ملخص معايير المحاسبة الدولية

الجزء الأول

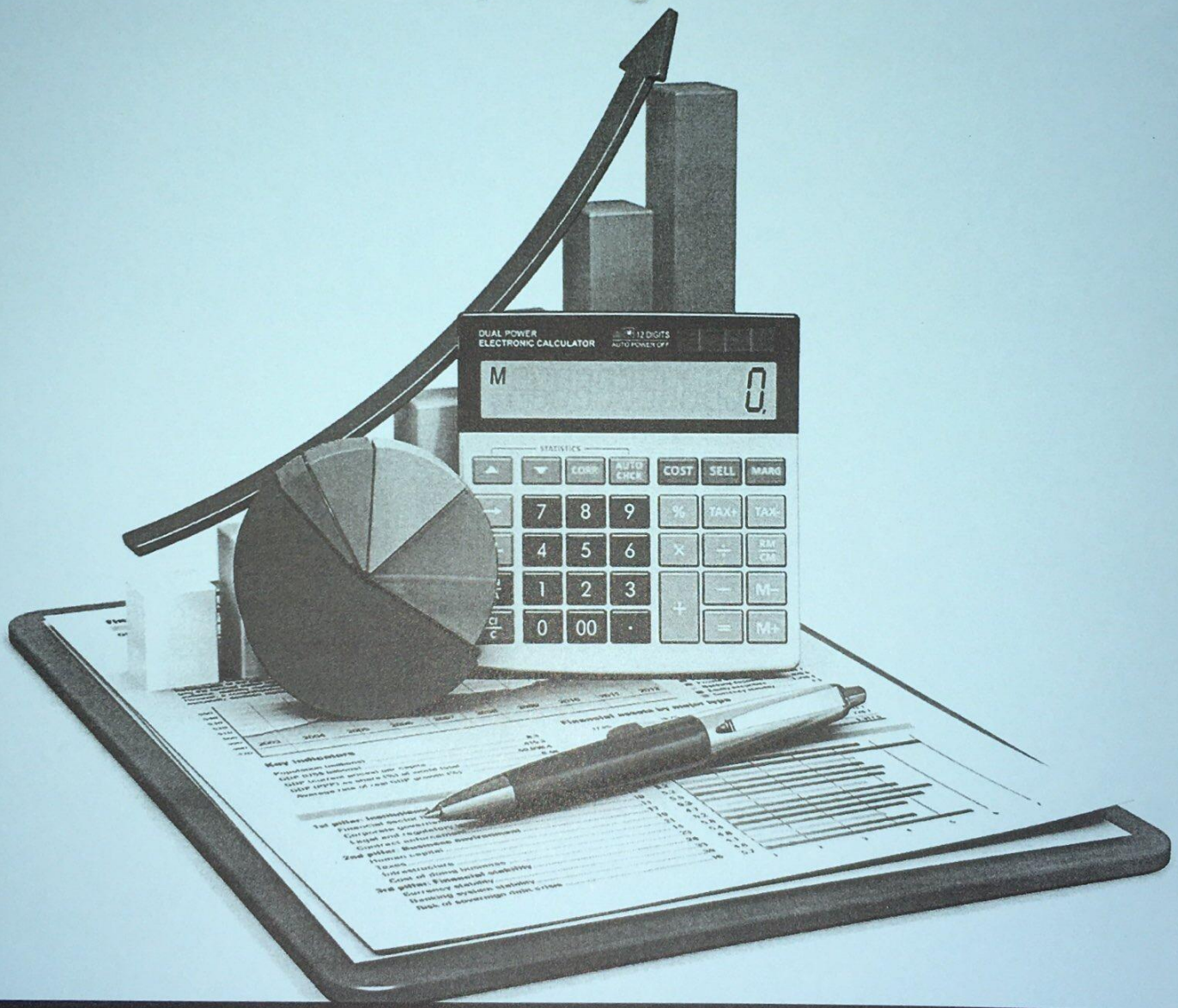

إعداد وتجميع

طارق أحمد عامر

إشراف

د. عبد العزيز الذبيان

شكر

الى الجمعية السعودية للمحاسبين القانونيين

الى جامعة الملك عبد العزيز – كلية المجتمع

على الجهود الدائمة في خدمة المجتمع من خلال فاعليات دائمة وجهود حقيقية

تنويه:

كان التوجيه من سعادة الدكتور عبد العزيز الذبيان بالفكرة وهي ورقة عمل على هامش ورشة العمل الثالثة حول متطلبات التحول للمعايير الدولية للتقرير المالي التي اقامتها جامعة الملك عبد العزيز بجدة لذا كانت فكرة الكتيب وهي ملخص لمعايير المحاسبة الدولية وتم الاتفاق على اصداره على جزئيين

الاول: ملخص معايير المحاسبة الدولية

الثاني: ملخص المعايير الدولية للتقرير المالي والمعايير الدولية للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

فكان هذا الكتيب الذي لا أدعى أنه ملكية فكرية لي فالأمر كونه لا يعدو مجرد تجميع للعديد من المقالات والملخصات من مواقع متعددة مثل موقع وكتيبات الهيئة السعودية للمحاسبين القانونين وغيرها لذا وجب التنويه.

طارق عامر

المحتويات

الفصل الأول..... 4
مقدمة 5
النشأة 5
أهم العوامل البيئية التي تؤثر على تطور المحاسبة 5
التحديات والصعوبات التي تواجه التوافق المحاسبي..... 6
موقف المملكة العربية السعودية من IFRS..... 6
الإجراءات التنفيذية لعملية التحول للمعايير الدولية 7
المنشآت التي تطبق عليها معايير المحاسبة المالية المتوافقة مع المعايير الدولية: 7
الفصل الثاني..... 8
المعيار رقم 1 عرض القوائم المالية..... 9
المعيار رقم 2 المخزون 15
المعيار رقم 7 التدفقات النقدية 17
المعيار رقم 8 السياسات المحاسبية، التغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء..... 20
المعيار رقم 10 الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية 23
المعيار رقم 12 ضريبة الدخل..... 26
المعيار رقم 16 الممتلكات والمصانع والمعدات 28
المعيار رقم 19 منافع الموظفين 31
المعيار رقم 20 المنح الحكومية..... 35
المعيار رقم 21 أثر التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. 37
المعيار رقم 23 تكاليف الاقتراض..... 40
المعيار رقم 24 الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة..... 43
المعيار رقم 26 المحاسبة عن برامج منافع التقاعد 45
المعيار رقم 27 القوائم المالية المنفصلة..... 47
المعيار رقم 28 محاسبة الاستثمارات في المنشأة الزميلة..... 49
المعيار رقم 29 التقارير المالية في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع 51
المعيار رقم 32 الأدوات المالية -العرض 53
المعيار رقم 33 حصة السهم من الأرباح 55
المعيار رقم 34 التقارير المالية المرحلية..... 57
المعيار رقم 36 انخفاض قيمة الموجودات..... 59
المعيار رقم 37 المخصصات، الالتزامات، والموجودات المحتملة 63
المعيار رقم 38 الموجودات غير الملموسة..... 65
المعيار رقم 39 الأدوات المالية، الاعتراف والقياس 69
المعيار رقم 40 الاستثمارات العقارية 73
المعيار رقم 41 الزراعة..... 75
ملحقات 78

زهير الشريف

الفصل الأول: المقدمة

مقدمة

يعد علم المحاسبة أحد العلوم الاجتماعية، والعلوم الاجتماعية مرتبطة دائما بالبيئة المحيطة وسلوك أفرادها تستمد مبادئها وأبجدياتها من المجتمع المحيط.
فنظرا لتطور المعاملات بداية من المقايضة مرورا بالمعاملات المحلية نهاية بمعاملات دولية ضخمة.
كان لزاما على علم المحاسبة ان يتطور ومن هنا كانت فكرة المعايير المحاسبية الدولية.
ولا يخفى على الجميع فشل بعض الشركات العملاقة في الولايات المتحدة في مطلع القرن الحالي وفي مقدمة هذه الشركات شركة "إنرون" وهي واحدة من شركات الطاقة العملاقة، هذا الفشل أدى إلى كوارث مالية في شكل خسائر مالية كبيرة، وقد تم توجيه أصابع الاتهام للمعايير المحاسبية الأمريكية كأحد أسباب هذه الكوارث المالية، وبدأت أصوات نظامية وأكاديمية تدعو إلى التوجه نحو المعايير الدولية، كما نتج عن هذا الفشل فرض ضوابط صارمة على مهنة التدقيق كآلية لحوكمة الشركات، وكذا ظهور المعايير المحاسبية الدولية.

النشأة

منذ عام 1973 ولجنة معايير المحاسبة الدولية والتي تحولت فيما بعد الى مجلس معايير المحاسبة الدولية وهي عاكفة علي تطوير معايير محاسبة دولية تصلح لجميع دول العالم، نظراً لما نعانيه ممارسات مهنة المحاسبة حول العالم من اختلافات فيما بينها.
اختلاف البيئات الدولية أدى إلى اختلاف الممارسات المحاسبية.
إن حقيقة أن الممارسات المحاسبية تختلف باختلاف البيئة المحيطة هي حقيقة ملموسة منذ بدايات المحاسبة، ولكن لم يتم التنبه لهذه المشكلة إلا بعد تطور واتساع الإمبراطورية البريطانية، حيث أوجد هذا التطور والاتساع الحاجة إلى إيجاد طرق لإدارة ورقابة المنشات في المستعمرات حيث كانت النظم المحاسبية في المستعمرات مختلفة باختلاف البيئة المحيطة، وقد أدى ذلك إلى ضرورة تنظيم مهنة المحاسبة في اسكتلندا وإنجلترا في السبعينات من القرن التاسع عشر، ومنذ ذلك الوقت وجد تفاعل متبادل بين المحاسبين والمراجعين لإيجاد إطار مقبول عموما للمحاسبة.

أهم العوامل البيئية التي تؤثر على تطور المحاسبة

النظام القانوني حيث ينقسم العالم الغربي إلى نظامين الأول تشريعي والثاني قانون عام، حيث يعتمد القانون التشريعي على القانون الروماني ثم بعد ذلك قانون نابليون، أما دول القانون العام فتبني قوانينها على أساس حاجات الأفراد، لذلك نجد أن قوانين المحاسبة في دول القانون التشريعي تندمج مع القوانين المحلية، على عكس دول القانونالعام الذي لا يحاول وضع المحاسبة في قانون جامد وإنما يعطي الفرصة للتطوير والتحديث.
مصادر التمويل فهناك دول تعتمد الشركات فيها على تمويل القطاع المصرفي وهناك ما تعتمد على المساهمات من الأفراد، وهذا بدوره ينعكس على الإفصاح.
الضرائب هناك بعض الدول تحدد التشريعات الضريبية فيها معايير المحاسبة مثل أمريكا.
الروابط الاقتصادية والسياسية وخير مثال على ذلك الاتحاد الأوروبي ودولمجلس التعاون الخليجي حيث تربط هذه الدول روابط اقتصادية وسياسية مما انعكس على وضع معايير محاسبية موحدة.
مستوى التطور الاقتصادي حيث نجد إن هناك دول تعتمد على الزراعة وبعضها متطورة صناعيا، وهذا ينعكس على الاحتياجات المحاسبية.
مستوى التعلم حيث أن المعايير المحاسبية شديدة التعقيد وتحتاج إلى فهم لتطبيقها وإلا فإنها لن تكون ذات نفع.

الثقافة حيث تمثل القيم والاتجاهات المشتركة في المجتمع، حيث تنعكس على الممارسات المحاسبية. ومن الأمثلة على تأثيرالثقافة، هو مدى تماسك النسيج الاجتماعي، فإذا كان النسيج الاجتماعي في المجتمع ضعيف، عمت الفوضى، مما استلزم إلى وجود قانون صارم ينظم هذا النسيج، مما ينعكس بدوره على وضع المحاسبة في قانون.

إن هذه العوامل البيئية، أدت إلى اختلاف الممارسات المحاسبية بين دولة وأخرى، ولكن لم تبرز هذه المشكلة بشكل واضح إلاعندما انتقلت الشركات عبر الحدود، وواجهت مشكلة عدم التوافق في الممارسات المحاسبية وتذبذب أسعار الصرف وعدم تعبيرها عن الأوضاع الاقتصادية.

التحديات والصعوبات التي تواجه التوافق المحاسبي

1- مازالت الولايات المتحدة لا تطبق المعايير الدولية، وقد يكون ذلك عقبة في حد ذاته بإعتبارها أكبر سوق ولها صوت في مجلس معايير المحاسبة الدولية، وقد تعمل على تعطيل إصدار بعض المعايير التي لا تتوافق مع مصالحها.

2- كثير من الدول اعتمدت المعايير الدولية في التطبيق، وهذه الدول ذات بيئات اقتصادية مختلفة وقوانين وثقافات متنوعة ونظم اجتماعية متباينة، لذلك فقد يكون من الصعب إيجاد توافق بين السياسات الداخلية وتلك المعايير.

3- توافر وسائل الدعم اللازمة لضمان تطبيق المعايير المحاسبية تطبيقا سليما، وذلك ليس بالمهمة السهلة، فعلى الرغم من سعي معظم الدول لإيجاد التوافق فليس هناك ما يضمن تطبيق المعايير المحاسبية بشكل سليم.

4- تحديات الثقافة واللغة، والتحديات التنظيمية والقانونية، وسياسات التوظيف في الدول النامية.

5- رغم تبنى العديد من الدول معايير المحاسبة الدولية، أو إصدار معايير محلية متفقة معها، طبقا لقدرة الهيئات المنظمة وأسواق المال في إصدار تعليمات ملزمة لتطبيقها، فإن ذلك لا يضمن الحصول على نفس النتائج إذا تم تطبيق تلك المعايير سواء داخل الدولة الواحدة أو بين الدول، فقد أثبتت إحدى الدراسات أن تطبيق معايير محاسبية متشابهة ليس شرطا في الحصول على نفس النتائج.

موقف المملكة العربية السعودية من IFRS

أناط نظام المحاسبين القانونيين الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/12) وتاريخ 13/5/1412 هـ بالهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين مهمة مراجعة وتطوير واعتماد معايير المحاسبة والمراجعة. وقد أصدرت الهيئة حتى تاريخه 22 معيارا محاسبيا و15 معيار مراجعة إضافة إلى عدد من الآراء المهنية والتفسيرات في المحاسبة والمراجعة. وقد اتبعت منهجية محكمة في عملية إصدار المعايير كان من أهم مكوناتها الاسترشاد بالمعايير العالمية المتاحة مثل المعايير الأمريكية والبريطانية والدولية. إضافة إلى ذلك فقد أوجبت على المطبقين اتباع المعايير الدولية في حال وجود موضوع محاسبي لم تتناوله المعايير السعودية. ومما تجدر الإشارة إليه في هذا السياق أن معايير المحاسبة والمراجعة التي صدرت في الآونة الأخيرة كانت متوافقة بدرجة عالية مع المعايير الدولية المقابلة لها.

مع تسارع وتيرة الأعمال الدولية وانتشار قبول المعايير الدولية عالميا باعتبارها مجموعة عالية الجودة من المعايير، أعدت الهيئة خطة استراتيجية تضمن أحد أهدافها وجوب تقويم ومراجعة المعايير المهنية التي أصدرتها الهيئة في ظل التطورات الدولية وإعداد دراسة لتقويم مدى إمكانية

تبني معايير المحاسبة المالية الدولية ومعايير المراجعة والتأكيدات الدولية وإصدار سياسة واضحة حول العلاقة بين المعايير السعودية والمعايير الدولية.
استكمالا لتلك الجهود وضمانا لتكامل العمل ومشاركة الجهات ذات العلاقة شكل مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين لجنة توجيهية مكونة من ممثلين من وزارة المالية ومؤسسة النقد العربي السعودي وهيئة السوق المالية بالإضافة الى ممثلين من لجنتي معايير المحاسبة والمراجعة في الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين لمتابعة الموضوع، والوصول بتوصية لمجلس الإدارة بشأن التوافق مع معايير المحاسبة ومعايير المراجعة الدولية.
وبعد مداولة الرأي، رأت اللجنة التوجيهية بالأغلبية مناسبة التحول إلى المعايير الدولية بشكل مدروس يأخذ في الاعتبار العوامل المحلية وأن يتم هذا التحول بالتدرج وخلال فترة زمنية كافية لتهيئة البيئة المحلية تقنيا ومهنيا لعملية التحول إلى المعايير الدولية، وبما يحقق أفضل النتائج المرجوة لتحسين جودة التقارير المالية.
وتم اعتماد المشروع من قبل مجلس إدارة الهيئة في اجتماعه العاشر للدورة السادسة المنعقد في 26/3/1433 هـ الموافق 18/2/2012 م برئاسة معالي وزير التجارة والصناعة الدكتور توفيق بن فوزان الربيعة.

الإجراءات التنفيذية لعملية التحول للمعايير الدولية

على الرغم من الجودة العالية التي تتمتع بها المعايير الدولية إلا أنه يجب الأخذ في الاعتبار أنها أعدت للتطبيق في بيئة مالية ومهنية متقدمة جدا، وتتوفر لها وسائل التطبيق المناسبة مثل توفر المعلومات الملائمة لتطبيق القيمة العادلة، وتتوفر لها الخبرات المهنية المؤهلة للتعامل مع إشكاليات وصعوبات التطبيق، وبخاصة أن معايير المحاسبة الدولية بنيت على أساس المبادئ التي تحتم على معد القوائم المالية اتخاذ عدد من الأحكام المهنية التي تحتاج إلى خبرة مهنية عالية ، كما أن بعض المعايير تضمنت أكثر من خيار محاسبي للتطبيق ويتعين على الجهة المناط بها اعتماد المعايير في كل دولة اختيار ما يناسب ظروفها من هذه الخيارات للتطبيق فيها. لذا فإن نجاح خطة التحول إلى المعايير الدولية يرتبط بمراعاة البيئة التي ستطبق فيها، والتفاوت بين القطاعات الاقتصادية في قدرتها على استيعاب متطلبات تلك المعايير وتوفر الكفاءات المهنية القادرة على تطبيق متطلبات تلك المعايير والتأكد من تطبيقها.
على سبيل المثال، قد تتوفر لدى البنوك السعودية القدرة على تطبيق المعايير الدولية في الوقت الحالي، في حين أن قطاعات أخرى قد تحتاج إلى تهيئة فنية ومهنية لكوادرها قبل الإلزام بتطبيق متطلبات المعايير الدولية دفعة واحدة، ولذلك فإنه من غير المناسب تحميل القطاعات الأخرى عبء التحول إلى المعايير الدولية بدون إتاحة الفرصة لتلك القطاعات للاستعداد الكافي.
لذلك يستدعي تنفيذ خطة التحول إلى المعايير الدولية تبني منهجية مناسبة لدراسة المعايير الدولية والنظر في مراحل التطبيق ومدى الحاجة لإجراء أي تعديلات لازمة عليها أوعلى الأنظمة والتعليمات الحالية ليتم تطبيق تلك المعايير بطريقة صحيحة. ولذلك فقد اعتمدت الهيئة تطبيق الإجراءات التنفيذية الآتية على كل معيار من معايير المحاسبة ومعايير المراجعة الدولية.

المنشآت التي تطبق عليها معايير المحاسبة المالية المتوافقة مع المعايير الدولية:

نظرا للطبيعة المعقدة لمعايير المحاسبة المالية الدولية، فسوف يتم اتباع التوجه العالمي بإعداد مجموعتين من معايير المحاسبة، تمثل المجموعة الأولى معايير المحاسبة الدولية تلتزم بها المنشآت التي تخضع للمساءلة العامة (مثل الشركات المساهمة)، في حين تمثل المجموعة الثانية الموضوعات المشتمل عليها المعيار الدولي للمنشآت المتوسطة والصغيرة تلتزم بها المنشآت الأخرى.

الفصل الثاني
ملخص المعايير الدولية

المعيار رقم 1 عرض القوائم المالية

الهدف من المعيار

يهدف هذا المعيار الى توضيح أساس عرض البيانات المالية ذات الغرض العام لضمان إمكانية مقارنتها مع البيانات المالية الخاصة بالمنشأة للفترات السابقة والبيانات المالية للمنشآت الأخرى، ولتحقيق هذا الهدف يحدد هذا المعيار الاعتبارات الكلية لعرض البيانات المالية والإرشادات الخاصة بهيكلها والحد الأدنى من المتطلبات لمحتوى البيانات المالية.

النطاق

عرض البيانات المالية.

- البيانات المالية هي عرض مالي هيكلي للمركز المالي للمنشأة والعمليات التي تقوم بها، والهدف من البيانات المالية ذات الأغراض العامة تقديم المعلومات حول المركز المالي للمنشأة وأداؤها وتدفقاتها النقدية مما هو نافع لسلسلة عريضة من المستخدمين عند اتخاذهم قرارات اقتصادية، كما تبين البيانات المالية نتائج تولي الإدارة للمصادر الموكلة لها، ولتحقيق هذا الهدف تقدم البيانات المالية معلومات حول ما يلي:

- موجودا ت المنشأة.
- مطلوبات المنشأة.
- حقوق المساهمين.
- دخل ومصروفات المنشأة بما في ذلك الأرباح والخسائر.
- التدفقات النقدية.

ملخص المعيار

- السياسات المحاسبية.

- يجب على الإدارة اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية لمنشأة بحيث تمتثل البيانات المالية لكافة المتطلبات الخاصة بكل معيار محاسبة دولي منطبق عليها وبتفسير لجنة التفسيرات الدائمة.
- السياسات المحاسبية هي المبادئ والأسس والأعراف والقواعد والممارسات المحددة التي تتبناها المنشأة في إعداد وعرض البيانات المالية.
- في حالة عدم وجود معيار محاسبة دولي محدد وتفسير للجنة التفسيرات الدائمة يجب على الإدارة استخدام حكمها لتطوير سياسة محاسبية توفر أكثر المعلومات فائدة لمستخدمي البيانات المالية للمنشأة.

- المعلومات المقارنة.

- ما لم يتطلب أو يسمح معيار دولي بخلاف ذلك يجب الإفصاح عن المعلومات المقارنة فيما يتعلق بالفترة السابقة لكافة المعلومات الضرورية في البيانات المالية، ويجب إدخال المعلومات المقارنة في المعلومات السردية والوصفية عندما تكون لازمة لفهم البيانات المالية للفترة الحالية.
- في بعض الحالات تبقى المعلومات السردية الواردة في البيانات المالية للفترة/ الفترات السابقة مناسبة في الفترة الحالية، فعلى سبيل المثال يتم الإفصاح في الفترة الحالية عن تفاصيل نزاع قانوني لم تكن نتيجته مؤكدة في تاريخ آخر ميزانية عمومية ولم يتم حله بعد، ومستخدمو البيانات المالية يستفيدون من المعلومات التي تفيد بوجود شك في تاريخ آخر ميزانية عمومية والخطوات التي اتخذت خلاك الفترة لإزالة الشك.
- عندما يتم تعديل عرض أو تصنيف بنود في البيانات المالية يجب إعادة تصنيف المبالغ المقارنة إلا إذا كان ذلك غير عملي وذلك لضمان إمكانية المقارنة مع الفترة الحالية، ويجب الإفصاح عن طبيعة

ومبلغ وسبب أي إعادة تصنيف، وعندما تكون إعادة تصنيف المبالغ المقارنة غير عملية يجب على المنشأة الإفصاح عن سبب عدم إعادة التصنيف وطبيعة التغييرات التي كانت ستتم لو أن المبالغ تم إعادة تصنيفها.

- قد توجد ظروف لا يكون فيها إعادة تصنيف المعلومات المقارنة عملية لتحقيق المقارنة مع الفترة الحالية، فعلى سبيل المثال قد لا تكون هناك بيانات جمعت في الفترة / الفترات السابقة بطريقة تسمح بإعادة التصنيف، وقد لا يكون عمليا إعادة إحياء المعلومات، ففي هذه الظروف يتم الإفصاح عن طبيعة التسويات للمبالغ المقارنة التي كانت ستتم، ويتناول معيار المحاسبة الدولي رقم (8) التسويات المطلوبة للمعلومات المقارنة بعد حدوث تغيير في السياسات المحاسبية التي تطبق بأثر رجعي.

- تحديد البيانات المالية.

- يجب تحديد البيانات المالية بشكل واضح وتمييزها عن المعلومات الأخرى في نفس الوثيقة المنشورة.
- تنطبق معايير المحاسبة الدولية فقط على البيانات المالية وليس على المعلومات الأخرى المقدمة في تقرير سنوي أو في وثيقة أخرى، وعلى ذلك من المهم أن يستطيع المستخدمون التفرقة بين المعلومات المعدة باستخدام معايير المحاسبة الدولية والمعلومات الأخرى التي من الممكن أن تكون مفيدة للمستخدمين إلا أنها ليست موضوعا للمعايير.
- يجب تحديد كل جزء من أجزاء البيانات المالية بوضوح، علاوة على ذلك يجب عرض المعلومات التالية بشكل بارز وإعادتها عندما تكون ضرورية لفهم المعلومات المقدمة بشكل صحيح.

- <u>الميزانية العمومية.</u>

المعلومات التي يجب عرضها في صلب الميزانية العمومية.

- يجب أن تحتوي الميزانية العمومية في صلبها كحد أدنى على البنود التي تعرض المبالغ التالية:

أ - الممتلكات والتجهيزات والمعدات.
ب - الموجودات غير الملموسة.
ج - الموجودات المالية.
د - الاستثمارات التي تمت محاسبتها باستخدام أسلوب حقوق الملكية.
هـ - المخزون.
و - الذمم التجارية المدينة والذمم المدينة الأخرى.
ز - النقد والنقد المعادل.
ح - الذمم التجارية الدائنة والذمم الدائنة الأخرى.
ط - المطلوبات والموجودات الضريبية حسبما يتطلب معيار المحاسبة الدولي رقم12-ضرائب الدخل.
ى - المخصصات.
ك - المطلوبات غير المتداولة المنتجة للفائدة.
ل - حصة الأقلية.
م - رأس المال الصادر والاحتياطيات.

- يجب عرض البنود والعناوين والمجاميع الفرعية في صلب الميزانية العمومية عندما يتطلب معيار محاسبة دولي ذلك، أو عندما يكون هذا العرض ضرورياً لإجراء عرض عادل للمركز المالي للمنشأة.
- هذا المعيار لا يبين الترتيب أو الشكل الذي تقدم به البنود.
- إن الحكم فيما إذا كانت بنود إضافية معروضة بشكل مستقل هو بناء على تقييم ما يلي:

أ ـ طبيعة وسيولة الموجودات وماديتها التي تؤدي في معظم الحالات لعرض مستقل للشهرة والموجودات الناجمة عن مصروفات التطوير والموجودات النقدية وغير النقدية والموجودات المتداولة وغير المتداولة.
ب ـ عمل ا لبنود ضمن المنشأة مؤديا على سبيل المثال إلى عرض مستقل للموجودات التشغيلية والمالية والمخزونات والذمم المدينة والموجودات النقدية والنقدية المعادلة.
ج ـ مبالغ وطبيعة وتوقيت المطلوبات مما يؤدي على سبيل المثال إلى عرض مستقل المطلوبات ومخصصات منتجة للفائدة وغير منتجة للفائدة مصنفة على أنها متداولة أو غير متداولة إذا كان ذلك مناسبا.
ـ في بعض الأحيان تكون الموجودات والمطلوبات التي تختلف في طبيعتها أو عملها خاضعة لأسس قياس مختلفة، فعلى سبيل المثال يمكن أن تسجل فئات معينة من الممتلكات والتجهيزات والمعدات بمقدار تكلفتها أو حسب مبالغ أعيد تقييمها بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم 16، ويوحي استخدام أسس قياس مختلفة لفئات مختلفة من الموجودات أن طبيعتها أو عملها مختلف وأنه لذلك يجب عرضها كبنود مستقلة.

- المعلومات التي تعرض إما في صلب الميزانية العمومية أو في الإيضاحات.

ـ يجب على المنشأة أن تفصح إما في صلب الميزانية العمومية أو في إيضاحات الميزانية العمومية عن تصنيفات فرعية أخرى للبنود المعروضة مصنفة بشكل مناسب لعمليات المنشأة، ويجب أن يتم تصنيف كل بند إلى أنواع فرعية حينما يكون ذلك مناسباً حسب طبيعته، ويجب الإفصاح بشكل مستقل عن المبالغ الدائنة والمدينة للمنشأة الأم والشركات التابعة والزميلة والأطراف الأخرى ذات العلاقة.
ـ يعتمد التفصيل الوارد في التصنيف الفرعي إما في صلب الميزانية العمومية أو في الإيضاحات على متطلبات معايير المحاسبة الدولية وعلى حجم وطبيعة وعمل المبالغ ذات الصلة.
ـ يجب على المنشأة أن تفصح عما يلي إما في صلب الميزانية العمومية أو في الإيضاحات:

1 ـ بالنسبة لكل نوع من رأس المال المساهم:
ـ عدد الأسهم المصرح بها.
ـ عدد الأسهم الصادرة والمدفوعة بالكامل، وعدد الأسهم الصادرة ولكنها ليست مدفوعة بالكامل.
ـ القيمة الاسمية لكل سهم أو أن الأسهم ليس لها قيمة اسمية.
ـ مطابقة لعدد الأسهم غير المسددة في بداية ونهاية السنة.
ـ الحقوق والأفضليات والقيود الخاصة بتلك الفئة بما في ذلك القيود على توزيع أرباح الأسهم وتسديد رأس المال.
ـ أسهم المنشأة التي تملكها المنشأة نفسها أو شركاتها الفرعية أو شركاتها الزميلة.
ـ الأسهم المحتفظ بها لإصدارها بموجب الخيارات وعقود المبيعات بما في ذلك الشروط والمبالغ.

2 ـ وصف لطبيعة وغرض كل احتياطي ضمن حقوق المالكين.
3 ـ مبلغ أرباح الأسهم الموزعة المقترحة أو المصرح عنها بعد تاريخ الميزانية العمومية لكن قبل المصادقة على إصدار البيانات المالية.
4 ـ مبلغ أية أرباح أسهم تفضيلية متراكمة لم يتم الاعتراف بها.

ـ يجب على المنشأة التي هي بدون رأسمال مساهم مثل شركة الأشخاص الإفصاح عن معلومات معادلة للمعلومات المطلوبة أعلاه مبينة الحركات أثناء الفترة في كل فئة من حصة الملكية والحقوق والأفضليات والقيود لكل فئة من حصة الملكية.

- قائمة الدخل.

المعلومات التي تقدم في صلب قائمة الدخل.

- يجب أن يشمل قائمة الدخل كحد أدنى البنود التي تعرض المبالغ التالية:

أ - الإيراد.

ب - نتائج الأنشطة التشغيلية.

ج - تكاليف التمويل.

د - حصة الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة في الأرباح والخسائر التي تمت محاسبتها باستخدام طريقة حقوق الملكية.

هـ - المصروف الضريبي.

و - الربح أو الخسارة من الأنشطة العادية.

ز - البنود غير العادية.

ح - حصة الأقلية.

ط - صافي الربح أو الخسارة للفترة.

- يجب عرض البنود الإضافية والعناوين والمجاميع الفرعية في صلب قائمة الدخل حينما يتطلب ذلك معيار محاسبة دولي، أو عندما يكون هذا العرض ضرورياً من أجل العرض العادل للأداء المالي للمنشأة.

- المعلومات التي يجب عرضها في صلب قائمة الدخل أو في الإيضاحات.

- يجب على المنشأة أن تعرض إما في صلب قائمة الدخل أو في إيضاحات قائمة الدخل تحليلاً للمصروفات باستخدام تصنيف مبني إما على طبيعة المصروفات أو عملها ضمن المنشأة.

- يتم إجراء تقسيم فرعي لبنود المصروفات من أجل إبراز سلسلة من أجزاء الأداء المالي التي قد تختلف من ناحية الثبات وإمكانية الربح أو الخسارة وإمكانية التنبؤ بها.

- يجب على المنشأة أن تفصح إما في صلب قائمة الدخل أو في الإيضاحات عن مبلغ ربح السهم المعلن أو المقترح للفترة التي تغطيها البيانات المالية.

- التغيرات في حقوق المساهمين.

- يجب على المنشأة أن تعرض كجزء مستقل لبياناتها المالية قائمةً تظهر ما يلي:

1 - صافي الربح أو الخسارة للفترة.

2 - كل بند من بنود الدخل أو المصروف أو الربح أو الخسارة التي يتم الاعتراف بها حسب متطلبات المعايير الأخرى بشكل مباشر في حقوق المساهمين وإجمالي هذه البنود.

3 - الأثر التراكمي للتغيرات في السياسة المحاسبية وتصحيح الأخطاء الرئيسة التي تم التعامل معها بموجب المعالجات القياسية في معيار المحاسبة الدولي رقم (8).

إضافة إلى ذلك يجب على المنشأة أن تعرض ضمن هذه القائمة أو في الإيضاحات ما يلي:

4 - المعاملات الرأسمالية مع المالكين والتوزيعات للمالكين.

5- رصيد الربح أو الخسارة المتراكمة في بداية الفترة وفي تاريخ الميزانية العمومية.

6- الحركات خلال الفترة.

7- مطابقة بين القيمة الدفترية لكل فئة من الأسهم العادية لرأس المال وعلاوة الإصدار وكل احتياطي في بداية ونهاية الفترة مبينة بشكل مستقل كل حركة.

- تعكس التغيرات في حقوق مساهمي منشأة بين تاريخين للميزانية العمومية الزيادة أو الانخفاض في صافي موجوداتها أو ثروتها خلال الفترة بموجب مبادئ القياس المعينة التي تم تبنيها أو الإفصاح عنها في البيانات المالية، وفيما عدا التغيرات الناجمة عنه عمليات مع المساهمين مثل مساهمات

وأرباح رأس المال يمثل التغير الكلي في حقوق المساهمين إجمالي الأرباح والخسائر التي ولدتها أنشطة المنشآت خلال الفترة.

- عرض السياسات المحاسبية.

- يجب أن يبين القسم الخاص بالسياسات المحاسبية في إيضاحات البيانات المالية ما يلي:

أ - أساس (أسس) القياس المستخدمة في إعداد البيانات المالية.

ب - كل سياسة محاسبية محددة لازمة للفهم المناسب للبيانات المالية.

- بالإضافة إلى السياسات المحاسبية المحددة المستخدمة في البيانات المالية من المهم بالنسبة للمستخدمين أن يكونوا على علم بأساس (أسس) القياس المستخدمة (التكلفة التاريخية، التكلفة الحالية، القيم الممكن تحقيقها، القيمة العادلة أو القيمة الحالية) لأنها تشكل الأساس الذي تم بموجبه إعداد البيانات المالية بكاملها ' وعندما يكون هناك أكثر من أساس قياس واحد يستخدم في البيانات المالية، مثال ذلك عندما يتم إعادة تقييم موجودات معينة غير متداولة فإنه يكفي تقديم دلالة على فئات الموجودات والمطلوبات التي طبق عليها كل أساس للقياس.

- عند تقرير ما إذا كان يجب الإفصاح عن سياسة محاسبية محددة، يجب على الإدارة النظر فيما إذا كان الإفصاح سيساعد المستخدمين في فهم الطريقة التي تعكس بها المعاملات والأحداث في الأداء والمركز المالي المقدم عنهما التقرير.

- يجب على كل منشأة النظر في طبيعة عملياتها والسياسات التي يتوقع المستخدم أن يتم الإفصاح عنها لذلك النوع من المنشأة، فعلى سبيل المثال يتوقع من جميع منشات القطاع الخاص الإفصاح عن سياسات محاسبية لضرائب الدخل بما في ذلك الضرائب المؤجلة والموجودات الضريبية، وعندما يكون للمنشأة عمليات أو معاملات أجنبية هامة في العملات الأجنبية فإنه يتوقع الإفصاح عن السياسات المحاسبية للاعتراف بأرباح وخسائر الصرف الأجنبي والتحوط لهذه الأرباح والخسائر، وفي البيانات المالية الموحدة يتم الإفصاح عن السياسة المستخدمة لتحديد الشهرة وحصة الأقلية.

أبرز الاختلافات مع المعيار السعودي

المعيار السعودى		المعيار الدولي المقابل
معيار العرض والإفصاح العام	IAS	رقم 1: عرض البيانات المالية
	IAS	رقم 7: قائمة التدفقات النقدية.
	IAS	رقم 8: السياسات المحاسبية، التغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء.
	IAS	رقم 10: الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية.
	IAS	رقم 37: المخصصات، الالتزامات، والموجودات المحتملة
	IFRS	رقم (5): (الأصول غير المتداولة والمحتفظ بها للبيع والعمليات غير المستمرة).

ملاحظة:
يقابل المعيار المحاسبة الدولي IAS1 عرض القوائم المالية 6 معايير دولية كما يظهر فى الشكل السابق

م	البند	معيار المحاسبة الدولي IAS 1عرض القوائم المالية	المعيار السعودي "معيار العرض والافصاح
1	مجموعة القوائم المالية	4 قوائم مالية بالاضافة الى الايضاحات	5 قوائم مالية بالاضافة الى الافصاحات حيث تم استحداث قائمة الدخل الشامل
2	ترتيب القوائم المالية	قائمة التغييرات في حقوق الملكية تتقدم على قائمة التدفقات النقدية	يقدم قائمة التدفقات النقدية على قائمة التغييرات في حقوق الملكية
3	البنود الاستثنائية	لم يسمح بها المعيار الدولى حيث اعتبرها من المخاطر التى تواجه التشغيل بوجه عام	يسمح بها المعيار السعودى حيث يعتبر انها بنود خارجة عن اردة الشركة لذا يجب ان يتم اظهارها منفردة
4	قائمة الارباح المبقاة	لا يعترف بها المعيار الدولى ويعترف بالمفهوم لااشمل وهو قائمة حقوق الملكية	خيار فى المعايير السعودية كبديل عن قائمة التغيرات فى حقوق الملكية
5	السحب على المكشوف	يسمح المعيار بعمل مقاصة مع النقدية حيث يعتبر ان الامر لا يعدو كونه ادارة للنقدية	لا يسمح المعيار السعودى بمثل هذه المقاصة
6	الافصاحات	الافصاحات أكثر	الافصاحات أقل

المعيار رقم 2 المخزون

الهدف

يهدف هذا المعيار الى وصف المعالجة المحاسبية للمخزون تحت نظام التكلفة التاريخية، وحيث أن الأمر الرئيسي في محاسبة المخزون هو مبلغ التكلفة الذي يجب أن يعترف به كاصل ويدرج بالميزانية العمومية ويرحل حتى يتم الاعتراف بالايرادات المرتبطة به فان هذا المعيار يوفر ارشادات عملية لتحديد التكلفة والاعتراف اللاحق به كمصروف، ويشمل ذلك اى تخفيض الى صافي القيمة القابلة للتحقق، كما يوفر ارشادات عن صيغ التكلفة المستخدمة لتحميل التكاليف للمخزون.

النطاق

يطبق هذا المعيار على جميع المخزونات باستثناء:

- العمل تحت التنفيذ الناشئ عن عقود الانشاء شاملا عقود الخدمات المرتبطة بها مباشرة.
- الادوات المالية.
- الاصول البيولوجية المتعلقة بالنشاط الزراعى.
- لا ينطبق هذا المعيار على قياس المخزون المحتفظ به من قبل:
- منتجى المنتجات الزراعية ومنتجات الغابات والانتاج الزراعى بعد الحصاد والمعادن والمنتجات المعدنية، الى الحد الذى يتم فيه قياسها بصافى القيمة القابلة للتحقق وفقا للممارسات الثابتة في تلك الصناعات.
- تجار ووسطاء السلع الذين يقومون بقياس مخزونهم بالقيمة العادلة مطروحا منها التكاليف حتى البيع وعندما يتم قياس هذا المخزون بالقيمة العادلة مطروحا منها التكاليف حتى البيع، يتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة مطروحا منها التكاليف حتى البيع في حساب الربح أو الخسارة في فترة التغير.

ملخص المعيار المعيار

يتناول المعيار المحاسبي 2 هي قيمة التكلفة التي سيتم الاعتراف بها كأصل وترحيلها حتى يتم الاعتراف بالإيرادات ذات الصلة.

ويقدم هذا المعيار إرشادات لتحديد التكلفة والاعتراف اللاحق بها باعتبارها مصروفا، بما في ذلك أي انخفاض في صافي القيمة المتحققة. كما ويقدم أيضا إرشادات فيما يتعلق بصيغة التكلفة التي يتم استخدامها لتحديد تكاليف المخزون يتم قياس المخزون بالتكلفة وصافي القيمة المتحققة أيهما أقل. وصافي القيمة المتحققة هي سعر البيع المقدر في السياق العادي للأعمال مطروحا منه التكلفة المقدرة للإنجاز والتكاليف المقدرة الضرورة للقيام بالبيع.

وتشتمل تكلفة المخزون على جميع تكاليف البيع وتكاليف التحويل وغيرها من التكاليف المتكبدة لجلب المخزون إلى موقعهم.

ويتم تحديد تكلفة المخزون باستخدام طريقة الوارد أولا الصادر أولا أو معادلة متوسط التكلفة المقدر. وتستخدم المنشأة صيغة التكلفة نفسها لجميع أنواع المخزون ذات الطبيعة والاستخدام نفسيهما بالنسبة للمنشأة. أما بالنسبة لأنواع المخزون ذات الطبيعة والاستخدام المغاير، فإن وجود صيغ تكلفة أخرى يبرر ذلك. ومع ذلك، يتم تحديد تكلفة المخزون للمواد التي لا تعتبر تبادلية بالعادة والبضائع أو الخدمات التي يتم إنتاجها وعزلها لاستخدامها في مشاريع محددة عن طريق تحديد معين لتكاليفها الفردية.

وعند بيع المخزون، يتم الاعتراف بالقيمة المسجلة لهذا المخزون على أنه مصروف في الفترة التي يتم فيها الاعتراف بالإيرادات ذات الصلة. كما يتم الاعتراف بمبلغ أي انخفاض في المخزون إلى صافي القيمة المتحققة وجميع خسائر المخزون على أنها مصروف في الفترة التي حدث فيها الانخفاض أو الخسارة، كما يتم الاعتراف أيضا بمبلغ أي عكس لأي انخفاض للمخزون، ناجم عن ارتفاع في صافي القيمة المتحققة، باعتباره انخفاضا في مبلغ المخزون الذي تم الاعتراف به باعتباره مصروفا في الفترة التي حدث فيها العكس.

أبرز الاختلافات مع المعيار السعودي

يقابل المعيار الدولى IAS2 المخزون المعيار السعودى المخزون

م	البند	معيار المحاسبة الدولي IAS 2المخزون	المعيار السعودي "المخزون
1	تقييم المخزون اخر الفترة	يقوم المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل	يقوم المخزون اخر القترة بالتكلفة أو السوق أأيهما أقل
2	تكاليف الاقتراض المتعلقة بالمخزون	يحدد المعيار الدولي رقم 2 حالات معينة لرسملة تكاليف الاقتراض الخاصة بالمخزون	لم يتطرق المعيار السعودى الى تكلفة الاقتراض ولكن الممارسة العملية تسير الى تحميلها على المصروف مباشرة
3	. تحديد تكلفة البضاعة المنصرفة	فإن المعيار الدولي يحدد تكلفتها على أساس التكلفة الفعلية إذا أمكن عزلها وتحديدها أو باستخدام طريقة الوارد اولا صادر اولا او طريقة المتوسط المرجح لا يسمح باستخدام طريقة الوارد أخيرا صادر أولا	حدد المعيار السعودى طريقة المتوسط المرجح كأساس لحساب تكلفة البضاعة المنصرفة وفى حال استخدام طريقة أخرى فيجب الافصاح عن السبب وكذلك الفروقات بين الطريقتين يسمح باستخدام طريقة الوارد أخيرا صادر أولا فى ظروف وبشروط معينة
4	عكس مبلغ التخفيض الخاص بمخصص المخزون	اذا زادت التكلفة عن صافى القيمة القابلة للتحقق فانه يتم تخفيض المخزون الى صافى القيمة القابلة للتحقق واذا زاد سعر المخزون مرة أخري يسمح بعكس مبلغ التخفيض فى حدود المبلغ الذى تم تخفيضه مسبقا	اذا زادت التكلفة عن صافى القيمة القابلة للتحقق فانه يتم تخفيض المخزون الى صافى القيمة القابلة للتحقق واذا زاد سعر المخزون مرة أخري لا يسمح بعكس مبلغ التخفيض الذى تم تخفيضه مسبقا
5	تكلفة المخزون	تحدد تكلفة المخزون على أساس تكلفة الشراء والتحويل وأي تكاليف أخرى يستلزمها جعل المخزون في مكانه وفي شكله الذي هو عليه	فرق المعيار السعودي بين تكلفة المخزون المقتنى بقصد البيع وبين المخزون الذي تصنعه المنشأة

المعيار رقم 7 التدفقات النقدية

الهدف

أن معلومات التدفقات النقدية للمشروع مفيدة في تزويد مستخدمى البيانات المالية بالاساس لتقييم قدرة المشروع على توليد النقدية وما يعادلها، وحاجات المشروع من استخدام هذه التدفقات النقدية، فالقرارات الاقتصادية التى تتخذ من قبل مستخدمى القوائم المالية تتطلب تقييما لقدرة المنشاة على توليد النقدية وما يعادلها وعلى توقيتها ودرجة تاكيد عملية توليدها، ويهدف هذا المعيار الى الالتزام بتوفير المعلومات حول التغيرات التاريخية في النقدية وما يعادلها للمشروع بواسطة بيان التدفقات النقدية والذى يصنف التدفقات النقدية الى تدفقات من النشاطات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.

النطاق

على المشروع إعداد بيان التدفقات النقدية وفقا لمتطلبات هذا المعيار وتقديمها كجزء مكمل لبياناتها المالية لاى فترة تقدم عنها البيانات المالية.

ملخص المعيار

يتطلب معيار المحاسبة الدولي رقم 7 من الادارة توفير معلومات عن التغيرات التاريخية في النقد والنقد المعادل لمنشأة عن طريق بيان التدفقات النقدية التي تصنف التدفقات النقدية الناتجة خلال الفترة من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والمالية.

وتعرف التدفقات النقدية بتدفقات واردة وصادرة من النقد والنقد المعادل ويتكون النقد من نقد في الصندوق وودائع تحت الطلب.

أما المعادلات النقدية فهي استثمارات قصيرة الأجل وعالية السيولة جاهزة للتحويل الى مبالغ معلومة من النقد الذي يخضع الى مخاطرة غير مهمة من تغيرات القيمة.

تكون المعلومات عن التدفقات النقدية للمنشأة مفيدة في تزويد مستخدمي البيانات المالية بأساس لتقييم قدرة المنشأة على تشغيل النقد والنقد المعادل وحاجة المنشأة لاستخدام هذه التدفقات النقدية، وتتطلب القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون تقييما لقدرة المنشأة على تشغيل النقد والنقد المعادل وتوقيت وحتمية توليدها.

تقدم بيانات التدفقات النقدية تقريرا عن التدفقات النقدية خلال الفترة والمصنفة وفقا للنشاطات التشغيلية والاستثمارية والمالية.

- الأنشطة التشغيلية

الأنشطة التشغيلية هي الأنشطة الرئيسية في إنتاج العائدات للمنشأة إلى جانب الأنشطة الأخرى غير الاستثمارية أو المالية، وتشتق التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية بشكل أساسي من أنشطة إنتاج العائدات الرئيسية للمنشأة، وبذلك فهي عادة ما تنتج من المعاملات والأحداث الأخرى التي تدخل ضمن تحديد الربح أو الخسارة.

وتعد مبالغ التدفقات النقدية الناجمة من الأنشطة التشغيلية مؤشرا رئيسيا لقدرة المنشأة على توليد عمليات تجلب تدفقات نقدية كافية لتسديد القروض والمحافظة على قدرة المنشأة التشغيلية ودفع أرباح الأسهم وعمل استثمارات جديدة من دون اللجوء الى مصادر خارجية للتمويل.

تعد المنشأة تقارير عن التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية مستخدمة إما:

(أ) الطريقة المباشرة، حيث يتم الإفصاح عن الفئات الأساسية لإجمالي المقبوضات النقدية وإجمالي المدفوعات النقدية.

(ب) الطريقة غير المباشرة، حيث يتم تعديل الربح أو الخسارة بالنسبة لآثار المعاملات ذات الطبيعة غير النقدية أو أي تأجيلات أو استحقاقات أو مقبوضات نقدية تشغيلية مستقبلية أو سابقة وبنود الدخل أو المصاريف المرتبطة باستثمار أو تمويل التدفقات النقدية.

- الأنشطة الاستثمارية

الأنشطة الاستثمارية هي عبارة عن الاستملاك والتصرف بالأصول طويلة الأجل واستثمارات أخرى غير متضمنة في النقد المعادل، ويعد الافصاح المنفصل عن التدفقات النقدية الناجمة عن الأنشطة الاستثمارية مهما لأن التدفقات النقدية تمثل مقدار النفقات المدفوعة المصادر والذي يهدف إلى توليد دخل مستقبلي وتدفقات نقدية.

يعرض إجمالي التدفقات النقدية الناجم عن الحصول على السيطرة على الشركات التابعة أو مؤسسات الأعمال الأخرى أو خسارتها بشكل منفصل ويصنف على أنه نشاط استثماري.

- الأنشطة التمويلية

الأنشطة التمويلية هي أنشطة تؤدي إلى تغير في حجم ومكونات حقوق الملكية المساهم بها والاقتراضات الخاصة بالمنشأة. ويعد الإفصاح المنفصل عن التدفقات النقدية الناجمة عن الأنشطة التمويلية مهما لأنه مفيد في توقع الادعاءات حول التدفقات النقدية المستقبلية من قبل الجهات المقدمة لرأس مال المنشأة.

تقدم المنشأة تقريرا منفصلا عن الفئات الرئيسية لإجمالي المقبوضات النقدية وإجمالي الدفعات النقدية الناجمة عن الأنشطة الاستثمارية والمالية.

تستثنى معاملات الاستثمار والتمويل التي لا تتطلب استخدام النقد أو النقد المعادل من بيان التدفقات النقدية، ويتم الإفصاح عن هذه المعاملات في مكان آخر في البيانات المالية بطريقة تقدم كل المعلومات ذات الصلة حول هذه الأنشطة الاستثمارية والمالية.

- التدفقات النقدية للعملة الأجنبية

تسجل التدفقات النقدية الناجمة عن معاملات العملة الأجنبية بعملة المنشأة الوظيفية عن طريق تطبيق سعر الصرف بين العملة الوظيفية والعملة الأجنبية على مبلغ العملة الأجنبية عند تاريخ التدفقات النقدية.

تحول التدفقات النقدية للشركة التابعة الأجنبية عند سعر الصرف بين العملة الوظيفية والعملة الأجنبية في تواريخ التدفقات النقدية.

لا تعد الأرباح والخسائر غير المحققة الناجمة عن التغيرات في سعر صرف العملة الأجنبية تدفقات نقدية، إلا أن تأثير تغيرات سعر الصرف على النقد والنقد المعادل المحتفظ بها أو المستحقة في العملة الأجنبية تذكر في بيان التدفقات النقدية من أجل مطابقة النقد والنقد المعادل عند بداية ونهاية الفترة.

- النقد والنقد المعادل

تفصح المنشأة عن مكونات النقد والنقد المعادل وتقدم مطابقة للمبالغ في بيانات التدفقات النقدية الخاصة بها مع الإبلاغ عن البنود المعادلة في بيان المركز المالي الخاص بها.

تفصح المنشأة بالإضافة إلى تعليقات الإدارة عن مبالغ أرصدة النقد والنقد المعادل المهمة التي تحتفظ بها المنشأة والتي لا تتوفر لتستخدمها المجموعة.

أبرز الاختلافات مع المعيار السعودي

يقابل المعيار الدولى رقم 7 المعيار السعودى العرض والافصاح العام فيما يخص التدفقات النقدية

م	البند	معيار المحاسبة الدولي 7IAS التدفقات النقدية	المعيار السعودي "العرض والافصاح
1	تصنيف الفوائد المدفوعة:	تصنيف الفوائد المدفوعة كنشاط تمويلي إضافة لإمكانية تصنيفه كنشاط تشغيلي وذلك للمنشآت غير المالية.	تصنف ضمن الانشطة التشغيلية
2	تصنيف الفوائد المستلمة:	تصنيف الفوائد المستلمة ضمن النشاط الاستثماري إضافة لإمكانية تصنيفها ضمن النشاطات التشغيلية وذلك للمنشآت غير المالية.	تصنف ضمن الانشطة التشغيلية
3	تصنيف التوزيعات المدفوعة:	تصنيف توزيعات الأرباح المدفوعة ضمن النشاط التمويلي إضافة لإمكانية تصنيفها ضمن النشاطات التشغيلية.	تصنف ضمن الانشطة التمويلية
4	تصنيف التوزيعات المستلمة:	تصنيف توزيعات الأرباح المستلمة ضمن النشاط الاستثماري إضافة لإمكانية تصنيفها ضمن النشاطات التشغيلية وذلك للمنشآت غير المالية.	تصنف ضمن الانشطة التشغيلية
5	السحب على المكشوف	يسمح المعيار بعمل مقاصة مع النقدية حيث يعتبر ان الامر لا يعدو كونه ادارة للنقدية	لا يسمح المعيار السعودى بمثل هذه المقاصة

المعيار رقم 8 السياسات المحاسبية، التغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء

الهدف

يهدف هذا المعيار الى وصف المعايير لاختيار وتغيير السياسات المحاسبية، مع المعاملة المحاسبية والافصاح عن التغيرات في السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية وتصحيحات الاخطاء، كما يهدف المعيار الى تعزيز مدى ملائمة وموثوقية البيانات المالية للمنشاة، وامكانية مقارنتها بالبيانات المالية للمنشاة على مر الزمن ومع البيانات المالية للمنشآت الاخرى.

النطاق

يجب تطبيق المعيار عند اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية، واجراء تغيرات في السياسات المحاسبية، وتغيير في التقديرات المحاسبية وتصحيح الاخطاء التى حصلت في الفترة السابقة.

ملخص المعيار المعيار

يهدف هذا المعيار إلى توضيح معايير اختيار وتغيير السياسات المحاسبية إلى جانب المعالجة المحاسبية والإفصاح عن التغيرات في السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية وتصويب الأخطاء.

ويُقصد من المعيار تعزيز ملاءمة وموثوقية البيانات المالية للمنشأة وقابلية مقارنة تلك البيانات المالية على مرّ الوقت مع البيانات المالية للمنشآت الأخرى.

- السياسات المحاسبية

السياسات المحاسبية هي المبادئ والأسس والأعراف والقواعد والممارسات المحددة التي تطبقها المنشأة عندما تقوم بإعداد وعرض البيانات المالية. وعندما ينطبق أحد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بشكل محدد على إحدى المعاملات أو الأحداث أو الظروف الأخرى، فإنه ينبغي تحديد السياسة أو السياسات المحاسبية التي تنطبق على ذلك البند من خلال تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية والأخذ بعين الاعتبار أي إرشادات تنفيذ ذات صلة يتم إصدارها من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية بخصوص ذلك المعيار.

في غياب معيار أو تفسير ما ينطبق بشكل محدد على إحدى المعاملات أو الأحداث أو الظروف الأخرى، ينبغي أن تقوم الإدارة بممارسة حكمها في وضع وتطبيق سياسة محاسبية معينة تؤدي إلى تقديم معلومات ملائمة وموثوقة. وعند إصدار الحكم، ينبغي أن ترجع المنشأة إلى المصادر التالية بترتيب تنازلي وأن تدرس قابلية تطبيقها:

(أ) المتطلبات والإرشادات الواردة في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية التي تتناول قضايا مشابهة وذات علاقة.

(ب) التعريفات ومعايير الاعتراف ومفاهيم القياس المتعلقة بالأصول والالتزامات والدخل والمصاريف الواردة في إطار العمل.

ينبغي أن تقوم المنشأة باختيار وتطبيق سياساتها المحاسبية بشكل مستمر فيما يتعلق بالمعاملات المشابهة أو الأحداث والظروف الأخرى، إلا إذا تطلب أو أجاز أحد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بشكل محدد تصنيف البنود التي قد تكون السياسات المختلفة ملائمة لها. وفي حال تطلب أو أجاز أحد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية مثل هذا التصنيف، ينبغي اختيار وتطبيق سياسة محاسبية ملائمة بشكل مستمر لكل فئة.

وتقوم المنشأة بتغيير إحدى السياسات المحاسبية فقط في حال أن التغيير:

(أ) مطلوب وفق أحد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، أو (ب) تنتج عنه بيانات مالية تقدم معلومات موثوقة وأكثر ملائمة حول آثار المعاملات أو الأحداث أو الظروف الأخرى المتعلقة بالمركز المالي أو الأداء المالي أو التدفقات النقدية للمنشأة .

وتقوم المنشأة بمحاسبة التغيير في السياسة المحاسبية الناجم عن التطبيق الأولي لأحد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وفقا للأحكام الانتقالية المحددة، إن وجدت، الواردة في ذلك المعيار. وعندما تقوم المنشأة بتغيير سياسة محاسبية ما عند التطبيق الأولي لأحد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الذي لا يتضمن أحكاما انتقالية محددة تنطبق على ذلك التغيير، أو عندما تقوم بتغيير إحدى السياسات المحاسبية طوعا، فإن عليها أن تقوم بتطبيق التغيير بأثر رجعي. على الرغم من ذلك، ينبغي تطبيق التغير في السياسة المحاسبية بأثر رجعي باستثناء الوضع الذي يكون فيه من غير العملي تحديد الآثار الخاصة بفترة محددة أو الأثر التراكمي للتغير.

- التغير في التقديرات المحاسبية

يعد استخدام تقديرات معقولة جزءا أساسيا في إعداد البيانات المالية ولا يضعف من موثوقيتها. التغير في التقديرات المحاسبية هو تعديل المبلغ المسجل للأصل أو الالتزام أو مبلغ الاستهلاك الدوري للأصل، الناتج عن تقييم الوضع الحالي للأصول والالتزامات والمنافع والالتزامات المستقبلية المتوقعة المرتبطة بها. وبالتالي لا تعد التغيرات في التقديرات المحاسبية الناشئة عن معلومات جديدة أو تطورات جديدة بمثابة تصويب للأخطاء. كما ينبغي الاعتراف بأثر التغير في التقدير المحاسبي بأثر مستقبلي من خلال إدراجه في حسابات الربح أو الخسارة خلال:

(أ) فترة التغير، في حال يؤثر التغيير على تلك الفترة فقط، أو (ب)فترة التغير والفترات المستقبلية، في حال يؤثر التغيير على كليهما.

- أخطاء الفترة السابقة

أخطاء الفترة السابقة هي عبارة عن الإغفالات والبيانات الخاطئة التي تقع في البيانات المالية للمنشأة لفترة سابقة واحدة أو أكثر نتيجة الإخفاق في استخدام أو إساءة استخدام معلومات موثوقة :

(أ) كانت متوفرة عند التصريح بإصدار البيانات المالية عن تلك الفترات؛ و (ب)يمكن بشكل معقول توقع الحصول عليها وأخذها بعين الاعتبار عند إعداد وعرض تلك البيانات المالية .

وتتضمن تلك الأخطاء آثار الأخطاء الحسابية، والأخطاء في تطبيق السياسات المحاسبية، والسهو أو التفسيرات الخاطئة للوقائع، والاحتيال.

باستثناء الحد الذي يكون فيه من غير العملي تحديد الآثار الخاصة بفترة محددة أو الأثر التراكمي للخطأ، ينبغي على المنشأة تصحيح الأخطاء المهمة للفترة السابقة بأثر رجعي في المجموعة الأولى للبيانات المالية التي يتم اعتمادها للإصدار بعد اكتشافها من خلال:

(أ)إعادة بيان المبالغ المقارنة للفترة/الفترات السابقة المعروضة التي حدثت فيها الأخطاء، أو (ب)في حال حدوث الخطأ قبل أقرب فترة سابقة معروضة، إعادة بيان الأرصدة الافتتاحية للأصول والالتزامات وحقوق الملكية لأقرب فترة سابقة معروضة.

تعد الإغفالات أو البيانات الخاطئة في البنود مهمة إذا كان من الممكن أن تؤثر، بشكل فردي أو جماعي، على القرارات الاقتصادية للمستخدمين التي يتم اتخاذها على أساس البيانات المالية.

يقابل المعيار الدولى رقم 8 المعيار السعودى العرض والافصاح العام التغييرات فى السياسات المحاسبية والتقديرات والاخطاء

م	البند	معيار المحاسبة الدولي 8IAS التغييرات فى السياسات المحاسبية والتقديرات والاخطاء	المعيار السعودي "العرض والافصاح
1	نظرة عامة	يوجد معيار كامل وبشكل مفصل يعالج التغيرات فى السياسات المحاسبية والتقديرات والأخطاء	لا يوجد معيار منفصل يعالج هذه النقطة وان كان تم الإشارة لها بشكل واضح في معيار العرض والإفصاح العام وتتشابه المعالجات إلى حد كبير مع المعيار الدولي
2	التغير فى طريقة الإهلاك	يعتبرها المعيار الدولي تغيرا في التقديرات المحاسبية ويتم حسابه بأثر مستقبلي	يعتبرها المعيار السعودي تغيرا في السياسات المحاسبية ويتم حسابه بأثر رجعى

المعيار رقم10 الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية

الهدف

يهدف هذا المعيار الى ايضاح التالى:

- متى يجب أن يعدل المشروع بياناته المالية بالاحداث التى حدثت بعد فترة إعداد التقارير.
- الافصاحات التى يجب على المشروع ادراجها حول تاريخ اقرار البيانات المالية لاصدارها والاحداث بعد فترة إعداد التقارير.

ويجب أن يطبق هذا المعيار في المحاسبة والافصاح عن الاحداث بعد فترة إعداد التقارير.

النطاق

ملخص المعيار

معيار المحاسبة الدولي رقم (10)
الإحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية

المقدمة:

ان أعداد القوائم المالية وتدقيقها وطباعتها يحتاج الى فترة زمنية قد تمتد لعدد من الشهور بعد تاريخ انتهاء السنة المالية للمنشاة،فان هناك بعض الأحداث والمعلومات التي قد تظهر خلال تلك الفترة، ويطلق عليها الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية والتي يكون لها انعكاسات على محتوى القوائم المالية مما يتطلب أخذها بعين الاعتبار او الافصاح عنها ضمن الإيضاحات المرافقة للقوائم المالية.
ان عدم اخذ هذه الاحداث بعين الاعتبار اوعدم الافصاح عنها يقلل من اهمية ودرجة ملائمة البيانات التي تحتويها القوائم المالية لمستخدمي تلك القوائم.

هدف المعيار

يهدف معيار المحاسبة الدولي رقم (10) الى وصف مایاتي:
متى يجب على المنشاة ان تعدل قوائمها المالية بالاحداث التي تقع بعد تاريخ الميزانية العمومية وقبل اصدار تلك القوائم.
الافصاحات المطلوب عرضها حول تاريخ اقرار اصدار القوائم المالية وحول الاحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية.
عدم اعداد القوائم المالية على اساس الاستمرارية إذا كانت الاحداث بعد تاريخ الميزانية العمومية تشير الى ان افتراض استمرارية المنشاة لم يعد قائماً.

الاعتراف والقياس

يورد المعيار رقم (10) نوعان من الاحداث اللاحقة للميزانية:

- الاحداث المعدلة بعد تاريخ الميزانية.
- الاحداث غير المعدل بعد تاريخ الميزانية.

الأحداث المعدلة بعد تاريخ الميزانية:

وهي تلك الاحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية والتي تقدم معلومات حول ظروف كانت موجودة فعليا بتاريخ الميزانية العمومية وفيما يلي امثله على الاحداث:

- تسوية قضية من خلال قرار محكمة بعد تاريخ الميزانية والذي يبين ان على المنشاة التزام حالي يخص تاريخ الميزانية العمومية.

- استلام معلومات بعد تاريخ الميزانية العمومية تشير الى ان أصل قد تعرض الى تدني القيمة مثل هبوط اسعار العقارات.
- اكتشاف احتيال او أخطاء بعد تاريخ الميزانية تظهر ان القوائم المالية لم تكن صحيحة.

الاحداث غير المعدلة بعد تاريخ الميزانية العمومية

تمثل الاحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية غير المعدلة للقوائم المالية تلك الاحداث الناشئة بعد تاريخ الميزانية (12/31) ولا تعبر ظروف كانت سائدة بتاريخ الميزانية يتطلب المعيار رقم (10) عدم اجراء تعديل على المبالغ المعترف بها في القوائم المالية للمنشاة لتعكس الاحداث غير المعدلة بعد تاريخ الميزانية العمومية.
ومن الأمثلة على الأحداث اللاحقة غير المعدلة بعد تاريخ الميزانية العمومية ما يلي:
انخفاض القيمة السوقية العادلة للاستثمارات بين تاريخ الميزانية العمومية وتاريخ أقرار اصدار القوائم المالية لان القيمة العادلة هي قيمة حقيقية بتاريخ الميزانية وليست مقدرة باعتبارها ماخوذة من سوق نشط وتتحدد بناءا على تعاملات بين أطراف راغبة وقادرة على تنفيذ عملية الشراء والبيع.
اندماج اعمال رئيسية بعد تاريخ الميزانية العمومية او استبعاد شركة تابعة رئيسية حيث تعالج هذة الاحداث بموجب معيار الابلاغ المالي الدولي رقم (3).
اعلان خطة لايقاف عمليات انتاجية معينة.
تلف خط انتاجي رئيسي نتيجة تعرضة لحريق بعد تاريخ الميزانية العمومية.
الاعلان عن او البدء في انجاز اعادة هيكلية رئيسية.

- الافصاح

تاريخ اقرار اصدار القوائم المالية.

يجب الافصاح عن تاريخ اقرار القوائم المالية لاصدارها وتحديد الجهة المخولة باقرارها وإذا كان ملاك المنشاة او اخرين لديهم السلطة لتعديل القوائم المالية بعد الاصدار فان على المنشاة ان تفصح عن تلك الحقيقية.

- تحديد الافصاح بتاريخ الميزانية العمومية

إذا حصلت المنشاة على معلومات جديدة بعد تاريخ الميزانية العمومية حول احداث وظروف كانت قائمة بتاريخ الميزانية العمومية يجب تحديث الأفصاحات التي لها علاقة بهذة الظروف والاحداث في ضوء المعلومات الجديدة. حتى إذا لم تؤثر المعلومات الجديدة في المبالغ المعترف بها في القوائم المالية.

معيار المحاسبة الدولي 10 فيعالج الأحداث بعد فترة إعداد التقارير
ويهدف هذا المعيار الى وصف:

(أ) متى يجب على المنشأة أن تعدل بياناتها المالية للأحداث بعد فترة إعداد التقارير.
(ب) الإفصاحات التي يجب أن تقدمها عن تاريخ التصريح بإصدار البيانات المالية وعن الأحداث بعد فترة إعداد التقارير.

ويتطلب المعيار أيضا أنه عدم إعداد المنشأة لبياناتها المالية على أساس المنشأة المستمرة اذا كانت الأحداث بعد تاريخ إعداد التقارير تشير إلى أن افتراض المنشأة المستمرة غير مناسب.
الأحداث بعد فترة إعداد التقارير هي الأحداث، سواء كانت مواتية أم غير مواتية، التي تحدث بين

نهاية فترة إعداد التقارير وتاريخ التصريح بإصدار البيانات المالية، ويمكن تحديد نوعين من الأحداث:

(أ) تلك التي تقدم دليلا من الظروف الموجودة في نهاية فترة إعداد التقارير (تعديل الأحداث بعد فترة إعداد التقارير).
(ب) تلك التي تشير إلى ظروف ظهرت بعد فترة إعداد التقارير (حيث لا يؤدي إلى تعديل الأحداث بعد فترة إعداد التقارير).

وتعدل المنشأة المبالغ المعترف بها في بياناتها المالية لتعكس تعديل الأحداث بعد فترة إعداد التقارير.
لاتعدل المنشأة المبالغ المعترف بها في بياناتها المالية لتعكس الأحداث غير المعدلة بعد فترة إعداد التقارير. إذا كانت الأحداث غير المعدلة بعد فترة إعداد التقارير جوهرية. فيمكن لعدم الإفصاح أن يؤثر على قرارات المستخدمين الاقتصادية التي يتم اتخاذها على أساس البيانات المالية، وبالتالي، تفصح المنشأة عما يلي لكل فئة مهمة من الأحداث غير المعدلة بعد فترة إعداد التقارير:

(أ) طبيعة الحدث.
(ب) تقدير لأثرها المالي أو بيان يوضح أن مثل هذا التقدير لا يمكن عمله.

اذا استلمت المنشأة معلومات بعد فترة إعداد التقارير عن الظروف الموجودة في نهاية فترة إعداد التقارير، فينبغي عليها تعديل الإفصاحات المرتبطة بهذه الشروط على ضوء المعلومات الجديدة.

أبرز الاختلافات مع المعيار السعودي

يقابل المعيار الدولى رقم 10 المعيار السعودى العرض والافصاح العام فيما يخص التغييرات فى السياسات المحاسبية والتقديرات والاخطاء.

م	البند	معيار المحاسبة الدولي 10IAS التغييرات فى السياسات المحاسبية والتقديرات والاخطاء	المعيار السعودي "العرض والافصاح
	نظرة عامة	يوجد معيار كامل وبشكل مفصل يعالج الاحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية	لا يوجد معيار منفصل يعالج هذه النقطة وان كان تم الإشارة لها بشكل واضح في معيار العرض والإفصاح العام
	الاحداث اللاحقة	منهماشملها المعيار بصورة واضحة وفصلها واعطى لها امثلة سواء تتطلب هذه الاحداث تعديل او لا وكذلك بخصوص ضرورة الافصاح	لم يرد في المعيار السعودي رقم 1 «العرض والإفصاح العام » في فقراته 711 إلى 713 متطلبات التعديل وهذا التصنيف كما في المعيار الدولي إلا بشكل مقتضب للإفصاحات المطلوبة لأحداث لاحقة، ولا تستدعي التعديل ولكنها تستدعي الإفصاح.

المعيار رقم 12 ضريبة الدخل

الهدف

يهدف هذا المعيار الى وصف المعالجة المحاسبية لضرائب الدخل، وكيفية المحاسبة عن التبعات الجارية والمستقبلية للضريبة.من خلال:

- الاسترداد (السداد) المستقبلى للمبالغ المسجلة كاصول (التزامات) معترف بها في الميزانية العمومية للمشروع.
- العمليات والاحداث الاخرى للفترة الجارية المعترف بها في البيانات المالية للمشروع.

ملخص المعيار

يهدف هذا المعيار إلى شرح المعالجة المحاسبية لضرائب الدخل. تشمل ضرائب الدخل لأغراض هذا المعيار كل الضرائب المحلية والأجنبية المبنية على الأرباح الخاضعة للضريبة. تشمل ضرائب الدخل أيضا الضرائب، مثل ضرائب الاقتطاع التي تستحق الدفع من قبل الشركة التابعة أو الشركة الزميلة أو المشروع المشترك عند توزيع الحصص إلى المنشأة المعدة للتقارير .

وتعتبر القضية الرئيسة في محاسبة ضرائب الدخل هي كيفية حساب التبعات الضريبية الحالية المستقبلية الخاصة بما يلي :

(أ) الاسترداد المستقبلي (تسوية) للقيمة المسجلة للأصول (الالتزامات) المعترف بها في الميزانية العمومية للمنشأة.

(ب) المعاملات والأحداث الأخرى للفترة الحالية المعترف بها في البيانات المالية للمنشأة.

- الاعتراف

يتم الاعتراف بالضريبة الحالية عن الفترات الحالية والسابقة –بالقدر الذي لم يتم دفعه- كالتزام. وإذا تجاوز المبلغ المدفوع بالفعل فيما يتعلق بالفترات الحالية والسابقة المبلغ المستحق عن هذه الفترات، فيتم الاعتراف بالفائض على انه أصل. وتقاس التزامات الضريبة الحالية (الأصول) للفترات الحالية والسابقة بالمبلغ المتوقع دفعه إلى (استرداده) السلطات الضريبية، باستخدام معدلات الضريبة (وقوانين الضريبة) السارية أو التي تم تفعيلها بدرجة كبيرة بحلول نهاية فترة إعداد
التقارير.

يعتبر توقع المنشأة أن تسترد أو تسوي القيمة المسجلة للأصل أو الالتزام أمرا متأصلا في الاعتراف بأصل أو التزام. وإذا كان من المرجح بان يجعل استرداد أو تسوية القيمة المسجلة دفعات الضريبة المستقبلية أكبر (أصغر) مما ستكون عليه لو لم يكن لمثل هذا الاسترداد أو التسوية تبعات ضريبية، فإن هذا المعيار يتطلب من المنشأة الاعتراف بالتزام ضريبي مؤجل (أصل ضريبي مؤجل) مع استثناءات محدودة معينة.

يتم الاعتراف بأصل الضريبة المؤجل بالنسبة لخسائر الضريبة غير المستخدمة والمرحلة والتخفيضات الضريبية غير المستخدمة إلى الحد الذي يرجح معه توافر ربح مستقبلي خاضع للضريبة والذي يمكن استغلال الخسائر الضريبية غير المستخدمة والتخفيضات الضريبية غير المستخدمة بناء عليه .

- القياس

تقاس أصول الضريبة المؤجلة والتزاماتها بمعدلات ضريبية من المتوقع تطبيقها على الفترة حين يتم تحقيق الأصل أو تسوية الالتزام، بناء على معدلات الضريبة (وقوانين الضريبة) السارية أو التي تم تفعيلها بدرجة كبيرة بحلول نهاية فترة إعداد التقارير.

يعكس قياس التزامات وأصول الضريبة المؤجلة التبعات الضريبية الناتجة من الطريقة التي تتوقع بها المنشأة، بتاريخ الميزانية العمومية، استرداد أو تسوية القيمة المسجلة لأصولها والتزاماتها. ولا تُخصم الأصول الضريبية والالتزامات.
يتم مراجعة القيمة المسجلة لأصل ضريبي مؤجل في كل تاريخ ميزانية عمومية. وتقلص المنشأة القيمة المسجلة لأصل الضريبة المؤجل إلى الحد الذي لا يعود فيه من المرجح توفر ربح كاف خاضع للضريبة للسماح باستغلال المنفعة من جزء أو من كل ذاك الأصل الضريبي المؤجل. ويتم عكس أي تقليص كهذا إلى الحد الذي يصبح معه من المرجح توفر ربح كاف خاضع للضريبة.

- التخصيص

يتطلب هذا المعيار من المنشأة حساب التبعات الضريبية للمعاملات والأحداث الأخرى بنفس الطريقة التي تحسب بها المعاملات والأحداث الأخرى ذاتها. وبالتالي يتم أيضا، بالنسبة للمعاملات والأحداث الأخرى المعترف بها في الربح أو الخسارة، الاعتراف بأي آثار ضريبية ذات صلة في الربح أو الخسارة .
وبالنسبة للمعاملات والأحداث الأخرى المعترف بها في خارج الربح أو الخسارة (سواء في الدخل الشامل الآخر أو مباشرة في حقوق الملكية)، يتم أيضا الاعتراف بأي تأثيرات ضريبية ذات صلة بالمعاملات والأحداث الأخرى خارج الربح أو الخسارة. وعلى نحو مماثل، يؤثر الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة والالتزامات في اندماج الأعمال على قيمة الشهرة الناشئة في اندماج الأعمال أو على مكسب الشراء بأسعار مخفضة المعترف به .

أبرز الاختلافات مع المعيار السعودي

يقابل المعيار الدولى رقم 12 المعياريين السعوديين الزكاة وضريبة الدخل.

م	البند	معيار المحاسبة الدولي 12IAS ضريبة الدخل	المعياريين السعوديين الزكاة وضريبة الدخل
1	الضرائب المؤجلة	يتم تصنيفها ضمن الأصول طويلة الأجل أو الخصوم طويلة الأجل على حسب إذا كانت أصل أم التزام	يتم تصنيفها ضمن الأصول المتداولة أو الخصوم المتداولة على حسب إذا كانت أصل أم التزام
2	معيار الزكاة	المعيار غير موجود لارتباطه بفريضة الزكاة	لا يوجد له مقابل فى المعايير الدولية ويختلف مهفومه جوهريا عن مفهوم الضريبة حيث انه مصاغ من قبل هيئة الزكاة والدخل على أساس فقهى

المعيار رقم16 الممتلكات والمصانع والمعدات

الهدف

يهدف هذا المعيار الى تحديد المعالجة المحاسبية للممتلكات والمصانع والمعدات حتى يتمكن مستخدموا البيانات المالية من التحقق من المعلومات التى تتعلق باستثمار المنشاة في الممتلكات والمصانع والمعدات الخاصة بها والتغيرات في هذا الاستثمار، وتتمثل القضايا الرئيسية في محاسبة الممتلكات والمصانع والمعدات في الاعتراف بالاصول وتحديد مبالغها المسجلة وتكاليف الاستهلاك وخسائر انخفاض القيمة التى ينبغى الاعتراف بها.

ملخص المعيار المعيار

يهدف هذا المعيار إلى وصف المعالجة المحاسبية للممتلكات والمصانع والمعدات، بحيث يمكن لمستخدمي البيانات المالية أن يتبينوا المعلومات عن استثمارات المنشأة في ممتلكاتها ومصانعها ومعداتها والتغيرات الموجودة في مثل هذه الاستثمارات .

وتعد القضايا الرئيسية في محاسبة الممتلكات والمصانع والمعدات هي الاعتراف بالأصول وتحديد قيمها المسجلة وتكاليف الاستهلاك وخسائر انخفاض القيمة المرتبطة بها .

وتعتبر الممتلكات والمصانع والمعدات بنودا ملموسة :

(أ) يتم الاحتفاظ بها لاستخدامها في انتاج أو تزويد البضائع أو الخدمات، أو لتأجيرها للغير أو لأغراض إدارية،و (ب) يتوقع أن تستخدم خلال أكثر من فترة واحدة .

يتم الاعتراف بتكلفة بند الممتلكات والمصانع والمعدات كأصل إذا وفقط إذا:

(أ) كان من المرجح تدفق المنافع الإقتصادية المستقبلية المرتبطة بالبند إلى المنشأة، و (ب) كان بالإمكان قياس تكلفة البند بشكل موثوق .

- القياس عند الاعتراف

يقاس بند الممتلكات والمصانع والمعدات الذي يؤهل للاعتراف كأصل بتكلفته. وتكون تكلفة بند الممتلكات والمصانع والمعدات عبارة عن سعر النقد المعادل عند تاريخ الاعتراف. وإذا تأخر الدفع إلى مابعد فترة السداد، يتم الاعتراف بالفرق بين سعر النقد المعادل وإجمالي الدفعات كفائدة على فترة السداد إلا إذا تم الاعتراف بهذه الفائدة في القيمة المسجلة للبند وفقا لمعيار المحاسبة الدولي 23 .

تشمل تكلفة بند الممتلكات والمصانع والمعدات :

(أ) سعر شرائها بما في ذلك رسوم الاستيراد وضرائب الشراء غير المستردة بعد اقتطاع خصومات والحسومات التجارية .

(ب) أية تكاليف تنسب بشكل مباشر لإحضار الأصل إلى الموقع والظروف اللازم لجعله قادرا على العمل بالشكل الذي تنويه الإدارة .

(ج) التقدير الأولي لتكاليف تفكيك وإزالة البند وترميم الموقع الذي يقع فيه البند، والذي تتكبد المنشأة التزامه إما عند امتلاك البند أو نتيجة لاستخدام البند خلال فترة معينة لأغراض أخرى غير إنتاج المخزون خلال تلك الفترة .

- القياس بعد الاعتراف

تختار أي منشأة إما نموذج التكلفة أو نموذج إعادة التقييم كسياسة محاسبية تتبعها، وتطبق تلك السياسة على صنف كامل من الممتلكات والمصانع والمعدات .

- نموذج التكلفة

بعد الاعتراف ببند الممتلكات والمصانع والمعدات كأصل، يسجل بتكلفته مطروحا منها أي استهلاك متراكم وأي خسائر متراكمة لانخفاض القيمة .

- نموذج إعادة التقييم

بعد الاعتراف ببند الممتلكات والمصانع والمعدات الذي يمكن قياس قيمته العادلة بشكل موثوق كأصل، يتم تسجيله بالمبلغ المعاد تقييمه، لكونه يمثل قيمته العادلة في تاريخ إعادة التقييم مطروحا منها أي استهلاك متراكم لاحق وخسائرانخفاض القيمة المتراكمة. تتم إعادة التقييم بانتظام كاف لضمان عدم اختلاف القيمة المسجلة بشكل كبير عن تلك التي يمكن تحديدها باستخدام القيمة العادلة في نهاية تاريخ إعداد التقارير.

إذا زادت القيمة المسجلة للأصل نتيجة لإعادة التقييم، يتم الاعتراف بالزيادة في الدخل الشامل الآخر وجمعها في حقوق الملكية تحت عنوان فائض إعادة تقييم، إلا أنه يتم الاعتراف بالزيادة في الربح أو الخسارة بمقدار عكسها لانخفاض إعادة التقييم لنفس الأصل المعترف بها سابقا في الربح أو الخسارة. إذا انخفضت القيمة المسجلة للأصل نتيجة لإعادة التقييم، يتم الاعتراف بالانخفاض في الربح أو الخسارة. إلا أنه يتم الاعتراف بالانخفاض في الدخل الشامل الآخر بمقدار أي رصيد ائتمان موجود في فائض إعادة التقييم فيما يتعلق بذلك الأصل.

- الاستهلاك

هو التخصيص المنتظم للمبلغ المستهلك للأصل خلال عمره الانتاجي. المبلغ القابل للاستهلاك هو تكلفة الأصل، أو مبلغ آخر يستبدل بالتكلفة، مطروحا منها قيمتها المتبقية. يتم استهلاك كل جزء من بند الممتلكات والمصانع والمعدات ذو التكلفة التي تعتبر مهمة بالنسبة لإجمالي تكلفة البند بشكل منفصل، ويتم الاعتراف برسم الاستهلاك لكل فترة في الربح أو الخسارة إلا إذا كانت متضمنة في القيمة المسجلة لأصل آخر. يجب أن تعكس طريقة الاستهلاك المستخدمة النمط المتوقع لاستهلاك المنشأة للمنافع الاقتصادية المستقبلية للأصل .

القيمة المتبقية لأصل ما هي المبلغ المقدر الذي من الممكن أن تحصل عليه المنشأة حاليا من التصرف في الأصل، بعد اقتطاع تكلفة التصرف المقدرة، إذا كان الأصل بالفعل قد بلغ العمر وهو في الحالة المتوقعة عند نهاية عمره الإنتاجي .

لتحديد ما إذا انخفضت قيمة بند الممتلكات والمصانع والمعدات، تطبق المنشأة معيار المحاسبة الدولي 36 "انخفاض قيمة الأصول".

<u>يتم إلغاء الاعتراف بالقيمة المسجلة لبند الممتلكات والمصانع والمعدات :</u>

(أ) عند التصرف .

(ب) عند عدم توقع أية فوائد اقتصادية مستقبلية من استخدامه أو التصرف به.

يقابل المعيار الدولى رقم 16 المعيار السعودي الاصول الثابتة.

م	البند	معيار المحاسبة الدولي 16IAS الممتلكات والمصانع والمعدات	المعيار السعودى الاصول الثابتة
1	الاثبات الاولى	الفروقات قليلة جدا ويمكن اختصارها فى تبادل الاصول حيث أن المعيار الدولي لا يعترف بأي خسارة أو ربح إذا كانت عملية الاقتناء تمت بتبادل أصل بأصل آخر مشابه له في الاستخدامات وطبيعة العمل وله قيمه عادله مماثله	الفروقات قليلة جدا ويمكن اختصارها فى تبادل الاصول المتماثلة في حالة اقتناء أصل ثابت مقابل التنازل عن أصل آخر غير مماثل على أساس القيمة العادلة للأصل المتنازل عنه فإنه يتم إثبات جميع الخسائر أو المكاسب التي تترتب على عملية التبادل فور حدوثها
2	الاثبات اللاحق	النماذج المسموح بها بحسب الفئات: نموذج التكلفة ونموذج إعادة التقويم	النموذج المعتمد هو نموذج التكلفة فقط
3	تكاليف الاقتراض	اقر لها المعيار الدولى معيارا منفصلا	عالج المعيار السعودي موضوع التكاليف الاقتراض ضمن بند تكاليف التمويل في معيار الأصول الثابتة وبالمجمل فإن المعالجة المحاسبية لتكاليف الاقتراض هي متوافقة مع المعيار الدولي
4	مكونات الاصول الثابتة	يوصى المعيار بفصل مكونات الاصول الثابتة اذا كانت لها اعمار انتاجية مختلفة	لا توجد مثل هذه المعالجة فى المعيار السعودى
5	الافصاحات	أكثر وخصوصا فيما يتعلق بنموذج اعادة التقييم	الافصاحات اقل

المعيار رقم19 منافع الموظفين

الهدف

بيان المحاسبة والإفصاح الخاصة بمزايا العاملين، ويتطلب المعيار أن تقوم المنشأة بالإعتراف:

أ- بأي إلتزام يستحق عند قيام عامل بتقديم خدمة لها لمقابلة مزايا العاملين التي ستقوم بدفعها لهم في المستقبل.

ب- بأي مصروف عندما تقوم المنشأة باستهلاك المزايا الاقتصادية الناشئة عن الخدمة المقدمة من قبل الموظف مقابل منافع أو مزايا للعاملين.

النطاق

1- يجب أن يقوم صاحب العمل بتطبيق هذا المعيار في المحاسبة عن مزايا العاملين

2- تشمل مزايا العاملين ما يلي:

أ- مزايا العاملين قصيرة الأجل كالرواتب والأجور ومساهمات التأمينات الاجتماعي والإجازات السنوية المدفوعة والمكافآت المستحقة خلال 12 شهراً من نهاية الفترة والمزايا العينية.

ب- مزايا ما بعد انتهاء الخدمة مثل الرواتب التقاعدية ومزايا التقاعد الأخرى والتأمين على الحياة مابعد إنتهاءالخدمة والعناية الطبية مابعد انتهاء الخدمة.

ج- مزايا العاملين الأخرى طويلة الأجل بما في ذلك إجازة الخدمة الطويلة أو إجازة التفرغ للبحث أو الاحتفال بالمناسبات أو مزايا الخدمة الطويلة الأخرى ومزايا العجز طويلة الأجل بالإضافة الى المشاركة في الأرباح والمكافآت والتعويضات المؤجلة ان كانت مستحقة بعد اثني عشر شهرا أو أكثر بعد نهاية الفترة.

د- مزايا التعويضات في صورة حقوق ملكية.

هـ- مزايا إنتهاء الخدمة.

3-كما تشمل مزايا العاملين المزايا المقدمة إما للموظفين أو لمن يعيلونهم ويمكن تسويتها من خلال دفعات (أو تزويد بالبضائع أو الخدمات) تتم إما مباشرة للموظفين أو لزوجاتهم أو أبنائهم أو من يعيلونهم أو لآخرين مثل شركات التأمين.

ملخص المعيار

- مزايا العاملين:

هي كافة أشكال العوض الذي تعطيه المنشأة مقابل الخدمة التي يقدمها العاملون.

- مزايا العاملين قصيرة الأجل:

هي مزايا العاملين (بإستثناء مزايا نهاية الخدمة ومزايا التعويضات في صورة حقوق ملكية) التي تصبح مستحقة بكاملها خلال اثني عشر شهرا بعد نهاية الفترة التي يقدم خلالها الموظفون الخدمة.

- المزايا مابعد انتهاء الخدمة:

هي مزايا العاملين (بإستثناء مزايا نهاية الخدمة ومزايا التعويضات في صورة حقوق ملكية) المستحقة بعد إكمال فترة الخدمة.

- نظم المزايا بعد انتهاء الخدمة:

هي ترتيبات رسمية أو غير رسمية تقوم المنشأة بموجبها بتقديم مزايا بعد انتهاء فترة الخدمة لموظف واحد أو أكثر.

- نظم الاشتراك المحددة:

هي نظم المزايا ما بعد انتهاء الخدمة حيث تقوم المنشأة بموجبها بدفع مساهمات ثابتة في وحدة منفصلة (صندوق) ولا يكون عليه التزام قانوني أو ضمني لدفع مزيد من المساهمات إذا لم يكن الصندوق يحتفظ بأصول كافية لدفع كافة مزايا العاملين المتعلقة بخدمتهم في الفترات الحالية والسابقة.

- نظم المزايا المحددة:

هي نظم المزايا مابعد انتهاء الخدمة باستثناء نظم الاشتراك المحددة.

- نظم أصحاب العمل المتعددين:

هي نظم مساهمات محددة أو نظم مزايا محددة (باستثناء خطط الدولة) التي:
تجمع الأصول التي تساه فيها مختلف المشاريع التي ليست تحت السيطرة المشتركة تستخدم تلك الأصول لتقديم المزايا لموظفي أكثر من منشأة على أساس تحديد مستويات المساهمات والمزايا بدون اعتبار لهوية المنشأة التي تستخدم الموظفين المعنيين.

- مزايا العاملين الأخرى طويلة الأجل:

هي مزايا العاملين (باستثناء مزايا ما بعد انتهاء الخدمة ومزايا نهاية الخدمة ومزايا التعويضات في صورة حقوق ملكية) التي لا تصبح مستحقة بكاملها خلال اثني عشر شهرا بعد نهاية الفترة التي يقدم فيها الموظفون خدماتهم.

- مزايا نهاية الخدمة:

هي مزايا العاملين المستحقة نتيجة إما: لقرار المنشأة بإنهاء خدمة موظف قبل تاريخ التقاعد العادي أو لقرار الوظف الإختياري بقبول ترك العمل مقابل هذه المنافع.

- مزايا العاملين المكتسبة:

هي مزايا العاملين غير المشروطة بالتوظيف المستقبلي.

- القيمة الحالية لإلتزام المزايا المحددة:

هي القيمة الحالية بدون خصم أية أصول خطة للدفعات المستقبلية المتوقعة المطلوبة لتسوية الالتزام الناجم عن خدمة الموظف في الفترات الحالية والسابقة.

- تكلفة الخدمة الحالية:

هي الزيادة في القيمة الحالية لإلتزام مزايا محددة والتي تنشأ لأن المزايا أقرب إلى التسديد بمقدار فترة واحدة.

- أصول النظام:

تشمل مايلي:

- الأصول المحتفظ بها في صندوق المزايا طويلة الأجل للعاملين.
- بوالص تأمين مؤهلة.
- الأصول المحتفظ بها في صندوق مزايا العاملين طويلة الأجل:

هي أصول (باستثناء الأدوات المالية غير القابلة للتحويل التي يصدرها المشروع) التي تحتفظ بها الوحدة (الصندوق) المنفصلة قانونيا عن المنشأة المقدمة للتقارير والموجودة فقط لدفع أو تمويل فوائد الموظفين.
متوفرة لتستخدم فقط لدفع أو تسوية مزايا العاملين وليست متوفرة لدائني المنشأة المقدمة للتقارير (حتى في حالة الإفلاس) ولا يمكن إعادتها إلى المنشأة المقدمة للتقارير إلا إذا:

1- إما أن تكون الأصول المتبقية لصندوق كافية لتلبية كافة التزامات مزايا العاملين للخطة أو المنشأة المقدمة للتقارير
2- أو تم إعادة الأصول للمنشأة المقدمة للتقارير لتعويضه عن مزايا العاملين التي تم دفعها.

- بوليصة التأمين المؤهلة:

هي بوليصة تأمين تصدرها شركة تأمين ليست طرفا ذا علاقة بالمنشأة المعدة للقوائم المالية وتتصف عوائد البوليصة بما يلي:

1- تمثل أصول تستخدم لتلبية كافة إلتزامات مزايا العاملين
2- ليست متاحة لدائني المنشأة حتى في حالة الإفلاس إلا ضمن شروط يحددها المعيار.

- مزايا العاملين قصيرة الأجل

تشمل مزايا العاملين قصيرة الأجل بنودا مثل:

أ- الأجور والرواتب ومساهمات الضمان الاجتماعي.
ب- حالات الغياب قصيرة الأجل المدفوعة (مثل الإجازة السنوية المدفوعة والإجازة المرضية المدفوعة) حيث يتوقع حدوث حالات الغياب خلال اثني عشر شهرا بعد نهاية الفترة التي يقوم بها الموظفون بتقديم خدماتهم.
ت- المشاركة في الأرباح والمكافآت خلال اثني عشر شهرا بعد نهاية الفترة التي يقوم الموظفون خلالها بتقديم الخدمة.
ث- المزايا غير النقدية (مثل العناية غير الطبية والإنتقال والخدمات بدون مقابل أو المدفوعة) للموظفين الحاليين.

- المحاسبة عن مزايا العاملين قصيرة الأجل

تكون عادة غير معقدة لأنها لا تتطلب افتراضات اكتوارية لقياس الإلتزام أو التكلفة ولا يوجد احتمال بأي مكسب أو خسارة اكتوارية علاوة على ذلك يتم قياس إلتزامات مزايا العاملين قصيرة الأجل على أساس غير مخصوم.

- الاعتراف والقياس

كافة مزايا العاملين قصيرة الأجل
عندما يقوم موظف بتقديم خدمة خلال فترة محاسبية يجب على المنشأة الإعتراف بالمبلغ غير المخصوم لمزايا العاملين قصيرة الأجل التي يتوقع أن تدفع مقابل تلك الخدمة:
كإلتزام (مصروف مستحق) بعد خصم أي مبلغ تم دفعه، وإذا زاد المبلغ الذي تم دفعه عن المبلغ غير المخصوم للمزايا يجب على المنشأة الإعتراف بتلك الزيادة على أنها أصل (مصروف مدفوع مقدما) إلى الحد الذي تؤدي فيه الدفعة المقدمة على سبيل المثال الى تخفيض في الدفعات المستقبلية أو استرداد نقدي، وكمصروف إلا إذا تطلب أو سمح معيار دولي آخر بادخال المزايا في تكلفة الأصل.

- الميزانية العمومية

المبلغ المعترف به لإلتزام المزايا المحددة يجب أن يكون صافي إجمالي المبالغ التالية:

أ- القيمة الحالية لإلتزام المزايا المحددة في تاريخ الميزانية العمومية.

ب- يضاف إليها أية مكاسب اكتوارية (مطروحا منها أية خسائر اكتوارية) غير معترف بها بسبب المعاملة المذكورة في الفقرتين 92 و93.

ت- يطرح منها أية تكلفة خدمة سابقة غير معترف بها بعد.

ث- يطرح منها أيضا القيمة العادلة في تارخ الميزانية العمومية لأصول الخطة (إن وجدت) التي سيتم منها تسديد الإلتزامات مباشرة.

يجب على المنشأة تحديد القيمة الحالية لإلتزامات المزايا المحددة والقيمة العادلة لأية أصول للخطة بانتظام كامل بحيث لا تختلف المبالغ العترف بها في البيانات المالية ماديا عن المبالغ التي كان سيتم تحديدها في تاريخ الميزانية العمومية.

ابرز الاختلافات مع المعيار السعودي

يتوفر دليل محدود ضمن المعايير السعودية يغطى المحاسبة عن مكافأة نهاية الخدمة، فتتطلب المعايير خصم الالتزامات طويلة الأجل وتعكس التكلفة الحالية. وعمليا، تقوم الشركات باحتساب التزامات مكافأة نهاية الخدمة على أساس المدفوعات المستحقة. إلا أنه تجدر الاشارة وبالرغم من عدم وجود معيار مستقل ضمن المعايير السعودية إلى أن الأساس المفاهيمي الذي يقوم عليه المعيار فيما يتعلق بإثبات الالتزامات موجود المفاهيم السعودية. ووفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم 19 لامتيازات ما بعد الوظيفة تتطلب المحاسبة أن تخصم الالتزامات وفق خطة المنفعة المحددة وأن تعكس التكاليف الحالية.في بياناتهم المالية

م	البند	معيار المحاسبة الدولي 19IAS منافع الموظفين	المعايير السعودية
1	نظرة عامة	يوجد معيار مفصل خاصم بمنافع الموظفين IAS19 ومعيار اخر خاص بالمعاشات IAS26	لا يوجد معيار خاص بمنافع الموظفين ولكن يوجد بعض الإرشادات الطفيفة
2	منافع الموظفين	يوجد تفصيلات كثيرة فى معيارى منافع الموظفين وكذا معيار المعاشات يشير فيها تفصيلا إلى كيفية حساب التكاليف فى قائمة الدخل أو كيفية العرض فى المركز المالى	اشار المعيار السعودى فقط الى أن المنافع طويلة الاجل الخاصة بالموظفين مثل مكافأة نهاية الخدمة يجب عرضها على أساس قيمتها الحالية

المعيار رقم 20 المنح الحكومية

الهدف

طرق محاسبة المنح الحكومية والإفصاح عنها وعن الأشكال الأخرى من المساعدات الحكومية.

النطاق

ويتضمن المعيار المنح الحكومية وهي المساعدات التي تقدمها الحكومة على شكل عمليات نقل موارد إلى المنشأة مقابل امتثال سابق أو مستقبلي لشروط معينة تتعلق بالأنشطة التشغيلية للمنشأة. ويستثنى منها أشكال المساعدات التي لا يمكن إضفاء قيمة عليها والمعاملات مع الحكومة التي لا يمكن تمييزها عن معاملات التجارة العادية للمنشأة.

ملخص المعيار المعيار

المساعدات الحكومية هي الإجراء الذي تقوم به الحكومة لتقدم منفعة اقتصادية لمنشأة أو عدد من المنشآت المؤهلة بموجب معايير معينة. ولأغراض هذا المعيار فإن المساعدات الحكومية لا تشمل المنافع المقدمة فقط بشكل غير مباشر من خلال الإجراء الذي يؤثر على ظروف التجارة العامة، مثل توفير البنية التحتية في مناطق التنمية أو فرض القيود التجارية على المتنافسين.

وبحسب المعيار، لا تتضمن المساعدات الحكومية توفير البنية التحتية من خلال تحسين شبكة المواصلات العامة والاتصالات وتوفير مرافق محسنة مثل شبكات الري أو المياه المتوفرة على أساس مستمر غير محدد لمنفعة المجتمع المحلي بالكامل.

يمكن أن تكون المنح الحكومية بصورة تحويل لأصل غير نقدي مثل الأرض أو أية موارد أخرى لاستخدامات المنشأة. ومن المعتاد في هذه الحالات تقييم القيمة العادلة للأصل غير النقدي ومحاسبة المنحة والأصل بقيمتهما العادلة.

لا يتم الاعتراف بالمنح الحكومية، بما فيها المنح غير النقدية بالقيمة العادلة، حتى يكون هناك ضمان معقول بأن:

(أ) المنشأة سوف تمتثل للشروط المرتبطة بهم.

(ب) سيتم استلام المنح.

ويتم الاعتراف بالمنح الحكومية كدخل للفترات اللازمة لمطابقتها مع التكاليف المرتبطة التي ينبغي لها أن تعوضها بصورة منتظمة.

يتم الاعتراف بالمنح الحكومية التي تصبح ذمما مدينة كتعويض عن المصاريف والخسائر المتكبدة اصلا أو لأغراض إعطاء دعم مالي مباشر للمنشأة بدون تكاليف مستقبلية مرتبطة وكدخل للفترة التي تصبح بها ذمما مدينة.

المنح المرتبطة بالأصول هي منح حكومية شرطها الأساسي أن المنشأة المؤهلة للحصول عليها يجب أن تشتري أو تنشأ أو خلافا لذلك تستملك أصولا طويلة الأجل. ويمكن أيضا إضافة شروط إضافية لحصر نوع أو موقع الأصول أو الفترات التي يتم خلالها اكتسابها أو الاحتفاظ بها.

يتم عرض المنح الحكومية المرتبطة بالأصول، بما فيها المنح غير النقدية بالقيمة العادلة، في بيان المركز المالي إما من خلال وضع المنح كدخل مؤجل أو باقتطاع المنح خلال الوصول إلى القيمة المسجلة للأصول.

المنح المرتبطة بالدخل هي منح حكومية عدا تلك المرتبطة بالأصول.

يتم عرض المنح المرتبطة بالدخل أحيانا كدين في بيان الدخل إما بشكل منفصل أو تحت عنوان عام مثل "الدخل الآخر"؛ وبالمقابل، يتم اقتطاعها عند إعداد التقارير عن المصاريف المرتبطة.

يتم محاسبة المنح الحكومية التي تصبح مستحقة السداد كمراجعة للتقدير المحاسبي ويطبق تسديد المنح المرتبطة بالدخل أولا على أي دين مؤجل غير مطفأ معد بالارتباط مع المنح، وبالحد الذي

يتجاوز فيه السداد لأي دين مؤجل، أو عند عدم وجود دين مؤجل، يتم الاعتراف بالسداد مباشرة كمصاريف. يتم تسجيل تسديد المنح المرتبطة بالأصول عبر زيادة القيمة المسجلة للأصل أو تخفيض رصيد الدخل المؤجل عن طريق المبلغ مستحق السداد. يتم الاعتراف بالاستهلاك الإضافي المتراكم الذي يمكن الاعتراف به حتى تاريخه كمصروف في غياب المنح مباشرة كمصروف.

- يجب الإفصاح عن المسائل التالية:

(أ) السياسة المحاسبية المتبعة فيما يتعلق بالمنح الحكومية بما فيها طرق العرض المتبعة في البيانات المالية، و

(ب) طبيعة ومدى المنح الحكومية المعترف بها في البيانات المالية وإشارة إلى أشكال المساعدات الحكومية الأخرى التي انتفعت منها المنشأة مباشرة.

(ج) شروط لم يتم الوفاء بها أو بنود طارئة ملحقة بالمساعدات الحكومية تم الاعتراف بها.

ابرز الاختلافات مع المعيار السعودي

يقابل المعيار الدولى رقم 20 المعيار السعودي المنح الحكومية

م	البند	معيار المحاسبة الدولي IAS 20 المنح الحكومية	المعيار السعودى المنح الحكومية
1	نظرة عامة	يتفق المعياريان فى اثبات الاعانة الحكومية المستلمة بالقيمة العادلة	يتفق المعياريان فى اثبات الاعانة الحكومية المستلمة بالقيمة العادلة
2	شروط اثبات المنحة الحكومية	حدد المعيار الجولى مجموعة من الشروط لاثبات المنحة منها ان المنشأة سوف تستلم المنحة والاعتراف بها وفقا لمدخل رأس المال اى اثباتها ضمن حقق الملكية للمنشأة	يرى المعيار ضرورة توافر مجموعة من الشروط لإثباتها كمنح حكومية مقيدة ضمن حقوق أصحاب رأس المال. وهذه الشروط هي إمكانية تحصيل الأصول الممنوحة بدرجة مقبولة من الثقة وقدرة المنشأة على تنفيذ السياسات الحكومية المتفق عليها بدرجة مقبولة من الثقة . ويحدد المعيار السعودي متى يتم قياس المنحة الحكومية على أساس صافي القيمة الدفترية ومتى يتم قياسها على أساس القيمة التاريخية للأصول الممنوحة بينما لم يتعرض المعيار الدولي لهذه التفاصيل.

المعيار رقم 21 أثر التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية.

الهدف

يمكن أن تنفذ المنشأة أنشطة أجنبية بطريقتين بحسب معيار المحاسبة الدولي(21) الذي ينص على اثار التغيرات في أسعار صرف العملة الأجنبية."
وبحسب المعيار يمكن للمنشأة أن تمارس معاملات بعملات أجنبية أو يمكن أن يكون لديها عمليات أجنبية. إضافة إلى ذلك، يمكن أن تعرض المنشأة بياناتها المالية بالعملة الأجنبية .
ويهدف هذا المعيار إلى وصف كيفية تضمين معاملات العملات الأجنبية والعمليات الأجنبية في البيانات المالية للمنشأة وكيفية ترجمة البيانات المالية الى عملة عرض. والمسائل الأساسية هي أي أسعار الصرف يجب أن تستخدم وكيفية إعداد التقارير عن تأثير التغيرات في أسعار الصرف في البيانات المالية .

النطاق

لا ينطبق هذا المعيار على محاسبة التحوط لبنود العملة الأجنبية بما فيها تحوط صافي الاستثمار في العملية الأجنبية. وينطبق معيار المحاسبة الدولي 39 على محاسبة التحوط.

لا ينطبق هذا المعيار على العرض في بيان التدفقات النقدية للتدفقات النقدية الناجمة عن المعاملات بالعملة الأجنبية أو ترجمة التدفقات النقدية للعمليات الأجنبية (انظر معيار المحاسبة الدولي 7 بيان التدفقات النقدية).

ملخص المعيار

- العملة الوظيفية

هي عملة البيئة الاقتصادية الرئيسية التي تعمل فيها المنشأة. وتكون البيئة الاقتصادية الرئيسية التي تعمل فيها المنشأة عادة هي البيئة التي تولد فيه النقد وتصرفه .
تضع المنشأة العوامل التالية في الحسبان عند تحديد عملتها الوظيفية:
(أ) العملة:

1. التي تؤثر بشكل رئيسي على أسعار بيع البضائع والخدمات (وتكون عادة العملة التي تعرض بها أسعار بيع السلع والخدمات ويتم تسويتها بها).
2. العملة الخاصة بالدولة التي تحدد قواها التنافسية وأنظمتها بشكل رئيس أسعار بيع بضائعها وخدماتها .

(ب) العملة التي تؤثر بشكل رئيس على العمالة والتكاليف المادية والتكاليف الأخرى لتزويد البضائع أو الخدمات (وتكون هذه العملة عادة هي التي تعرض بها التكاليف ويتم تسويتها بها).

إعداد التقارير عن معاملات العملة الأجنبية بالعملة الوظيفية

- العملة الأجنبية

هي عملة غير العملة الوظيفية للمنشأة، وسعر الصرف الفوري هو سعر صرف التوصيل الفوري.

- فرق الصرف

هو الفرق الناتج من ترجمة عدد معين من وحدات عملة معينة إلى عملة أخرى بأسعار صرف مختلفة.

- صافي الاستثمار في عملية أجنبية

هو مبلغ الفائدة للمنشأة معدة التقارير في صافي الأصول لتلك العملية.

يتم تسجيل معاملة العملة الأجنبية، عند الاعتراف الأولي بالعملة الوظيفية، عن طريق تطبيق مبالغ سعر الصرف الفوري بين العملة الوظيفية والعملة الأجنبية على العملة الأجنبية في تاريخ المعاملة.

عند نهاية كل فترة إعداد تقارير:

(أ) يتم ترجمة وحدات العملة الأجنبية النقدية باستخدام سعر الإقفال.

(ب) يتم ترجمة الوحدات غير النقدية التي تم قياسها وفقا للتكلفة التاريخية بالعملة الأجنبية باستخدام سعرالصرف عند تاريخ المعاملة،

(ج) يتم ترجمة الوحدات غير النقدية التي تم قياسها بالقيمة العادلة بالعملة الأجنبية باستخدام أسعار الصرف وقت تحديد القيمة العادلة.

(د)يتم الاعتراف بفروقات الصرف الناجمة عن تسوية البنود النقدية أو عند ترجمتها بأسعار تختلف عن تلك التي تمت ترجمتها وفقا لها الاعتراف الأولي خلال الفترة أو في بيانات مالية سابقة في الربح أو الخسارة في الفترة التي تنشأ فيها.

الا أنه يتم الاعتراف بفروقات أسعار الصرف الناجمة عن الوحدات النقدية التي تشكل جزءا من صافي استثمار المنشأة معدة التقارير في الربح أو الخسارة في البيانات المالية المنفصلة للمنشأة معدة التقارير أو في البيانات المالية الفردية للعملية الأجنبية، حسب ما هو ملائم. في البيانات المالية التي تتضمن العملية الأجنبية والمنشأة معدة التقارير (مثل البيانات المالية الموحدة عندما تكون العملية الأجنبية شركة تابعة)، يتم الاعتراف بفروقات الصرف هذه أوليا في الدخل الشامل الآخر ويعاد تصنيفها من حقوق ملكية إلى الربح والخسارة عند التصرف بصافي الاستثمار.

بالاضافة لذلك، عند الاعتراف بالربح أو الخسارة على بند غير نقدي في الدخل الشامل الآخر، فإنه يتم الاعتراف بأية مكونات صرف لذلك الربح أو الخسارة في الدخل الشامل الآخر. وبالمقابل، عندما يتم الاعتراف بربح أو خسارة على بند غير نقدي في الربح أو الخسارة فإنه يتم الاعتراف بأي مكونات صرف لذلك الربح أو الخسارة في الربح أو الخسارة.

الترجمة إلى عملة العرض/ ترجمة العملية الأجنبية

يسمح المعيار للمنشأة بعرض بياناتها المالية بأي عملة (أو عملات). ولهذا الغرض يمكن للمنشأة أن تكون منشأة مستقلة أو شركة أم تقوم بإعداد بيانات مالية موحدة أو شركة أو مستثمر أو مشارك في مشروع مشترك يقوم بإعداد بيانات مالية منفصلة وفقا لمعيار المحاسبة الدولي 27 البيانات المالية الموحدة والمنفصلة. اذا اختلفت عملة العرض عن عملة المنشأة الوظيفية تترجم المنشأة نتائجها ومركزها المالي إلى عملة العرض. فعلى سبيل المثال، عندما تحتوي مجموعة على منشآت فردية لها عملات وظيفية مختلفة يتم التعبير النتائج والمركز المالي لكل منشأة بعملة مشتركة بحيث يصبح من الممكن عرض البيانات المالية الموحدة.

يطلب من المنشأة ترجمة نتائجها ومركزها المالي من عملتها الوظيفية إلى عملة (أو عملات) العرض باستخدام الطريقة اللازمة لترجمة عملية أجنبية من اجل تضمينها في البيانات المالية للمنشأة معدة التقارير .

يتم ترجمة النتائج والمركز المالي للمنشأة والتي لا تكون عملتها الوظيفية هي عملة الاقتصادات ذات التضخم المرتفع إلى عملة عرض مختلفة باستخدام الاجراءات التالية:

(أ) يتم ترجمة الأصول والالتزامات لكل بيان مركز مالي تم عرضه (بما فيها البيانات المقارنة) بسعر الإغلاق بتاريخ ذلك البيان .

(ب) يتم ترجمة الدخل والمصاريف لكل بيان دخل شامل أو بيان دخل منفصل معروض بأسعار الصرف في تواريخ تلك المعاملات.

(ج) يتم الاعتراف بكافة فروقات الصرف الناتجة في الدخل الشامل الآخر.

تعامل أية شهرة ناجمة عن استملاك العملية الأجنبية وأية تعديلات قيمة عادلة على المبالغ المحملة للأصول والالتزامات الناجمة عن استملاك تلك العملية الأجنبية كأصول والتزامات للعملية الأجنبية.
العملية الأجنبية هي منشأة تابعة أو شركة زميلة أو مشروع مشترك أو فرع للمنشأة معدة التقارير وتكون نشاطاتهم قائمة أو تعقد في بلد أو عملة عدا تلك الخاصة بالمنشأة معدة التقارير.
عند التصرف بالعملية الأجنبية يعاد تصنيف المبلغ المتراكم لفروقات الصرف المرتبطة بالعملية الأجنبية المعترف بها في الدخل الشامل الآخر والمتراكمة في مكون منفصل لحقوق الملكية، من حقوق ملكية إلى الربح أو الخسارة (كتعديل إعادة تصنيف) عندما يعترف بالربح أو الخسار عند التصرف (انظر معيار المحاسبة الدولي 1 عرض البيانات المالية (كما تم تنقيحه في عام 2007).
عند التصرف الجزئي بالشركة التابعة التي تتضمن العملية الأجنبية فإن المنشأة تعيد نسبة الحصة التناسبية للمبلغ المتراكم لفروقات الصرف المعترف به في الدخل الشامل الآخرالى الحصص غير المسيطرة في تلك العملية الأجنبية. وفي أي تصرف جزئي آخر للعملية الأجنبية فإن المنشأة تعيد تصنيف الحصة التناسبية للمبلغ المتراكم لفروقات الصرف والمعترف به في الدخل الشامل الآخر إلى الربح والخسارة.
تطبق المنشأة إجراءات الترجمة المطبقة على العملة الوظيفية الجديدة بأثر مستقبلي من تاريخ التغير عندما يكون هناك تغير في عملة المنشأة الوظيفية.
اذا كانت العملة الوظيفية هي عملة الاقتصادات ذات التضخم المرتفع فإنه يعاد عرض بيانات المنشأة المالية وفقا لمعيار المحاسبة الدولي 29 "التقرير المالي في الاقتصادات ذات التضخم المرتفع".

يتم ترجمة النتائج والمركز المالي للمنشأة التي تكون عملتها الوظيفية عملة اقتصادات ذات تضخم مرتفع الى عملة عرض مختلفة باستخدام الإجراءات التالية:
(أ) يتم ترجمة كل المبالغ (الأصول والالتزامات وبنود حقوق الملكية والدخل والمصاريف بما فيها المصاريف المقارنة) بسعر الإغلاق بتاريخ أحدث بيانات عن المركز المالي.
(ب) عند ترجمة المبالغ إلى عملة اقتصادات ليست ذات تضخم مرتفع تكون مبالغ المقارنة هي تلك التي تم عرضها كمبالغ السنة الحالية في بيانات السنة المالية السابقة (أي، لم تعدل للتغيرات اللاحقة في مستوى السعر أو التغيرات اللاحقة في أسعار الصرف).

أبرز الاختلافات مع المعيار السعودي

يقابل المعيار الدولى رقم 21 المعيار السعودي العملات الأجنبية.

م	البند	معيار المحاسبة الدولي 21IAS إثر التغييرات فى اسعار صرف العملات الاجنبية	المعيار السعودى العملات الاجنبية
1	نظرة عامة	يتفق المعياران في إثبات العمليات (الأحداث) التي تتم بعملة اجنبية بسعر الصرف السائد وقت حدوث العملية	يتفق المعياران في إثبات العمليات (الأحداث) التي تتم بعملة اجنبية بسعر الصرف السائد وقت حدوث العملية
2	عقود شراء عملات اجنبية	فرق المعيار بين عقد لشراء عمله أجنبية لتوفيرها لسداد التزام ناشئ يترتب عليها فروق بين سعر التعاقد والسعر الفوري. حيث يؤكد المعيار على الإقرار بالفرق إن وجد ويثبت في قائمة الدخل أما المعاملات قصيرة الأجل فيمكن استخدام عقد الصرف كأساس لتقويم العملية.	في حالة عقد اتفاق شراء أو بيع عملة أجنبية " بهدف تجنب المخاطر التي قد تنتج عن ارتباطات مالية مستقبلية محدده بعمله أجنبية، فإن يضاف أو يطرح الفرق بين السعر المتفق عليه عند العقد وبين السعر في تاريخ إثبات العملية إلى القيمة المتفق عليها حسب طبيعة العقد، بينما لم يتعرض المعيار الدولي إلى ذلك.

المعيار رقم23 تكاليف الاقتراض

الهدف

يتناول معيار المحاسبة الدولي 23 تكاليف الاقتراض التي تعزى مباشرة إلى استملاك أو إنشاء أو إنتاج أصل مؤهل، تشكل جزءا من تكلفة ذلك الأصل، ويتم الاعتراف بتكاليف الاقتراض الأخرى كمصاريف.

النطاق

ملخص المعيار المعيار

وتكاليف الاقتراض بحسب عبارة عن الفائدة والتكاليف الأخرى التي تتكبدها الشركة فيما يتعلق الأموال.
باقتراض
وتقوم المنشأة برسملة تكاليف الاقتراض التي تعزى مباشرة الى استملاك أو إنشاء أو إنتاج أصل مؤهل كجزء من تكلفة ذلك الأصل في رأس المال. وتعترف المنشأة بتكاليف الاقتراض الأخرى كمصاريف في الفترة التي تتكبدها فيها.
إن الأصل المؤهل هو الأصل الذي يستغرق بالضرورة فترة زمنية كبيرة ليكون جاهزا للاستخدام أو البيع المقصود إلى الحد الذي تقترض فيه المنشأة الأموال بشكل خاص لغرض الحصول على أصل مؤهل، تحدد المنشأة مبلغ تكاليف الاقتراض المؤهلة للرسملة على أنها تكاليف الاقتراض الفعلية التي يتم تكبدها على ذلك الاقتراض خلال الفترة مطروحا منه أي دخل استثمار على الاستثمار المؤقت لتلك الاقتراضات.
كما يصل الاصل المؤهل الى الذي تقترض فيه المنشأة الأموال بشكل عام وتستخدمه لغرض الحصول على أصل مؤهل، تحدد المنشأة مبلغ تكاليف الاقتراض المؤهلة للرسملة عن طريق تطبيق معدل رسملة على النفقات على ذلك الأصل. ويكون معدل الرسملة هو المتوسط المرجح لتكاليف الاقتراض المطبقة على اقتراضات المنشأة غير المسددة خلال الفترة، عدا عن الاقتراضات التي تتم بشكل خاص لغرض الحصول على أصل مؤهل. ولا ينبغي أن يتجاوز مبلغ تكاليف الاقتراض التي ترسملها المنشأة خلال الفترة مبلغ تكاليف الاقتراض التي تتكبدها خلال تلك الفترة.
وتبدأ المنشأة برسملة تكاليف الاقتراض كجزء من تكلفة الأصل المؤهل في تاريخ البدء. ويكون تاريخ البدء بالرسملة هو التاريخ الذي تلبي فيه المنشأة بشكل أساسي الشروط الآتية:

(أ) تكبد نفقات الأصل.
(ب) تكبد تكاليف الاقتراض.
(ج) إجراء الأنشطة الضرورية لإعداد الأصل للاستخدام أو البيع المقصود.

وتوقف المنشأة رسملة تكاليف الاقتراض خلال فترات ممتدة توقف خلالها التطوير الفعال للأصل المؤهل.
كما توقف المنشأة رسملة تكاليف الاقتراض عندما تكتمل تماما جميع الأنشطة الضرورية لإعداد الأصل المؤهل للاستخدام أو البيع المقصود.

وتفصح المنشأة عن:
(أ) مبلغ تكاليف الاقتراض المرسملة خلال الفترة.
(ب) معدل الرسملة المستخدم لتحديد مبلغ تكاليف الاقتراض المؤهلة للرسملة.

ويتم تطبيق هذا المعيار في البيانات المالية لبرامج منافع التقاعد حيث يتم إعداد هذه البيانات المالية.
إن برامج منافع التقاعد هي ترتيبات تقدم المنشأة بموجبها منافع للموظفين عند أو بعد إنهاء الخدمات (سواء على شكل دخل سنوي أو مبلغ مقطوع) عندما يكون بالإمكان تحديد أو تقدير هذه المنافع، أو

مقدار المساهمات فيها، قبل التقاعد وفق أحكام وثيقة ما أو وفقا لممارسات المنشأة.
وتحتوي البيانات المالية لبرنامج المساهمات المحددة على بيان بصافي الأصول المتوفرة للمنافع ووصفا لسياسة التمويل.
وتشتمل البيانات المالية لبرنامج المنافع المحددة على أحد البيانين الآتيين:
(أ) بيان يُظهر:
1. صافي الأصول المتوفرة.
2. القيمة الاكتوارية الحالية لمنافع التقاعد الموعودة، بحيث تميز بين المنافع المستحقة وغير المستحقة.
3. الزيادة أو العجز الناتج.
(ب) بيان بصافي الأصول المتوفرة للمنافع، بما في ذلك إما:
1. ملاحظات توضح القيمة الاكتوارية الحالية لمنافع التقاعد الموعودة، بحيث تميز بين المنافع المستحقة وغير المستحقة؛ أو
2. إشارة إلى هذه المعلومات في تقرير اكتواري مرفق.

وإذا لم يتم إعداد تقييم اكتواري في تاريخ البيانات المالية، فإنه يتم استخدام التقييم الأحدث كأساس وتاريخ الإفصاح عن التقييم .
وينبغي أن تستند القيمة الاكتوارية الحالية لمنافع التقاعد الموعودة إلى المنافع الموعودة بموجب شروط البرنامج فيما يخص الخدمة المقدمة حتى تاريخه باستخدام إما مستويات الرواتب الحالية أو مستويات الرواتب المقدرة مع الإفصاح عن الأساس المستخدم. ويتم الإفصاح أيضا عن تأثير أي تغييرات في الافتراضات الاكتوارية التي كان لها تأثيرا هاما على القيمة الاكتوارية الحالية لمنافع التقاعد الموعودة.
وتوضح البيانات المالية العلاقة بين القيمة الاكتوارية الحالية لمنافع التقاعد الموعودة وصافي الأصول المتوفرة للمنافع والسياسة الخاصة بتمويل المنافع الموعودة.
ويتم تسجيل استثمارات برامج منافع التقاعد بالقيمة العادلة. وفي حال الأوراق المالية القابلة للتداول، تكون القيمة العادلة هي القيمة السوقية. وحيث يتم الاحتفاظ باستثمارات البرنامج ولا يكون من الممكن تقدير قيمتها العادلة، فإنه يتم الإفصاح عن السبب وراء عدم استخدام القيمة العادلة.

تحتوي أيضا البيانات المالية لبرامج منافع التقاعد، سواء كانت منافع محددة أو مساهمات محددة، على المعلومات الآتية:
(أ) بيان التغيرات في صافي الأصول المتوفرة للمنافع.
(ب) ملخص السياسات المحاسبية الهامة.
(ج) وصف للبرنامج وتأثير أي تغييرات في البرنامج خلال الفترة.

أبرز الاختلافات مع المعيار السعودي

يقابل المعيار الدولى رقم 23 المعيار السعودي الاصول الثابتة فيما يخص جزئية تكاليف الاقتراض.

م	البند	معيار المحاسبة الدولي 23IAS تكاليف الاقتراض	المعيار السعودى الاصول الثابتة
1	نظرة عامة	المعالجات الخاصة بتكلفة الاقتراض متوافقة مع المعيار السعودى بوجه عام	المعالجات الخاصة بتكلفة الاقتراض متوافقة مع المعيار الدولى بوجه عام وتمت معالجتها ضمن معيار الاصول الثابتة

المعيار رقم24 الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة

الهدف

يهدف معيار المحاسبة الدولي 24 (الافصاحات عن الأطراف ذات العلاقة) إلى ضمان أن تشتمل البيانات المالية للمنشأة على الافصاحات الضرورية للفت الانتباه الى احتمالية أن مركزها المالي وأرباحها أو خسائرها قد تكون تأثرت بوجود أطراف ذات علاقة وبالمعاملات والأرصدة القائمة مع هذه الأطراف.

ملخص المعيار المعيار

والذي يبين الطرف ذا العلاقة بالمنشأة وهم:

(أ) بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال وسيط واحد أو أكثر، يكون الطرف:

1. يسيطر على المنشأة أو أنها تسيطر عليه أو يخضع لسيطرة مشتركة مع المنشأة (هذا يشمل الشركات الأم والشركات التابعة والشركات التابعة الزميلة)؛
2. يمتلك حصة في المنشأة تمنحه تأثيرا مهما على المنشأة؛ أو لديه سيطرة مشتركة على المنشأة.

(ب) هو شركة زميلة للمنشأة

(ج) هو مشروع مشترك تكون فيه المنشأة من المشاركين

(د) هو أحد أعضاء موظفي الإدارة الرئيسيين في المنشأة أو في شركتها الأم

(هـ) هو عضو مقرب لعائلة أي فرد تمت الإشارة له في (أ) أو (د)

(و) هو منشأة يسيطر عليها أو يسيطر عليها بشكل مشترك أو تتأثر بشكل كبير من قبل، أو تكمن صلاحية التصويت المهمة لها في أي فرد تمت الإشارة له في (د) أو (هـ)، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر؛ أو

(ز) هو عبارة عن خطة منافع ما بعد التوظيف لصالح موظفي المنشأة، أو أي منشأة أخرى تكون طرفا ذات علاقة بالمنشأة.

إن معاملة الطرف ذي العلاقة هي عبارة عن نقل موارد أو خدمات أو التزامات بين أطراف ذات علاقة، بغض النظر عما إذا يتم قيد سعر معين.

يعتبر الأعضاء المقربون من عائلة فرد ما هم أفراد العائلة الذين من المتوقع أن يؤثروا أو يتأثروا بذلك الفرد في تعاملاتهم مع المنشأة. يمكن أن يشملوا:

(أ) الشريك المحلي للفرد وأولاده؛

(ب) أبناء الشريك المحلي للفرد؛ و

(ج) المعالين من قبل الفرد أو الشريك المحلي للفرد.

يتم الإفصاح عن العلاقات بين الشركات الأم والشركات التابعة بغض النظر عما إذا كان هنالك معاملات بين تلك الأطراف ذات العلاقة. وتفصح المنشأة عن اسم الشركة الأم للمنشأة، وفي حال كان مختلفا، فإنها تفصح عن اسم الطرف المسيطر الأساسي. وفي حال لم تصدر المنشأة الأم ولا الطرف المسيطر الأساسي بيانات مالية متوفرة للاستخدام العام، فإنه ينبغي الإفصاح أيضا عن اسم ثاني شركة أم كبرى تقوم بذلك.

تفصح المنشأة عن إجمالي تعويضات موظفي الإدارة الرئيسيين ولكل من الفئات التالية:

(أ) منافع الموظفين قصيرة الأجل؛

(ب) منافع ما بعد التوظيف؛

(ج) منافع أخرى طويلة الأجل؛

(د) منافع نهاية الخدمة؛ و
(هـ) الدفع على أساس الأسهم.

إذا كان هنالك معاملات بين الأطراف ذات العلاقة، تقوم المنشأة بالإفصاح عن طبيعة علاقة الأطراف ذات العلاقة كما تفصح عن معلومات حول المعاملات والأرصدة القائمة اللازمة لفهم التأثير المحتمل للعلاقة على البيانات المالية. وتُضاف متطلبات الإفصاح هذه إلى متطلبات الإفصاح عن تعويضات موظفي الإدارة الرئيسيين. وينبغي أن تشمل الافصاحات بالحد الأدنى ما يلي:

(أ) مبلغ المعاملات؛
(ب) مبلغ الأرصدة القائمة؛ و
1. بنودها وشروطها، بما في ذلك ما إذا كانت مضمونة، وطبيعة العوض النقدي الذي ينبغي تقديمه في التسوية؛ و
2. تفاصيل أي ضمانات يتم تقديمها أو استلامها.

(ج) مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها إلى مبلغ الأرصدة القائمة؛ و
(د) المصاريف المعترف بها خلال الفترة فيما يخص الديون المعدومة أو الديون المشكوك في تحصيلها المستحقة من الأطراف ذات العلاقة.

يتم إجراء الافصاحات بشكل منفصل لكل من الفئات التالية:

(أ) الشركة الأم؛
(ب) المنشآت ذات السيطرة المشتركة أو التأثير الهام على المنشأة؛
(ج) الشركات التابعة؛
(د) الشركات الزميلة؛
(هـ) المشاريع المشتركة التي تكون المنشأة مشاركة فيها؛
(و) موظفي الإدارة الرئيسيين في المنشأة أو شركتها الأم؛ و
(ز) الأطراف الأخرى ذات العلاقة.

ويمكن الإفصاح عن إجمالي البنود ذات الطبيعة المشابهة، إلا عندما يكون الإفصاح المنفصل ضروريا لفهم تأثيرات معاملات الطرف ذي العلاقة على البيانات المالية للمنشأة.

أبرز الاختلافات مع المعيار السعودي

يقابل المعيار الدولى رقم24 المعيار السعودي الافصاح عن الاطراف ذوى العلاقة

م	البند	لمعيار رقم24 الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة	المعيار السعودى الافصاح عن الاطراف ذوى العلاقة
1	نظرة عامة	حدد المعيار الدولي المقصود بذوي العلاقة بأنه من توافرت له المقدرة على ممارسة تأثير فعال على " قرارات الطرف الآخر المالية والتشغيلية"	حدد المعيار السعودي ذوي العلاقة الذين لهم تأثير على قرارات المنشأة مثل الشخص الطبيعي الذي يملك حصة مؤثرة من أسهم المنشأة ذات الحق في التصويت وكذلك المنشأة التي تملك حصة مؤثرة في منشأة أخرى. كذلك مدارء االمراكز الإدارية الرئيسية والمنشآت التابعة والصناديق الخاصة لمنافع موظفي المنشأة ومررجع حسابات المنشأة وشركاه

المعيار رقم 26 المحاسبة عن برامج منافع التقاعد

الهدف
النطاق
ملخص المعيار

- برامج مزايا التقاعد:

هي ترتيبات يوفر المشروع بموجبها لموظفيه مزايا عند انتهاء خدمتهم أو بعد ذالك (على شكل دخل سنوي أو كمبلغ إجمالي مقطوع) يمكن تحديدها او تحديد مساهمة رب العمل فيها، او تقديرها مسبقا" قبل التقاعد"بناء على أنظمة موثقة أو من ممارسات المشروع (العرف).

- برامج المساهمات المحددة:

هي برامج مزايا تقاعد تحدد في المبالغ التي سيتم دفعها كمزايا تقاعد بناءعلى مساهمات المشروع في صندوق التقاعد مع الاخذ بالاعتبار عائد استثمار الصندوق

- برامج المزايا المحددة:

هي برامج مزايا تقاعد تتحدد فيها المبالغ التي يجب دفعها كمنافع تقاعد بموجب صيغة حسابية معتمدة على رواتب الموظفين وسنوات خدمتهم.

- المشاركين:

هم اعضاء برنامج مزايا تقاعد والاخرين الذين لهم الحق في الحصول على المزايا بموجب البرنامج

صافي الاصول المتوفرة للمنافع:

هي اصول البرنامج ناقص الالتزامات عدا القيمة الإكتوارية الحالية لمزايا التقاعد الموعودة.

- القيمة الاكتوارية الحالية لمزايا التقاعد الموعودة:

هي القيمة الحالية لدفعات برنامج التقاعد المتوقعة إلى الموظفين الحاليين والسابقين والتي تعزى لخدماتهم المقدمة سابقاً.

- المزايا المكتسبة:

وهي مزايا لا يتوقف استحقاقها، بموجب شروط برنامج التقاعد على استمرار التوظيف.

- تقييم اصول البرنامج

يجب إثبات استثمارات برنامج مزايا التقاعد بالقيمة العادلة.

وفي حالة الاوراق المالية القابلة للتداول، فإن القيمة العادلة هي القيمة السوقية.

ولكن عندما لا يتوفر تقدير للقيمة العادلة لاستثمارات البرنامج فيجب الإفصاح عن أسباب عدم استخدام القيمة العادلة.

- الافصاح

يجب أن يشمل تقرير برنامج مزايا التقاعد، سواء كان برنامج منفعة محددة أو برنامج مساهمة محددة على المعلومات التالية:

- قائمة بالتغيرات في صافي الاصول المتوفرة للمنافع.
- تلخيص للسياسات المحاسبة الهامة.
- وصف للبرنامج وتأثير أي تغيرات فيه أثناء القرانة.

كما أسلفنا فى المعيار الدولى رقم 19

يتوفر دليل محدود ضمن المعايير السعودية يغطى المحاسبة عن مكافأة نهاية الخدمة، فتتطلب المعايير خصم الالتزامات طويلة الأجل وتعكس التكلفة الحالية. وعمليا، تقوم الشركات باحتساب التزامات مكافأة نهاية الخدمة على أساس المدفوعات المستحقة. إلا أنه تجدر الاشارة وبالرغم من عدم وجود معيار مستقل ضمن المعايير السعودية إلى أن الأساس المفاهيمي الذي يقوم عليه المعيار فيما يتعلق بإثبات الالتزامات موجود المفاهيم السعودية. ووفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم 19 لامتيازات ما بعد الوظيفة تتطلب المحاسبة أن تخصم الالتزامات وفق خطة المنفعة المحددة وأن تعكس التكاليف الحالية في بياناتهم المالية.

المعيار رقم 27 القوائم المالية المنفصلة

الهدف

يهدف هذا المعيار الى تحديد متطلبات المحاسبة والافصاح للاستثمارات في الشركات التابعة والمشاريع المشتركة والمنشات الزميلة عندما تقوم المنشأة باعداد بيانات مالية منفصلة.

النطاق

يجب تطبيق هذا المعيار في محاسبة الاستثمارات في الشركات التابعة والمشاريع المشتركة والمنشآت الزميلة عندما تختار المنشأة أو يتوجب عليها بمقتضى انظمة محلية عرض بيانات مالية منفصلة.

ملخص المعيار

الاعداد:

يجب أن تُعد القوائم المالية المنفصلة وفقاً لجميع المعايير الدولية للتقرير المالي التي تنطبق عليها، باستثناء عندما تعد منشأة قوائم مالية منفصلة، فإنه يجب عليها أن تحاسب عن الاستثمارات في المنشآت التابعة، والمشروعات المشتركة والمنشآت الزميلة إما:

بالتكلفة، أو وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي 9 (القيمة العادلة).

يجب على المنشأة أن تطبق المحاسبة نفسها عن كل صنف استثمارات، فالاستثمارات التي تمت المحاسبة عنها بالتكلفة يجب أن تتم المحاسبة عنها وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي 5 "الأصول غير المتداولة المُحتفظ بها للبيع والعمليات غير المستمرة" عندما تُصنف على أنها مُحتفظ بها للبيع أو عندما تُدرج ضمن مجموعة استبعاد مُصنفة على أنها مُحتفظ بها للبيع. وفي مثل هذه الظروف لا يتم تغيير قياس الاستثمارات المحاسب عنها وفقاً:

- عندما تختار منشأة، أن تقيس استثماراتها في منشآت زميلة أو مشروعات مشتركة بالقيمة العادلة ضمن الربح أو الخسارة وفقاً للمعيار فإنه يجب عليها – أيضا – أن تحاسب عن تلك الاستثمارات بالطريقة نفسها في قوائمها المالية المنفصلة.
- يجب على المنشأة أن تُثبت توزيع الأرباح من منشأة تابعة، أو مشروع مشترك أو منشأة زميلة ضمن الربح أو الخسارة في قوائمها المالية المنفصلة عندما يتأكد حقها في أستلام توزيع الأرباح.

الافصاح :

- يجب على المنشأة أن تطبق جميع المعايير الدولية للتقرير المالي التي تنطبق عليها عند توفير الإفصاحات في قوائمها المالية المنفصلة.
- عندما تختار منشأة أم، ألا تعد قوائم مالية موحدة وتعد، بدلا من ذلك، قوائم مالية منفصلة، فإنه يجب عليها أن تفصح في تلك القوائم المالية المنفصلة عن:

حقيقة أن القوائم المالية هي قوائم مالية منفصلة؛ وأنه قد تم استخدام الإعفاء من التوحيد، والاسم والمقر الرئيس والبلد الذي تأسست فيه، اذا كان مختلفا لأعمال المنشأة التي تم إعداد قوائمها المالية الموحدة التي تلتزم بالمعايير الدولية للتقرير المالي للاستخدام العام؛ والعنوان الذي يمكن منه الحصول على هذه القوائم المالية الموحدة.

قائمة بالاستثمارات المهمة في المنشآت التابعة، والمشروعات المشتركة والمنشآت الزميلة، تتضمن:

- أسماء تلك المنشآت المستثمر فيها .
- المقر الرئيس والبلد الذي تأسست فيه، اذا كان مختلفا لأعمال تلك لمنشآت المستثمر فيها .

- نسبة حصة ملكيتها ونسبتها في حقوق التصويت، اذا كانت مختلفة المُحتفظ بها في تلك المنشآت المستثمر فيها.
- وصف للطريقة المُستخدمة في المحاسبة عن الاستثمارات المذكورة في البند السابق.

أبرز الملامح :

لا يوجد معيار سعودي مقابل لهذا المعيار .

يسد هذا المعيار فراغا طالما دعت الحاجة إليه، وذلك حينما تريد منشأة مسيطرة إعداد قوائم مالية منفصلة بدلا من القوائم المالية الموحدة لأغراض متعددة سواء كانت للوفاء بمتطلبات نظامية الزكاة والدخل على سبيل المثال أو المتطلبات الإدارية.

تتلخص متطلبات هذا المعيار في معالجة جميع الاستثمارات سواء تلك المسيطر عليها أو التي تملك المنشأة تأثيرا هاما عليها وفقا لتكلفتها أو باعتبارها أوراقا مالية يعالجها المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 9 الأدوات المالية.

أبرز الاختلافات مع المعيار السعودي

لا يوجد معيار سعودي مقابل.

المعيار رقم 28 محاسبة الاستثمارات في المنشأة الزميلة

الهدف

يهدف هذا المعيار الى تحديد محاسبة الاستثمارات في المنشآت الزميلة وبيان متطلبات تطبيق طريقة حقوق الملكية عند محاسبة الاستثمارات في المنشآت الزميلة والمشاريع المشتركة.

النطاق

يجب تطبيق هذا المعيار من قبل جميع المنشات التى تكون عبارة عن مستثمرين يمارسون سيطرة مشتركة أو تاثير هام على الجهة المستثمر بها.

ملخص المعيار

يتناول المعيار محاسبة الاستثمارات في المنشآت الزميلة، إلا أنه لا ينطبق على الاستثمارات في المنشآت الزميلة التي تحتفظ بها:

(أ) مؤسسات رأس المال المشارك، أو

(ب) صناديق الاستثمار المشترك وصناديق الائتمان والمنشآت المماثلة بما في ذلك صناديق التأمين المرتبطة بالاستثمار، والتي يتم تحديدها عند الاعتراف الأولي بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة أو يتم تصنيفها على أنها محتفظ بها للمتاجرة ومحاسبتها وفقا لمعيار المحاسبة الدولي 39 الأدوات المالية: الاعتراف والقياس. وتقاس تلك الاستثمارات بالقيمة العادلة وفقا لمعيار المحاسبة الدولي 39، مع الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في حسابات الربح أو الخسارة خلال فترة التغيير.

التأثير المهم هو عبارة عن صلاحية المشاركة في قرارات السياسة المالية والتشغيلية التي تخص الجهة المستثمر بها ولكنها لا تشكل سيطرة أو سيطرة مشتركة على تلك السياسات.

إذا احتفظ المستثمر، بشكل مباشر أو غير مباشر (من خلال الشركات التابعة مثلا)، بعشرين بالمائة أو أكثر من سلطة التصويت التي تخص الجهة المستثمر بها، فإنه يفترض أن المستثمر يملك تأثيرا مهما، إلا إذا كان من الواضح إثبات خلاف ذلك. وبالعكس، إذا احتفظ المستثمر، بشكل مباشر أو غير مباشر (من خلال الشركات التابعة مثلا)، بأقل من عشرين بالمائة من سلطة التصويت التي تخص الجهة المستثمر بها، فإنه يفترض أن المستثمر لا يملك تأثيرا مهما، إلا إذا كان من الممكن إثبات هذا التأثير بوضوح. ولا يمنع امتلاك مستثمر آخر لملكية كبيرة أو لأغلبية الملكية أن يكون للمستثمر تأثير مهم.

ووفقا لطريقة حقوق الملكية، يتم الاعتراف مبدئيا بالاستثمار في منشأة زميلة بسعر التكلفة ويتم رفع أو خفض المبلغ المسجل للاعتراف بحصة المستثمر من ربح أو خسارة الجهة المستثمر بها بعد تاريخ الاستملاك. ويتم الاعتراف بحصة المستثمر من ربح أو خسارة الجهة المستثمر بها في حسابات ربح أو خسارة المستثمر. وتؤدي التوزيعات المستلمة من الجهة المستثمر بها إلى تخفيض المبلغ المسجل للاستثمار. وقد تكون التعديلات على المبلغ المسجل ضرورية أيضا بالنسبة للتغييرات في حصة المستثمر التناسبية في الجهة المستثمر بها الناجمة عن التغييرات في الدخل الشامل الآخر للجهة المستثمر بها. وتضم هذه التغييرات تلك الناشئة عن إعادة تقييم الممتلكات والمصانع والمعدات وعن فروق تحويل العملات الأجنبية. ويتم الاعتراف بحصة المستثمر من تلك التغيرات في دخل شامل آخر للمستثمر (راجع معيار المحاسبة الدولي 1 عرض البيانات المالية المعدل في العام 2007).

ينبغي إعداد البيانات المالية للمستثمر باستخدام سياسات محاسبية موحدة للمعاملات والأحداث المشابهة في الظروف المشابهة.

بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، بما في ذلك الاعتراف بخسائر المنشأة التابعة، يطبق المستثمر متطلبات معيار المحاسبة الدولي 39 لتحديد ما إذا كان من الضروري الاعتراف بأي خسائر إضافية لانخفاض القيمة فيما يتعلق بصافي استثمار الجهة المستثمرة في المنشأة التابعة.

- البيانات المالية المنفصلة

عندما يتم إعداد البيانات المالية المنفصلة، يتم محاسبة الاستثمارات في الشركات التابعة والمنشآت الخاضعة لسيطرة مشتركة والمنشآت الزميلة المصنفة على أنها محتفظ بها برسم البيع (أو المدرجة في إحدى مجموعات التصرف المصنفة على أنها محتفظ بها برسم البيع) بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 5 إما:

(أ) بسعر التكلفة.

(ب) وفقا لمعيار المحاسبة الدولي 39.

وينبغي تطبيق نفس المحاسبة على كل فئة من فئات الاستثمارات. ويتم محاسبة الاستثمارات في الشركات التابعة والمنشآت الخاضعة لسيطرة مشتركة والمنشآت الزميلة المصنفة على أنها محتفظ بها برسم البيع (أو المدرجة في إحدى مجموعات التصرف المصنفة على أنها محتفظ بها برسم البيع) بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 5 وفقا لذلك المعيار.

وينبغي محاسبة الاستثمارات في المنشآت الخاضعة لسيطرة مشتركة والمنشآت الزميلة التي تتم محاسبتها وفقا لمعيار المحاسبة الدولي 39 في البيانات المالية الموحدة، بنفس الطريقة في البيانات المالية المنفصلة للمستثمر.

أبرز الاختلافات مع المعيار السعودي

يقابل المعيار الدولي رقم 28 المعيار السعودي الاستثمار وفق طريقة حقوق الملكية.

م	البند	لمعيار رقم 28 الاستثمار فى شركات زميلة	المعيار السعودى الاستثمار وفق طريقة حقوق الملكية
1	نظرة عامة	المعالجات معظمها متفقة مع المعيار السعودى	لذا لا توجد خلافات جوهرية بين المعيارين الا فى بعض النقاط مثل اختلاف الفترات المالية
2	اختلاف الفترات المالية	في حالة اختلاف الفترات المالية في المعالجة المحاسبية في عدة نقاط منها وجوب إجراء تسويات للآثار المترتبة على الأحداث والمعاملات المهمة التي تقع خلال الفترة ما بين تواريخ إعداد القوائم المالية للمنشأتين بالإضافة إلى تفصيلات أخرى.	يحدد المعيار السعودي وجوب استخدام "أخر قوائم مالية معدة للمنشأة المستثمر فيها لتحديد ما يخص المنشأة المستثمرة في أرباح وخسائر المنشأة المستثمر فيها

المعيار رقم 29 التقارير المالية في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع

الهدف

الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع هو كون إجمالي معدلات التضخم التراكمية لثلاثة سنوات يقارب أو يزيد عن 100% في هذه الحالة، يتم عرض القوائم المالية بوحدات قياس أخرى بتاريخ الميزانية العمومية أرقام المقارنة للفترات السابقة يجب إعادة بياناتها باستخدام الوحدة النقدية لتاريخ الميزانية.

الأرباح والخسائر من إعادة قياس أو بيان صافي المركز النقدي من جراء استخدام الوحدة النقدية لتاريخ الميزانية.

الأرباح والخسائر من إعادة قياس أو بيان صافي المركز النقدي من جراء استخدام الوحدة النقدية بتاريخ الميزانية يدخل في حساب الأرباح والخسائر ويتم إظهاره بشكل مفصل.

النطاق

يطبق المعيار 29 على البيانات المالية، بما في ذلك البيانات المالية الموحدة، لأي منشأة تكون عملتها الوظيفية (عملة البيانات المالية) هي عملة اقتصاد ذي تضخم مرتفع .

ملخص المعيار

وبحسب المعيار فإن تحديد ما إذا كان إعادة عرض البيانات المالية بموجب هذا المعيار مسالة اجتهادية ضرورية .

ويشار إلى التضخم المرتفع عبر خصائص البيئة الاقتصادية للبلد، أبرزها ان عامة الجمهور يفضلون الحفاظ على ثرواتهم في الأصول غير النقدية أو بعملة أجنبية مستقرة نسبيا. ويتم استثمار مبالغ العملة المحلية المحتفظ بها على الفور للحفاظ على القوة الشرائية .

كما ينظر عامة الجمهور إلى المبالغ النقدية ليس من ناحية العملة المحلية بل من ناحية العملة الأجنبية المستقرة نسبيا. ويمكن عرض الأسعار بتلك العملة في حين يتم البيع والشراء الآجل بأسعار تعوض عن الخسارة المتوقعة للقوة الشرائية خلال فترة الائتمان، حتى ولو كانت الفترة قصيرة .

وترتبط أسعار الفائدة والأجور والأسعار بمؤشر أسعار معين، ويقارب معدل التضخم التراكمي على مدى ثلاث سنوات نسبة100 % أو يتجاوزها .

وينبغي عرض البيانات المالية لمنشأة تكون عملتها الوظيفية هي عملة اقتصاد ذي تضخم مرتفع من حيث وحدة القياس السائدة في نهاية فترة إعداد التقارير .

كما ينبغي بيان الأرقام المقابلة للفترة السابقة التي يتطلبها معيار المحاسبة الدولي 1 عرض البيانات المالية وأي معلومات متعلقة بالفترات السابقة بوحدة القياس السائدة في نهاية فترة إعداد التقارير.

ولغاية عرض المبالغ المقارنة بعملة عرض مختلفة .

ويتطلب إعادة عرض البيانات المالية وفقا لهذا المعيار تطبيق إجراءات محددة إضافة إلى ممارسة التقدير والاجتهاد. ويعد التطبيق المتسق لهذه الإجراءات والأحكام من فترة إلى أخرى أكثر أهمية من الدقة المتناهية للمبالغ الناتجة المشمولة في البيانات المالية المعاد بيانها .

ويقتضي إعادة عرض البيانات المالية وفقا لهذا المعيار استخدام مؤشر أسعار عام يعكس التغيرات في القوة الشرائية العامة. ويفضل بالنسبة لجميع المنشآت التي تعد التقارير بعملة الاقتصاد نفسه أن تستخدم المؤشر نفسه .

عندما يتوقف الاقتصاد عن كونه مرتفع التضخم وتتوقف المنشأة عن إعداد وعرض البيانات المالية التي يتم إعدادها وفقا لهذا المعيار، فإنه يتعين على المنشأة معاملة المبالغ المعبر عنها بوحدة القياس

السائدة في نهاية فترة إعداد التقارير السابقة باعتبارها الأساس للمبالغ المسجلة في بياناتها المالية اللاحقة .

أبرز الاختلافات مع المعيار السعودي

لا يوجد معيار دولى مقابل ولكن التجربة العملية تشير الى ان الشركات السعودية تستخدم المعيار الدولي فى حال وجود شركات مملوكة لها فى دول اخر يوجد بها تضخم مفرط.

المعيار رقم 32 الأدوات المالية -العرض

الهدف

يهدف معيار المحاسبة الدولي 32 لعرض الأدوات المالية كالالتزامات أو حقوق الملكية لتحقيق التساوي المطلوب بين قيمة أصول المنشأة والتزاماتها.

النطاق

ينطبق المعيار على تصنيف الأدوات المالية من منظور الجهة المصدرة للبيانات المالية إلى: أصول مالية من جهة والتزامات وأدوات حقوق ملكية من جهة أخرى؛ كما ينطبق على تصنيف الفائدة وأرباح الأسهم والخسائر والأرباح ذات الصلة؛ وعلى الظروف التي ينبغي فيها معادلة الأصول والالتزامات.

ملخص المعيار

وينص المعيار 32 على أن الأداة المالية عبارة عن عقد يؤدي إلى نشوء أصل مالي لإحدى المنشآت والتزام أو أداة حقوق الملكية لمنشأة أخرى، بأصل المالي نقدي او أداة حقوق ملكية لمنشأة أخرى، او الحق التعاقدي والذي يشمل الحصول على النقد أو أصل مالي آخر من منشأة أخرى، أو تبادل الأصول المالية أو الالتزامات المالية مع منشأة أخرى وفق شروط يحتمل أن تكون مواتية للمنشأة، أو عقدا سيتم أو يمكن أن يتم تسويته في أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمنشأة.

والالتزام المالي بحسب المعيار هو أي التزام يعد التزاما تعاقديا لتسليم نقد أو أصل مالي آخر لمنشأة أخرى، أو لتبادل الأصول المالية أو الالتزامات المالية مع منشأة أخرى وفق شروط يمكن ألا تعد مواتية للمنشأة، أو عقد سيتم أو يمكن أن يتم تسويته في أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمنشأة، وتشير المعايير الى ان أداة حقوق الملكية هي أي عقد يثبت الحصة المتبقية في أصول المنشأة بعد خصم جميع التزاماتها المالية.

وقد تلزم الأداة المالية المنشأة على تسليم نقد أو أصل مالي آخر، أو خلافا لذلك، تسويته بطريقة تجعله التزاما ماليا في حالة وقوع أو عدم وقوع أحداثا مستقبلية غير مؤكدة (أو نتيجة لظروف غير مؤكدة) خارجة عن سيطرة كل من الجهة المصدرة وحامل الأداة، مثل حدوث تغيير في مؤشرات أسواق الأسهم أو مؤشرات أسعار المستهلك أو سعر الفائدة أو المتطلبات الضريبية أو في الإيرادات المستقبلية للجهة المصدرة أو في صافي الدخل أو نسبة الدين إلى حقوق الملكية.

ولا تملك الجهة المصدرة لمثل هذه الأداة حقا غير مشروط لتجنب تسليم نقد أو أصل مالي آخر أو خلافا لذلك أن تقوم بتسويته بطريقة تجعل منه التزاما ماليا. وبالتالي، يكون التزاما ماليا للجهة المصدرة إلا إذا كان جزء من مخصصات التسوية الطارئة التي قد تتطلب أن تكون التسوية نقدا أو أصلا ماليا آخر (أو خلافا لذلك، بطريقة تجعل منها التزاما ماليا) غير حقيقي، أو كان ممكنا إلزام الجهة المصدرة أن تسوي الالتزام نقدا أو بأصل مالي آخر (أو خلافا لذلك بطريقة تجعله التزاما ماليا) فقط في حالة حدوث تصفية للمصدر.

وفي حال إعادة استملاك المنشأة لأدوات حقوق الملكية الخاصة بها، فإن هذه الأدوات (أسهم الخزينة) تخصم من حقوق الملكية. ولا يتم الاعتراف بأي كسب أو خسارة في الربح أو الخسارة من بيع أو شراء أو إصدار أو إلغاء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمنشأة. ويمكن أن يتم استملاك أو الاحتفاظ بأسهم الخزينة من قبل المنشأة أو الأعضاء الآخرين للمجموعة الموحدة. ويتم الاعتراف مباشرة بالمقابل المالي المدفوع أو المستلم.

ويتم الاعتراف بالفائدة وأرباح الأسهم والخسائر والمكاسب المتعلقة بالأداة المالية أو بمكون يعد التزاما ماليا على أنه دخل أو مصروف في الربح أو الخسارة. وتقيد المنشأة التوزيعات على حاملي

أدوات حقوق الملكية مباشرة على حقوق الملكية مطروحا منها صافي منافع ضريبة الدخل ذات الصلة. ويتم محاسبة تكاليف المعاملات الخاصة بمعاملة حقوق الملكية على أنها خصم من حقوق الملكية مطروحا منه منفعة ضريبة الدخل ذات الصلة.

أبرز الاختلافات مع المعيار السعودي

سيتم التعرض للاختلافات الخاصة بهذا المعيار وايضا المعيار الدولي رقم 39 عند التعرض للمعيار الدولى للتقرير المالى رقم 9.

المعيار رقم 33 حصة السهم من الأرباح

الهدف

يهدف هذا المعيار إلى وصف مبادئ تحديد وعرض ربحية السهم الذي سوف يحسن مقارنات الأداء فيما بين الشركات المختلفة في نفس الفترة وفيما بين الفترات المحاسبية المختلفة لنفس الشركة. إن تركيز هذا المعيار على المقام في احتساب ربحية السهم. ورغم أن لبيانات ربحية السهم محددات بسبب السياسات المحاسبية المستخدمة لتحديد الأرباح إلا أن ثبات تحديد المقام سوف يعزز التقارير المالية.

النطاق

ينطبق هذا المعيار على ما يلي:

البيانات المالية المنفصلة أو المنفردة للمنشأة:

- التى يتم تداول اسهمها العادية أو العادية المحتملة في سوق عام.
- التى تُودع أو قَيد ايداع بياناتها المالية لدى هيئة اوراق مالية أو مؤسسة تنظيمية اخرى لغرض اصدار الاسهم العادية في سوق عام.

البيانات المالية الموحدة لمجموعة ما في شركة ام:

- يتم تداول اسهمها العادية أو العادية المحتملة في سوق عام.

تُودع أو قيد ايداع بياناتها المالية لدى هيئة اوراق مالية أو مؤسسة تنظيمية اخرى لغرض اصدار الاسهم العادية في سوق عام.

ملخص المعيار

يضع هذا المعيار المبادئ الأساسية لتحديد وعرض ربحية السهم الواحد ورغم أن ربحية السهم الواحد هي ناتج قسمة الأرباح القابلة للتوزيع لحملة الأسهم العادية على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المتداولة خلال السنة، إلا أن معظم المشاكل تتركز حول مقام النسبة خاصة مع وجود الضمانات والمشتقات المالية والسندات القابلة للتحويل إلى أسهم، والتي قد تؤدي إلى زيادة عدد الأسهم العادية وهو الأمر الذي يترتب عليه تخفيض ربحية السهم الواحد نتيجة زيادة رقم المقام، ولذلك يتطلب المعيار الإفصاح عن ربحية السهم الواحد الأصلية والمخفضة.

<u>ربحية السهم الأساسية</u>

يجب احتساب ربحية السهم الأساسية عن طريق قسمة صافي ربح الفترة أو خسارتها المنسوب لحملة الأسهم العادية على متوسط عدد الأسهم العادية خلال الفترة.

ولغرض احتساب ربحية السهم الأساسية يجب أن يكون صافي الربح أو الخسارة والمنسوب للفترة لحملة الأسهم العادية هو صافي أي الربح أو الخسارة بعد طرح الأسهم الممتازة.

-جميع عناصر الإيرادات والمصروفات المعترف بها خلال الفترة بما فيها مصروف الضرائب والبنود غير العادية وحقوق الأقلية تدرج في تحديد صافي الربح أو الخسارة للفترة. وتطرح قيمة صافي الربح المنسوب لحملة الأسهم الممتازة بما فيها أرباح الأسهم الممتازة للفترة من صافي الربح للفترة (أو تضاف إلى صافي خسارة الفترة) من أجل احتساب صافي الربح أو الخسارة للفترة والمنسوبة لحملة الأسهم العادية.

-تتمثل قيمة أرباح الأسهم الممتازة التي تطرح من صافي ربح الفترة في:

-قيمة أي توزيعات أرباح على أسهم ممتازة غير مجمعة للأرباح تم الإعلان عنها بخصوص الفترة، وكذلك

-إجمالي قيمة توزيعات الأرباح لأسهم ممتازة مجمعة للأرباح للفترة سواء تم الإعلان عنها أم لا. ومقدار توزيعات الأرباح للأسهم الممتازة لا يشتمل على أية توزيعات أرباح الأسهم ممتازة مجمعة للأرباح تم سدادها أو تم الإعلان عنها خلال الفترة الجارية وتكون متعلقة بفترات سابقة.

- يعكس المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة حقيقة أن مبلغ رأس مال المساهمين يمكن أن يتغير خلال الفترة نتيجة زيادة أو انخفاض الأسهم القائمة في أي وقت. ويمثل ذلك عدد الأسهم العادية القائمة في بداية الفترة بعد تعديله بعدد الأسهم العادية التي قامت الشركة بإعادة شرائها (أسهم الخزانة) أو المصدرة خلال الفترة مضروبا بمعامل الترجيح الزمني. وهذا المعامل هو عدد الأيام التي تكون خلالها الأسهم المحددة قائمة كنسبة من إجمالي عدد الأيام في الفترة، ويعتبر التقريب المعقول للمتوسط المرجح كافيا في الكثير من الأحوال.

ربحية السهم الواحد المخفضة

تعرف الأرباح المخفضة للسهم بأنها الأرباح الخاصة بكل سهم من الأسهم العادية بعد الأخذ في الاعتبار تأثير كل الأسهم العادية المحتملة والتي كانت متداولة أثناء الفترة، لها خصائص مخفضة لربحية السهم. ويتطلب الأمر القيام بالخطوات الموالية لحساب ربحية السهم الواحد المخفضة:

-تحديد الأوراق المالية الخافضة المحتملة.

- حساب تأثير الأوراق المالية الخافضة على صافي الربح والأسهم العادية المحتملة.

أبرز الاختلافات مع المعيار السعودي

يقابل المعيار الدولى رقم 33 المعيار السعودي ربحية السهم.

م	البند	المعيار الدولى رقم 28 ربحية السهم	المعيار السعودى ربحية السهم
1	متوسط عدد الاسهم المرجح	يوجد اتفقاق مع المعيار السعوديى فى كيفية حسابه	يوجد اتفقاق مع المعيار الدولى فى كيفية حسابه
2	تحديد ربحية السهم	يجب تحديد ربحية السهم بوجه عام الاساسية منها والمخففة ولكن المعيار السعودى لم يتطرق الى ربحية السهم المخففة	يجب تحديد ربحية السهم لكل من الدخل من الأنشطة الرئيسية المستمرة وربحية السهم من صافي الدخل ضمن عناصر قائمة الدخل، ويفصح عن ربحية السهم من الأنشطة الأخرى المستمرة سواء كانت فرعية أو عرضيه وكذلك الأنشطة غير المستمرة والاستثنائية

المعيار رقم 34 التقارير المالية المرحلية

الهدف

يهدف المعيار المحاسبي رقم 34 إلى وصف المحتوى الأدنى للتقارير المالية المرحلية، ووصف مبادئ الاعتراف والقياس في البيانات المالية الكاملة أو الموجزة، المتعلقة بإحدى الفترات المرحلية. ويؤدي إعداد التقارير المالية المرحلية في الوقت المناسب وبشكل موثوق إلى تحسين قدرة المستثمرين والدائنين وغيرهم على فهم قدرة المنشأة على تحقيق الأرباح والتدفقات النقدية وفهم وضعها المالي وسيولتها.

النطاق

ملخص المعيار

التقرير المالي المرحلي هو تقرير مالي يحتوي إما على مجموعة كاملة من البيانات المالية، أو مجموعة من البيانات المالية الموجزة، والفترة المرحلية هي فترة إعداد تقارير مالية تكون أقصر من سنة مالية كاملة.

ومراعاة للوقت واعتبارات التكلفة ومن أجل تجنب تكرار المعلومات المبلّغ عنها سابقا، يمكن أن يتم إلزام أو تخيير المنشأة بتقديم معلومات أقل في تواريخ مرحلية مقارنة مع بياناتها المالية السنوية، ويعرّف هذا المعيار المحتوى الأدنى لتقرير مالي مرحلي على أنه يشتمل على بيانات مالية موجزة وملاحظات إيضاحية مختارة.

إن الهدف من التقرير المالي المرحلي هو تقديم المستجدات حول آخر مجموعة كاملة من البيانات المالية السنوية. وعليه، فإنه يركز على الأنشطة والأحداث والظروف الجديدة ولا يعيد تكرار المعلومات التي تم الإبلاغ عنها سابقا.

لا يرد في هذا المعيار ما يمنع المنشأة من نشر مجموعة كاملة من البيانات المالية في تقريرها المالي المرحلي، بدلا من البيانات المالية الموجزة والملاحظات الإيضاحية المختارة. وفي حال قامت المنشأة بنشر مجموعة كاملة من البيانات المالية في تقريرها المالي المرحلي، فإنه ينبغي أن يتوافق شكل ومضمون تلك البيانات المالية مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي 1 فيما يخص المجموعة الكاملة من البيانات المالية.

ينبغي أن يتضمن التقرير المالي المرحلي، كحد أدنى، العناصر الآتية:

(أ) بيان موجز حول المركز المالي.

(ب) بيان موجز للدخل الشامل، يتم عرضه إما على هيئة.

1-بيان واحد موجز.

2-بيان موجز ومنفصل للدخل وبيان موجز للدخل الشامل.

(ج) بيان موجز للتغيرات في حقوق الملكية.

(د) بيان موجز للتدفقات النقدية.

(ه) ملاحظات إيضاحية مختارة.

في حال قامت المنشأة بنشر مجموعة من البيانات المالية الموجزة في تقريرها المالي المرحلي، فإنه ينبغي أن تتضمن تلك البيانات الموجزة، كحد أدنى، كافة العناوين والمجاميع الفرعية التي تم إدراجها في أحدث بياناتها المالية السنوية والملاحظات الإيضاحية المختارة على النحو المطلوب في هذا المعيار. كما ينبغي إدراج بنود سطر أو ملاحظات إضافية في حال تسبب إلغاؤها بجعل البيانات المالية المرحلية مضللة.

عند البت في كيفية الاعتراف بأحد البنود أو قياسه أو تصنيفه أو الإفصاح عنه لغايات إعداد التقارير المالية المرحلية، فإنه ينبغي تقييم الأهمية النسبية فيما يتعلق بالبيانات المالية للفترة المرحلية. وعند إجراء عمليات تقييم للأهمية النسبية، ينبغي الإشارة إلى أن القياسات المرحلية قد تعتمد على تقديرات أكثر مما تعتمد عليه قياسات البيانات المالية السنوية.

ينبغي أن تقوم المنشأة بتطبيق نفس السياسات المحاسبية في بياناتها المالية المرحلية التي كانت قد طبقتها في بياناتها المالية السنوية، باستثناء تغيرات السياسة المحاسبية التي تحصل بعد تاريخ آخر بيانات مالية سنوية سيتم إظهارها في البيانات المالية السنوية القادمة. ولتحقيق ذلك الهدف، ينبغي إجراء عمليات القياس لأغراض إعداد التقارير المالية المرحلية على أساس السنة حتى تاريخه.
ويتم تصميم إجراءات القياس التي ينبغي اتباعها في التقرير المالي المرحلي لضمان موثوقية المعلومات الناتجة والإفصاح بشكل مناسب عن جميع المعلومات المالية المهمة المتعلقة بفهم المركز أو الأداء المالي للمنشأة. وحيث إن عمليات القياس في كل من التقارير المالية السنوية والمرحلية تستند غالبا إلى تقديرات معقولة، فإن إعداد التقارير المالية المرحلية، يتطلب بشكل عام زيادة استخدام طرق التقدير مقارنة مع التقارير المالية السنوية.

أبرز الاختلافات مع المعيار السعودي

يقابل المعيار الدولى رقم 34المعيار السعودي التقارير المالية الأولية.

م	البند	المعيار الدولى رقم 34 التقارير المرحلية	المعيار السعودى التقارير المالية الاولية
1	النطاق	لم يحدد المعيار الدولي المنشأت التى تدخل ضمن النطاق ولا المدة الزمنية التى يغطيها المعيار	حددها المعيار السعودى بأنها المنشأت الهادفة للربح
2	مبدأ اعداد القوائم المالية	اعتمد المعيار الدولي المدخل المشترك لإعداد هذه القوائم المالية الأولية	اعتمد المعيار السعودي مدخل التكامل لاعداد القوائم المالية الاولية
3	ربحية السهم عن الفترة	يجب حساب ربحية السهم العادية والمخففة للفترة الاولية التى يتم عرضها	أشار المعيار السعودي الى ربحية السهم العادية فقط
4	المعلومات المقارنة	فى قائمة المركز المالى يتم مقارنة ارصدة نهاية الفترة الحالية مع ارصدة نهاية العام السابق	فى قائمة المركز المالى يتم مقارنة ارصدة نهاية الفترة الحالية مع ارصدة اخر فترة مماثلة

المعيار رقم 36 انخفاض قيمة الموجودات

الهدف

هدف هذا المعيار بيان الإجراءات التي يطبقها المشروع لضمان تسجيل أصوله بما لا يزيد عن مبلغها القابل للاسترداد، ويكون الأصل مرحلا بما يزيد عن مبلغه القابل للاسترداد إذا كان مبلغه المرحل يزيد عن المبلغ الذي سيتم استرداده من خلال استعمال أو بيع الأصل، وإذا كان الحال كذلك يوصف الأصل بأنه انخفضت قيمته، ويتطلب المعيار أن يقوم المشروع بالاعتراف بخسارة الانخفاض، ويحدد المعيار كذلك افصاحات معينة للأصول التي انخفضت قيمتها.

النطاق

يجب تطبيق هذا المعيار في محاسبة انخفاض قيمة كافة الأصول عدا التالي:

- المخزون.
- الأصول الناجمة عن عقود الإنشاء.
- أصول الضريبة المؤجلة.
- الأصول الناجمة من منافع الموظفين.
- الأصول المالية التي تدخل ضمن نطاق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9)" الأدوات المالية".
- العقارات الاستثمارية التي تقاس بموجب القيمة العادلة.
- الأصول البيولوجية العائدة لأنشطة زراعية والتي تقاس بموجب القيمة العادلة مطروحا منها التكاليف للتصرف.
- التكاليف المؤجلة للاندماج بالشراء، والأصول غير الملموسة الناشئة من الحقوق التعاقدية لشركة التامين بموجب عقود التامين.
- الأصول غير المتداولة المصنفة على أنها محتفظ بها برسم البيع.

ملخص المعيار

يتعلق المعيار المحاسبي (36) بمعالجة انخفاض قيمة الأصول ويهدف الى وصف الإجراءات التي تطبقها المنشأة لضمان أن تكون أصولها مسجلة بما لا يزيد على مبالغهم القابلة للاسترداد .

وبحسب بنود المعيار يسجل الأصل بما يزيد على قيمة مبلغه القابل للاسترداد إذا تجاوزت قيمة مبلغه المسجل قيمة المبلغ الذي سيتم الاعتراف به من خلال استخدام أو بيع الأصل. وإذا كان هذا هو الحال، يتم وصف الأصل على أنه منخفض القيمة ويلزم المعيار على المنشأة أن تعترف بخسارة انخفاض القيمة. كما يحدد المعيار أيضا متى يتوجب على المنشأة أن تعكس خسارة انخفاض القيمة كما يقوم بوصف الإفصاحات.

- تحديد الأصل الذي قد تنخفض قيمته

تقدر المنشأة في نهاية كل فترة إعداد للتقارير حجم انخفاض قيمة الأصل. وفي حال وجود أي من هذه الإشارات، تقدر المنشأة قيمة المبلغ القابل للاسترداد للأصل. وبصرف النظر عن وجود أي إشارة على انخفاض القيمة، تقوم المنشأة أيضا:

(أ) باختبار الأصل غير الملموس ذي العمر الإنتاجي غير المحدد أو مع الأصل غير الملموس وغير المتوافر بعد للاستخدام حول انخفاض القيمة سنويا، من خلال مقارنة مبلغه المسجل مع مبلغه القابل للاسترداد. ويمكن أن يتم إجراء اختبار انخفاض القيمة هذا في أي وقت خلال الفترة السنوية، شريطة أن يتم إجراؤه في نفس الوقت من كل سنة .أما الأصول غير الملموسة المختلفة فيمكن اختبارها حول انخفاض القيمة في أوقات مختلفة. ولكن إذا كان هذا

الأصل غير الملموس قد تم الاعتراف به أوليا خلال الفترة السنوية الحالية، يتم اختبار ذلك الأصل غير الملموس حول انخفاض القيمة قبل نهاية الفترة السنوية الحالية.
(ب) باختبار الشهرة المكتسبة من اندماج الأعمال حول انخفاض القيمة سنويا.
وفي حال وجود أي إشارة إلى أن الأصل قد تنخفض قيمته، ينبغي تقدير قيمة المبلغ القابل للاسترداد للأصل الفردي. وإذا كان ممكنا تقدير قيمة المبلغ القابل للاسترداد للأصل الفردي، تقوم المنشأة بتحديد قيمة المبلغ القابل للاسترداد التابع لوحدة توليد النقد التي ينتمي إليها الأصل (وحدة توليد النقد الخاصة بالأصل). وحدة توليد النقد هي أصغر مجموعة من الأصول القابلة للتحديد والتي تولد للتدفقات النقدية الواردة والمستقلة إلى حد كبير عن التدفقات النقدية الواردة من أصول أخرى أو مجموعات أخرى للأصول.

- قياس قيمة المبلغ القابل للاسترداد

المبلغ القابل للاسترداد للأصل أو لوحدة توليد النقد هي الأعلى من قيمته العادلة، مطروحا منه تكاليف البيع وقيمة الاستخدام الخاصة به، أيهما أعلى.
ليس ضروريا دائما أن يتم تحديد كل من القيمة العادلة مطروحة من تكاليف البيع الخاصة بالأصل وقيمة الاستخدام الخاصة به. وإذا تجاوز أي من هذه المبالغ القيمة المسجلة للأصل، فإن الأصل لن تنخفض قيمته ولا يعد ضروريا تقدير قيمة المبلغ الآخر.
القيمة العادلة مطروحا منها تكاليف البيع هي المبلغ الذي يمكن الحصول عليه من بيع الأصل أو وحدة توليد النقد في معاملة على أساس تجاري بين أطراف راغبة ومطلعة، مطروحا منه تكاليف التصرف.
قيمة الاستخدام هي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع أن يتم اشتقاقها من أصل أو وحدة توليد النقد.
تنعكس العناصر التالية في حساب قيمة الاستخدام التابعة للأصل:
(أ) تقدير التدفقات النقدية المستقبلية التي تتوقع المنشأة اشتقاقها من الأصل.
(ب) توقعات حول التغييرات المحتملة في مبلغ أو توقيت هذه التدفقات النقدية المستقبلية.
(ج) القيمة الزمنية للنقود، يمثلها سعر الفائدة في السوق الحالي الخالي من المخاطر.
(د) سعر احتمال الشكوك الكامنة في الأصل.
(هـ) عوامل أخرى، مثل عدم السيولة التي قد يعكسها المشاركون في السوق في تسعير التدفقات النقدية المستقبلية التي تتوقع المنشأة أن تقوم باشتقاقها من الأصل.

تتضمن تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية:
(أ) توقعات حول التدفقات النقدية الواردة من الاستخدام المستمر للأصل.
(ب) توقعات حول التدفقات النقدية الصادرة المتكبدة بالضرورة لتوليد التدفقات النقدية الواردة من الاستخدام المستمر للأصل (متضمنة التدفقات النقدية الصادرة لإعداد الأصل للاستخدام) المنسوبة بشكل مباشر للأصل، أو التي تم تخصيصها على أساس ثابت ومعقول.
(ج) صافي التدفقات النقدية، إن وجدت، ليتم استلامها (أو دفعها) للتصرف بالأصل في نهاية عمره الإنتاجي.
يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للأصل في وضعه الحالي. ولا ينبغي أن تتضمن تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية تدفقات نقدية واردة أو صادرة مستقبلية مقدرة يتوقع أن تنتج عن:
(أ) إعادة الهيكلة المستقبلية التي لم تلتزم به المنشأة بعد، أو
(ب) تحسين أو تعزيز أداء الأصل.

تتضمن تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية:
(أ) تدفقات نقدية واردة أو صادرة عن الأنشطة المالية، أو
(ب) مقبوضات أو مدفوعات ضريبة الدخل.

- الاعتراف بخسارة انخفاض القيمة وقياسها

في حال كان المبلغ القابل للاسترداد للأصل أقل من القيمة المسجلة له، يتم تخفيض قيمة القيمة المسجلة للأصل لتصل إلى قيمة مبلغه القابل للاسترداد. ويعد هذا الانخفاض خسارة لانخفاض القيمة. يتم الاعتراف فورا بخسارة انخفاض القيمة في الربح أو الخسارة، إلا في حال كان الأصل مسجلا بالمبلغ المعاد تقييمه بموجب معيار آخر (مثلا: بموجب نموذج إعادة التقييم الوارد في معيار المحاسبة الدولي 16 "الممتلكات والمصانع والمعدات"). وتتم معالجة أي خسارة لانخفاض القيمة لأي أصل معاد تقييمه على أنه انخفاض إعادة التقييم بموجب ذلك المعيار.
يتم الاعتراف بخسارة انخفاض القيمة لوحدة توليد النقد (أصغر مجموعة من وحدات توليد النقد حيث يتم تخصيص الشهرة أو أصل الشركة) في حال كان المبلغ القابل للاسترداد للوحدة (مجموعة من الوحدات) أقل من القيمة المسجلة للوحدة (مجموعة من الوحدات). ويتم تخصيص خسارة انخفاض القيمة لخفض القيمة المسجلة للأصول التابعة للوحدة (مجموعة من الوحدات) بالترتيب التالي:
(أ) أولاً، لخفض القيمة المسجلة لأي شهرة مخصصة إلى وحدة توليد النقد (مجموعة من الوحدات)، و
(ب) ثم، للأصول الأخرى التابعة للوحدة (مجموعة من الوحدات) بشكل تناسبي على أساس القيمة المسجلة لكل أصل في الوحدة (مجموعة من الوحدات.
على الرغم من ذلك، لا تخفض المنشأة قيمة القيمة المسجلة للأصل ليكون أدنى من الأعلى من:
(أ) قيمته العادلة مطروحا منه تكاليف البيع (إذا كانت قابلة للتحديد).
(ب) قيمة الاستخدام الخاصة به (إذا كانت قابلة للتحديد).
(ج) الصفر

يتم تخصيص مبلغ خسارة انخفاض القيمة الذي سيتم تخصيصه خلافا لذلك الأصل، بشكل تناسبي للأصول الأخرى التابعة للوحدة (لمجموعات الوحدات).

- الشهرة

لغرض اختبار خسارة انخفاض القيمة، تخصص الشهرة المشتراة في اندماج الأعمال، منذ تاريخ الاستملاك، لكل وحدة من وحدات توليد النقد أو مجموعات من وحدات توليد النقد التابعة للمنشأة المشترية التي يتوقع لها أن تستفيد من التعاون الوثيق للاندماج، بصرف النظر عما إذا كانت الأصول أو الالتزامات المالية الأخرى للمنشأة المشتراة مخصصة لتلك الوحدات أو لمجموعات الوحدات.

أبرز الاختلافات مع المعيار السعودي

يقابل المعيار الدولى رقم 36 المعيار السعودي الانخفاض فى قيمة الموجودات

م	البند	المعيار الدولى رقم 36 انخفاض قيمة الموجودات	المعيار السعودى انخفاض قيمة الموجودات
	النطاق	حدد المعيار الدولي بأمثلة واضحة للأصول التي لا تدخل تحت نطاق المعيار الدولي	أوضح المعيار السعودي أن محاسبة الهبوط تشمل جميع المعايير باستثناء التي تم الحديث عن الهبوط فيها لكنه لم يحددها ضمن نطاق هذا المعيار.
	اختبار هبوط الأصل غير الملموس ذو العمر الإنتاجي غير المحدد	تختبر الأصل غير الملموس ذا العمر الإنتاجي غير المحدد أو الأصل غير الملموس غير المتاح للاستخدام بعد تحديد الهبوط سنوياً بمقارنة مبلغه الدفتري بمبلغه الممكن استرداده. اختبار الهبوط هذا يمكن إجراؤه في أي وقت خلال الفترة السنوية، شريطة أن يتم إجراؤه في الوقت نفسه من كل سنة. ويمكن اختبار أصول غير ملموسة مختلفة لتحديد الهبوط في أوقات مختلفة. وبالرغم من ذلك، إذا كان مثل هذا الأصل قد تم إثباته أولياً خلال الفترة السنوية الحالية، فإنه يجب اختبار ذلك الأصل لتحديد الهبوط قبل نهاية الفترة السنوية الحالية.	يتم قياس الهبوط للأصل غير الملموس وغير المحدد له عمر إنتاجي سنوياً، بغض النظر عن وجود مؤشرات، ويتم إجراؤه عند وجود مؤشرات على الهبوط خلال السنة. لكنّ المعيار السعودي لم يُشر بشكل صريح إلى أنه يجب وفي حال اختبار الهبوط خلال الفترة السنوية أن يتم إجراؤه في الوقت نفسه من كل سنة .

المعيار رقم 37 المخصصات، الالتزامات، والموجودات المحتملة

الهدف

يهدف هذا المعيار إلى تطبيق مقاييس الاعتراف وأسس الاعتراف المناسبة على المخصصات والالتزامات والأصول المحتملة، وانه يتم الإفصاح عن معلومات كافية لتمكين المستخدمين من فهم طبيعتها وتوقيتها ومبلغها.

النطاق

يجب أن يطبق هذا المعيار على جميع المشاريع في المحاسبة عن المخصصات والالتزامات والأصول المحتملة عدا التالي:

- تلك الناجمة عن العقود غير المنفذة، عدا أن يكون العقد مثقلا بالأعباء.
- تلك التي يغطيها معيار محاسبة دولي آخر.

ملخص المعيار

1-المخصص: هو إلتزام غير مؤكد التوقيت والمبلغ.
2- الإلتزام : هو إلتزام حالي ناشئ من أحداث سابقة
3- الحدث الملزم : هو حدث يخلق إلتزاماً قانونياً أو استنتاجياً للسداد .
4- الإلتزام القانوني : هو إلتزام ناتج عن : عقد أو تشريع أو تطبيق لقانون
5-الالتزام الاستنتاجي: هو إلتزام ناجم عن أعمال المنشأة المعتاد سابقا والالتزام تجاه أطراف أخرى.
6- الإلتزام المحتمل: هو إلتزام محتمل أن ينشأ من أحداث سابقة وسيتم تأكيد وجوده بوقوع حدث مستقبلي أو عدم وقوعه . أو إلتزام حالي ينشأعن أحداث سابقة ولكنه لايتطلب تدفق نقدي أو لايمكن قياسه بموثوقية .
7- الأصل المحتمل : هو أصل محتمل يمكن أن ينشأ عن أحداث سابقة وسيتم تأكيد وجوده بوقوع حدث مستقبلي أو عدم وقوعه .
8- العقد المثقل بالأعباء : هو العقد الذي تكاليفه عن منافعه
9- إعادة الهيكلة : هي خطة المنشأة من اجل :

أ-تغيير نطاق عمل المنشأة
ب-تغيير أسلوب العمل

- <u>شروط الاعتراف بالمخصصات</u>

يجب أن يتم الاعتراف بالمخصص ضمن الشروط التالية:

- وجود إلتزام حالي (قانوني أو استنتاجي) نتيجة لأحداث سابقة.
- إمكانية تقدير مبلغ الالتزام بموثوقية.

- <u>الاعتراف بالالتزامات والأصول المحتملة</u>

يجب أن لايتم الاعتراف بالالتزامات والأصول المحتملة.
وينص المعيار على وجوب الإفصاح عنها فقط

- <u>قياس الالتزامات</u>

يتم القياس وفق أفضل تقدير للمبالغ المطلوبة لتسديد الالتزام مع أخذ المخاطر وعدم التأكد في الحسبان، عند التقدير.

- القيمة الحالية

يجب احتساب القيمة الحالية للنقود في تحديد مبلغ المخصص عندما يكون ذلك ضرورياً .

- الأحداث المستقبلية

يجب إظهار الأحداث المستقبلية التي قد تؤثر على المبلغ اللازم لتسديد الالتزام وذلك في مبلغ المخصص.

- الاعتراف بالتعويضات

عندما يكون من المؤكد استلام مبلغ التعويض.
يمكن عرض المصروف المتعلق بمخصص في قائمة الدخل مخصوماً منه مبلغ التعويض المعترف به.

- التغيرات في المخصصات

يجب مراجعة المخصصات في تاريخ كل ميزانية عمومية وتعديلها لإظهار أفضل تقدير حالي. أو عكس المخصص عند الحاجة.

- استخدام المخصصات

يستخدم فقط للمصروفات التي تم الاعتراف لها بالمخصص.

- خسائر التشغيل المستقبلية

يجب عدم الاعتراف بمخصصات لخسائر التشغيل المستقبلية.

- العقود المثقلة بالأعباء

يجب الاعتراف بالإلتزام الحالي بموجب العقد وقياسه كمخصص.

- إعادة الهيكلة

إعادة الهيكلة: هي خطة المنشأة من اجل:
أ- تغيير نطاق عمل المنشأة ،
ب- تغيير أسلوب العمل
أمثلة على إعادة الهيكلة :
1- بيع أو إنهاء خطة عمل .
2- إغلاق مواقع العمل في منطقة معينة
3- تغيرات في هيكل الإدارة أو عمليات إعادة تنظيم للمنشأة .
الاعتراف بمخصص لتكاليف إعادة الهيكلة
يتم اعتراف بالمخصص عندما يتم تحقيق شروط مقاييس الاعتراف للمخصصات :
وجود إلتزام حالي (قانوني أو استنتاجي) نتيجة لأحداث سابقة .

- إمكانية تقدير مبلغ الالتزام بموثوقية .

يجب أن يشمل مخصص إعادة الهيكلة، فقط المصروفات المباشرة الناجمة عن إعادة الهيكلة والناجمة عن:
أ-إعادة الهيكلة.
ب-ليست مرتبطة مع الأنشطة القائمة للمنشأة.

أبرز الاختلافات مع المعيار السعودي

لا يوجد معيار مقابل لهذا المعيار ضمن المعايير السعودية.

المعيار رقم 38 الموجودات غير الملموسة

الهدف

يهدف المعيار المحاسبي 38 الى وصف المعالجة المحاسبية للأصول غير الملموسة التي لم يتم التعامل معها بالتحديد في معيار آخر .

ويلزم هذا المعيار المنشأة الاعتراف بالأصل غير الملموس في حال، وفقط في حال، الوفاء بالمعايير المحددة. كما يحدد المعيار أيضا كيفية قياس القيمة المسجلة للأصول غير الملموسة ويتطلب إجراء إفصاحات محددة حول الأصول غير الملموسة .

النطاق

يجب أن يطبق هذا المعيار في محاسبة الأصول غير الملموسة باستثناء:

- الأصول غير الملموسة التي يغطيها معيار محاسبة دولي آخر.
- الأصول المالية، كما هي معرفة بمعيار المحاسبة الدولي رقم 32.
- الاعتراف بأصول الاستكشاف والتقييم وقياسها.
- الاتفاق على تطوير واستخراج المعادن والنفط والغاز الطبيعي والموارد المماثلة غير المتجددة.

ملخص المعيار

- وبحسب المعيار 38 فإن الأصل غير الملموس هو أصل غير نقدي قابل للتحديد وله جوهر مادي .

<u>الاعتراف والقياس</u>

الاعتراف بأحد البنود على أنه أصل غير ملموس يلزم المنشأة أن توضح أن البند يلبي :

(أ) تعريف الأصل غير الملموس.

(ب)معايير الاعتراف .

يطبق هذا المتطلب على التكاليف المتكبدة مبدئيا للحصول على أصل غير ملموس أو توليده داخليا وتلك المتكبدة لاحقا لتضيف عليه أو لاستبدال بعض أجزائه أو لخدمته .

يتم تحديد الأصل إذا كان :

(أ) قابلا للفصل، أي أنه قادر على أن يكون منفصلا أو منقسما عن المنشأة وأن يباع أو يحول أو يرخص أو يتم استئجاره أو مبادلته سواء بشكل فردي أو مع عقد ذو علاقة أو مع أصل أو التزام مالي محدد بصرف النظر ما إذا كانت المنشأة عازمة على فعل ذلك، أو

(ب) ناشئا عن حقوق تعاقدية أو حقوق قانونية أخرى، بصرف النظر عما إذا كانت هذه الحقوق قابلة للتحويل أو الفصل عن المنشأة أو عن حقوق والتزامات أخرى .

يتم الاعتراف بالأصل غير الملموس في حال، وفقط في حال :

(أ) كان ممكنا أن يتم تحويل المنافع الاقتصادية المتوقعة والمنسوبة للأصل إلى المنشأة، و

(ب) كان ممكنا قياس تكلفة الأصل بشكل موثوق .

يعتبر معيار الاعتراف بالاحتمالية متحققا دائما للأصول غير الملموسة التي تم الحصول عليها بشكل منفصل أو من خلال اندماج الأعمال .

يتم قياس الأصل غير الملموس مبدئيا بسعر التكلفة .

وتتألف تكلفة الأصل غير الملموس المشترى بشكل منفصل من :

(أ) سعر الشراء الخاص به، متضمنا رسوم الاستيراد وضرائب الشراء غير القابلة المستردة، بعد طرح الخصومات والحسومات التجارية، و

(ب)أي تكلفة منسوبة بشكل مباشر لإعداد الأصل لاستخدامه المقصود .

بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 3 اندماج الأعمال، إذا تم استملاك أصل غير ملموس في اندماج الأعمال، فإن تكلفة ذلك الأصل غير الملموس هي قيمته العادلة في تاريخ الاستملاك. أما إذا كان الأصل المكتسب في اندماج الأعمال منفصلا أو ناشئا عن حقوق تعاقدية أو حقوق قانونية

أخرى، فإن هناك معلومات كافية لقياس القيمة العادلة للأصل بشكل موثوق .
(أ) بموجب هذا المعيار والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 3 (كما تم تنقيحه في عام 2008)، تعترف المنشأة المشترية في تاريخ الاستملاك، بشكل منفصل عن الشهرة، بالأصل غير الملموس للمنشأة المشتراة، بصرف النظر عما إذا كان الأصل قد تم الاعتراف به من قبل المنشأة المشتراة قبل اندماج الأعمال. هذا يعني أن المنشأة المشترية تعترف بمشروع بحث وتطوير قائم تابع للمنشأة المشتراة على أنه أصل بشكل منفصل عن الشهرة إذا توافق المشروع مع تعريف الأصل غير الملموس .

الأصول غير الملموسة المولدة داخليا

لا يتم الاعتراف بالشهرة المولدة داخليا على أنها أصل .

لا يتم الاعتراف بالأصل غير الملموس الناشئ عن البحث (أو عن مرحلة البحث من مشروع داخلي). ويتم الاعتراف بالمصاريف المدفوعة على البحث على أنها نفقات وقت تكبدها .

يتم الاعتراف بالأصل غير الملموس الناشئ عن التطوير (أو عن مرحلة التطوير من مشروع داخلي) في حال، وفقط في حال، استطاعت المنشأة أن توضح جميع ما يلي :

(أ) الجدوى الفنية من إتمام الأصل غير الملموس وذلك لجعله متوافرا للاستخدام أو للبيع .

(ب) نيتها من إتمام الأصل ليتم استخدامه أو بيعه .

(ج) قدرتها على استخدام أو بيع الأصل غير الملموس .

(د) كيفية توليد الأصل غير الملموس للمنافع الاقتصادية المستقبلية المحتملة. ومن بين أمور أخرى.

(هـ) قدرة المنشأة على توضيح وجود سوق لمخرجات الأصل غير الملموس بحد ذاته أو، إذا كان الغرض منه استخدامه داخليا، الاستفادة من الأصل غير الملموس .

(و) توافر مصادر مالية وفنية كافية وغيرها من المصادر لإتمام عملية تطوير واستخدام أو بيع الأصل غير الملموس .

(ع) قدرتها على قياس النفقات المنسوبة إلى الأصل غير الملموس خلال عملية تطويره بشكل موثوق .

لا يتم الاعتراف بالماركات والقوائم وعناوين النشر وقوائم العملاء والمواد المشابهة لها في جوهرها المولدة داخليا على أنها أصولا غير ملموسة.

يتم الاعتراف بنفقات البند غير الملموس عند تكبدها على أنها مصروف إلا إذا :

(أ) شكلت جزءا من تكلفة الأصل غير الملموس الذي يلبي معايير الاعتراف، أو

(ب) تم استملاك البند في اندماج الأعمال ولا يمكن الاعتراف به على أنه أصل غير ملموس. وإذا كان الحال كذلك، فإنه يشكل جزءا من المبلغ المعترف به على أنه شهرة في تاريخ الاستملاك.

- القياس بعد الاعتراف

تختار المنشأة ما بين نموذج التكلفة أو نموذج إعادة التقييم كسياسة محاسبية لها. وإذا تم محاسبة الأصل غير الملموس باستخدام نموذج التقييم، ينبغ أن تتم محاسبة جميع الأصول الأخرى لنفس الصنف باستخدام نفس النموذج إلا في حال عدم وجود سوق نشط لهذه الأصول .

- نموذج التكلفة

بعد الاعتراف الأولي، يسجل الأصل غير الملموس بسعر التكلفة الخاص به مطروحا منه أي إطفاء متراكم وأي خسائر متراكمة لانخفاض القيمة .

- نموذج إعادة التقييم

عد الاعتراف الأولي، يسجل الأصل غير الملموس بالمبلغ المعاد تقييمه، وهو قيمته العادلة في تاريخ إعادة التقييم مطروحا منه أي إطفاء متراكم لاحق وأي خسائر متراكمة لانخفاض القيمة. ولغاية عمليات إعادة التقييم وفق هذا المعيار، يتم تحديد القيمة العادلة بالرجوع إلى أحد الأسواق الناشطة.

ينبغي إجراء عمليات إعادة التقييم بانتظام بحيث لا تختلف القيمة المسجلة للأصل عند نهاية فترة إعداد التقارير اختلافا جوهريا عن قيمته العادلة.

السوق النشط هو السوق الذي تتوافر فيه جميع الشروط التالية :

(أ) أن تكون البنود المتداولة في السوق متجانسة .

(ب) إمكانية العثور على البائعين والمشترين الراغبين في أي وقت .

(ت) أن تكون الأسعار متاحة للعامة .

في حال ارتفاع القيمة المسجلة للأصل غير الملموس نتيجة لإعادة التقييم، يتم الاعتراف بالزيادة في الدخل الشامل الآخر وتجميعها في حقوق الملكية تحت عنوان فائض إعادة التقييم. وعلى الرغم من ذلك، يتم الاعتراف بالزيادة في الربح أو الخسارة إلى الحد الذي يعكس انخفاض إعادة التقييم للأصل نفسه المعترف به سابقا في الربح أو الخسارة. وفي حال انخفاض القيمة المسجلة للأصل غير الملموس، يتم الاعتراف بالنقص في الربح أو الخسارة. ومع ذلك، يتم الاعتراف بالنقص في الدخل الشامل الآخر بمقدار أي رصيد دائن في فائض إعادة التقييم فيما يتعلق بذلك الأصل .

- العمر الإنتاجي

تقيم المنشأة ما إذا كان العمر الإنتاجي للأصل غير الملموس محددا أو غير محدد، وإذا كان محددا، تقيم المنشأة طول أو عدد مرات وحدات الإنتاج أو الوحدات المشابهة التي تشكل ذلك العمر الإنتاجي. ويعتبر الأصل غير الملموس من قبل المنشأة أنه يملك عمرا إنتاجيا غير محدد، بالاعتماد على تحليل لجميع العوامل ذات الصلة، عند عدم وجود حدود منظورة للفترة التي يتوقع أن يقوم الأصل فيها بتوليد التدفقات النقدية الصافية للمنشأة .

العمر الإنتاجي هو :

(أ) الفترة التي يتوقع أن يتوافر فيها الأصل ليتم استخدامه من قبل المنشأة، أو

(ب) عدد وحدات الإنتاج أو الوحدات المشابهة المتوقع الحصول عليها من الأصل من قبل المنشأة .

لا يتجاوز العمر الإنتاجي للأصل غير الملموس الناشئ عن حقوق تعاقدية أو حقوق قانونية أخرى فترة الحقوق التعاقدية أو الحقوق القانونية الأخرى، ولكن قد تكون أقصر منها اعتمادا على الفترة التي يتوقع أن تستخدم فيها المنشأة الأصل. في حال تم نقل الحقوق التعاقدية أو الحقوق القانونية الأخرى لمدة محدودة يمكن تجديدها، ينبغي أن يتضمن العمر الإنتاجي للأصل غير الملموس فترة أو فترات التجديد فقط في حال وجود دليل لدعم التجديد من قبل المنشأة بدون تكلفة كبيرة . لتحديد ما إذا انخفضت قيمة الأصل غير الملموس، تقوم المنشأة بتطبيق معيار المحاسبة الدولي 36 انخفاض قيمة الأصول.

أبرز الاختلافات مع المعيار السعودي

يقابل المعيار المحاسبة الدولي IAS 38 (الأصول الملموسة) معياران سعوديان هما :
معيار الأصول الغير ملموسة و معيار تكاليف البحث والتطوير.

م	البند	معيار المحاسبة الدولي IAS 38 . الأصول غير الملموسة	المعيار السعودي "معيار الأصول الغير ملموسة "و معيار تكاليف البحث والتطوير"
1	النطاق	حدد المعيار الدولي بأمثلة واضحة للأصول التي لا تدخل تحت نطاق المعيار الدولي.	لم ترد هذه الأمثلة بشكل صريح في المعيار السعودي لكنه حددها بالعودة الى المعايير الأخرى الصادرة عن الهيئة.
2	أمثلة على الأصول الغير ملموسة	أضاف المعيار الدولي أمثلة على بعض الأصول الغير ملموسة والتي ورد فيها بعض الاجتهادات.	لم ترد مثل هذه الأمثلة بذات التفصيل.
3	تحديد الأصل الغير ملموس وضوابط الإثبات	أضاف المعيار الدولي عوامل اساسية مفصلة في تحديد الأصل الغير ملموس وضوابط الإثبات بالإضافة لما هو موجود في المعيار السعودي وهي : 1.السيطرة 2. قابلية التحديد 3. وجود منافع اقتصادية محددة.	على الرغم من وجود بعض هذه العوامل ضمن المعيار السعودي إلا انها جاءت مختصرة ولم تفصّل كما جاء في المعيار الدولي.
4	إثبات وقياس الأصل غير الملموس وفقا لطريقة اقتنائه	فصّل المعيار الدولي بخصوص اثبات الأصول غير الملموسة بحسب طريقة اقتنائها.	لم يرد هذا التفصيل في المعيار السعودي.
5	أمثلة على النفقات التي لا تُعد جزءً من تكلفة الأصل غير الملموس	أورد المعيار الدولي أمثلة محددة على النفقات التي لا تُعدُ جزء من تكلفة الأصل غير الملموس.	لم ترد مثل هذه الأمثلة في المعيار السعودي على وجه التحديد.
6	معالجة تكاليف التطوير	أوجب المعيار الدولي رسملة تكاليف التطوير عند تحقيق شروط معينة.	جعل المعيار السعودي اجراء الرسملة لتكاليف التطوير عند تحقيق الشروط أمراً اختيارياً.
7	تكاليف التأسيس	لم يسمح المعيار الدولي رسملة تكاليف التأسيس كأصل مستقل.	اعتبر المعيار السعودي أن تكاليف التأسيس مصروفاً وقت حدوثها إلا اذا تم اثبات أن لها منافع مستقبلية.
8	القياس بعد الإثبات	سمح المعيار الدولي باستخدام طريقة التكلفة التاريخية أو نموذج اعادة التقويم	المعالجة الوحيدة المسموحة هي باستخدام نموذج التكلفة التاريخية.
9	طرق إطفاء الأصل غير الملموس	هنالك طرق معالجة متعددة واستثناءات وتفاصيل أكثر من المعيار السعودي	طرق المعالجة محددة وكذلك الاستثناءات.
10	القيمة المتبقة للأصل غير الملموس ذو العمر الإنتاجي المحدد	يجب أن يُفترض أن القيمة المتبقية للأصل غير الملموس ذو العمر الإنتاجي المحدد ستكون صفراً، ما لم: 1. يوجد ارتباط من قبل طرف ثالث بأن يشتري الأصل في نهاية عمره الإنتاجي؛ أو 2. يوجد سوق نشطة للأصل.	لم يُشر المعيار السعودي لذلك.
11	الإفصاحات	الإفصاحات أكثر	الإفصاحات أقل

المعيار رقم 39 الأدوات المالية، الاعتراف والقياس

الهدف

يهدف هذا المعيار إلى إكمال أحكام المعيار 32 الذي سبق ذكره وذلك من أجل تحديد مبادئ الاعتراف بالمعلومات الخاصة بالأدوات المالية وقياسها والإفصاح عنها.

النطاق

1- يجب ان تطبق كافة المشاريع هذا المعيار على جميع الادوات المالية باستثناء التالي:

- الحصص في الشركات التابعة أو الزميلة والمشاريع المشتركة التي تتم محاسبتها بموجب المعيار الدولي لاعداد التقارير المالية رقم 10"البيانات المالية الموحدة" ومعيار المحاسبة الدولي 27 "البيانات المالية المنفصلة"أو معيار المحاسبة الدولي 28" الاستثمارات في المنشآت الزميلة والمشاريع المشتركة" ويجب على المشروع ان يطبق هذا المعيار على الحصص في المنشآت التابعة والزميلة والمشاريع المشتركة بما يتفق مع معايير المحاسبة ارقام 28،27، كما يجب تطبيق هذا المعيار على المشتقات المالية للحصص في المنشآت التابعة والزميلة أو المشاريع المشتركة ما عدا المشتقات التي تعنى بتعريف الادوات المالية للمنشآت في المعيار رقم 32 "الادوات المالية" العرض.
- الحقوق والالتزامات بموجب عقود الإيجار التي ينطبق عليها معيار المحاسبة الدولي رقم 17"عقود الإيجار".
- أصول والتزامات أصحاب العمل بموجب خطط منافع الموظفين التي ينطبق عليها معيار المحاسبة الدولي رقم 19 "منافع الموظفين".
- الادوات المالية الصادرة من قبل المشروع والخاصة بتعريف ادوات حقوق الملكية في المعيار رقم 32 (بما في ذلك الخيارات والضمانات) أو التي يتعين تصنيفها على أنها ادوات حقوق ملكية، (يجب على حامل هذه الأدوات تطبيق هذا المعيار على تلك الأدوات).
- الحقوق والالتزامات الناشئة بموجب عقود التأمين كما هي معرفة في معيار المحاسبة الدولي لاعداد التقارير المالية رقم 4 "عقود التامين"باستثناء حقوق المصدر والتزاماته الناشئة بموجب عقود التامين.
- ينجم عن اى عقد آجل بين المنشاة المشترية والمساهم البائع لشراء أو بيع منشاة مشتراه في عملية اندماج أعمال في تاريخ امتلاك مستقبلي، وينبغي ان لا تتجاوز مدة العقد الاجل الفترة المعقولة والضرورية عادةً للحصول على اى موافقات مطلوبة ولاكمال المعاملة.
- الادوات المالية والعقود والالتزامات بموجب معاملات الدفع على أساس الأسهم التي ينطبق عليها المعيار الدولي لاعداد التقارير المالية رقم 2 "الدفع على اساس الاسهم".
- الحقوق في الدفعات لتعويض المنشاة عن المصروف الذى يطلب منها اجراؤه لتسوية التزام تعتبره كمخصص أو الذى اعترفت به في فترة سابقة حسب معيار المحاسبة الدولي رقم 37.

2- يقع ضمن نطاق هذا المعيار التزامات القروض التالية:

- التزامات القروض التي تصنفها المنشاة على أنها التزامات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، وبالنسبة للمنشاة التي لها ممارسة سابقة ببيع الأصول الناجمة من التزامات القروض الخاصة بها بعد وقت قصير من انشائها يجب عليها تطبيق هذا المعيار على جميع التزامات القروض الخاصة بها في نفس الفئة.

- التزامات القروض التي يمكن تسوية قيمتها الصافية نقداً أو بتسليم أو اصدار اداة مالية اخرى، والتزامات القروض هذه مشتقات، ولا يعتبر التزام قرض انه تمت تسوية قيمته الصافية لمجرد سداده في اقساط.
- الالتزامات بتقديم قرض بسعر اقل من سعر الفائدة في السوق.

3-يجب تطبيق هذا المعيار على عقود بيع أو شراء بند غير مالى يمكن تسويته بصافى النقد أو اداة مالية اخرى، أو من خلال تبادل الادوات المالية، كما لو ان العقود هى ادوات مالية، باستثناء العقود التي تم ابرامها ولا يزال يُحتفظ بها بهدف استلام أو تسليم بند غير مالى وفقا لمتطلبات الشراء أو البيع أو الاستخدام المتوقعه الخاصة بالمنشاة.

ملخص المعيار

حيث يحدد للاعتراف وقياس الأصول والالتزامات المالية وبعض العقود لغاية بيع أو شراء البنود غير المالية .

وينبغي على المنشأة الاعتراف بالأصل أو الالتزام المالي في بيان المركز المالي الخاص بها عندما، وفقط عندما، تصبح المنشأة طرفا في الأحكام التعاقدية الخاصة بالأداة .

وتستبعد المنشأة الأصل المالي (أو جزءا من الأصل المالي) من بيان المركز المالي الخاص بها عندما، وفقط عندما، يتم تسديده – أي عندما يتم الوفاء بالالتزام المحدد في العقد أو إلغاؤه أو انتهاؤه .

وعندما يتم الاعتراف بالأصل أو الالتزام المالي مبدئيا، ينبغي على المنشأة أن تقوم بقياسه بقيمته العادلة بالإضافة، في حالة الأصل أو الالتزام المالي الذي لا يقاس بالقيمة العادلة فمن خلال الربح أو الخسارة، إلى تكاليف المعاملات المنسوبة بشكل مباشر لاستملاك أو إصدار الأصل أو الالتزام المالي .

القيمة العادلة

هي المبلغ الذي يتم مقايضة الأصل به، أو تسوية الالتزام المالي به، بين الأطراف الراغبة والمطلعة في معاملة على أساس تجاري .

القياسات اللاحقة للأصول المالية لغرض قياس الأصل المالي بعد الاعتراف الأولي، يصنف هذا المعيار الأصول المالية في الفئات الأربع التالية المحددة في الفقرة 9 :

(أ) الأصول المالية بالقيمة العادلة خلال الربح أو الخسارة .
(ب) الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق .
(ج) القروض والذمم المدينة .
(د) الأصول المالية المتوفرة برسم البيع .

يجيز التعديل على المعيار، الصادر في حزيران (يونيو) العام 2005، للمنشأة تعيين أصل أو التزام مالي (أو مجموعة من الأصول المالية أو الالتزامات المالية أو كلاهما) عند الاعتراف الأولي على أنه سيتم قياسها بالقيمة العادلة، مع الاعتراف بالتغييرات الواقعة على القيمة العادلة في الربح أو الخسارة. ولفرض الانضباط على هذا التصنيف، تُمنع المنشأة من إعادة تصنيف الأدوات المالية في أو خارج هذه الفئة .

بعد الاعتراف الأولي، تقيس المنشأة الأصول المالية، بما في ذلك المشتقات التي تعد أصولا، بقيمها العادلة، ومن دون أي خصم من تكاليف التعاملات التي قد تتكبدها عند البيع أو أي تصرف آخر، باستثناء الأصول المالية التالية :

(أ) القروض والذمم المدينة والتي ينبغي قياسها بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة .
(ب) الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق والتي ينبغي قياسها بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة .
(ج) الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية التي لا تملك سعر سوق معلن في أحد الأسواق الناشطة والتي لا يمكن قياس قيمتها العادلة بشكل موثوق ومشتقات حقوق الملكية المرتبطة

بها والواجب تسويتها من خلال تسليم أدوات حقوق الملكية غير المسعرة هذه، والتي ينبغي قياسها بسعر التكلفة .
تخضع الأصول المالية التي تم تعيينها على أنها بنود محوطة للقياس بموجب المتطلبات المحاسبية المحوطة، كما تخضع جميع الأصول المالية عدا تلك التي تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة لمراجعة بخصوص انخفاض القيمة .

القياسات اللاحقة للالتزامات المالية

بعد الاعتراف الأولي، تقوم المنشأة بقياس جميع الالتزامات المالية بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة، ما عدا :

(أ) الالتزامات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، وينبغي قياس هذه الالتزامات، بما في ذلك المشتقات التي تعد التزامات مالية، بالقيمة العادلة باستثناء الالتزامات المشتقة المتصلة بها والواجب تسويتها من خلال تسليم أداة حقوق الملكية غير المحوطة التي لا يمكن قياس قيمتها العادلة بشكل موثوق، والتي ينبغي قياسها بسعر التكلفة .
(ب) الالتزامات المالية الناشئة عند تحويل أحد الأصول المالية غير المؤهلة لإلغاء الاعتراف بها أو عند تطبيق المنهج المشترك المستمر .

الأرباح والخسائر

ينبغي الاعتراف بالربح أو الخسارة الناشئة عن تغيير في القيمة العادلة للأصل أو الالتزام المالي الذي لا يعد جزءا من علاقة التحوط على النحو التالي :

(أ) ينبغي الاعتراف بالكسب أو الخسارة الناتجة من الأصل أو الالتزام المالي المصنف كما بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة في الربح أو الخسارة .
(ب) ينبغي الاعتراف بالكسب أو الخسارة على الأصل المالي المتوافر برسم البيع في الدخل الشامل الآخر، ما عدا خسائر انخفاض القيمة وأرباح وخسائر الصرف الأجنبي، حتى يتم إلغاء الاعتراف بالأصل المالي. وفي ذلك الوقت ينبغي إعادة تصنيف الربح أو الخسارة المتراكمة والمعترف بها سابقا في الدخل الشامل الآخر من حقوق ملكية إلى ربح أو خسارة باعتبارها تعديل إعادة تصنيف .

وعلى الرغم من ذلك، يتم الاعتراف بالفائدة المحسوبة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة في الربح أو الخسارة. كما يتم الاعتراف أيضا بأرباح الأسهم على أداة حقوق الملكية المتوافرة برسم البيع في الربح أو الخسارة عند إقرار حق المنشأة باستلام الدفعة .

بالنسبة للأصول والالتزامات المالية المسجلة بالتكلفة المطفأة، يتم الاعتراف بالكسب أو الخسارة في الربح أو الخسارة عند إلغاء الاعتراف أو عند انخفاض قيمة الأصل أو الالتزام المالي، وخلال عملية الإطفاء .

انخفاض القيمة وعدم إمكانية تحصيل الأصول المالية

تقوم المنشأة في نهاية كل فترة إعداد تقارير بتقييم ما إذا كان هناك أي دليل موضوعي على أن أحد الأصول المالية أو مجموعة من الأصول المالية قد انخفضت قيمتها .

التحوط

يوجد ثلاثة أنواع من علاقات التحوط :

(أ) تحوط القيمة العادلة: هو تحوط التعرض لتغييرات في القيمة العادلة لأصل أو التزام مالي معترف به أو لالتزام مؤكد غير معترف به، أو لحصة غير محددة من هذا الأصل أو الالتزام المالي أو الالتزام المؤكد، المنسوب إلى مخاطرة محددة والذي قد يؤثر على الربح أو الخسارة .

(ب) تحوط التدفق النقدي: هو تحوط التعرض لتباينات في التدفقات النقدية (1) المنسوبة إلى مخاطرة محددة مرتبطة مع أصل أو التزام مالي معترف به (مثل كل أو بعض دفعات الفائدة المستقبلية على دين ذي معدل متغير) أو معاملة تقدير محتملة جدا و (2) التي قد تؤثر على الربح أو الخسارة .
(ج) تحوط الاستثمار الصافي في عملية أجنبية .
في حال توافق تحوط القيمة العادلة فإنها تحاسب على النحو التالي :
(أ) ينبغي الاعتراف بالكسب أو الخسارة الناتجة من إعادة قياس أداة التحوط بالقيمة العادلة (لأداة تحوط مشتقة) أو عنصر عملة أجنبية بقيمته المسجلة المقاسة لأداة تحوط غير مشتقة في الربح أو الخسارة .
(ب) ينبغي أن يقوم الكسب أو الخسارة على البند المحوط المنسوب إلى المخاطرة المحوطة بتعديل القيمة المسجلة للبند المحوط كما ينبغي الاعتراف به في الربح أو الخسارة .
يطبق هذا إذا كان البند المحوط خلافا لذلك مقاسا بسعر التكلفة. ويطبق الاعتراف بالكسب أو الخسارة المنسوبة للمخاطرة المحوطة في الربح أو الخسارة إذا كان البند المحوط أصلا ماليا متوافرا برسم البيع .

عادة ما يحسب تحوط التدفق النقدي على النحو التالي :
(أ) الاعتراف بحصة الربح أو الخسارة على أداة التحوط التي تم تحديدها لتكون تحوطا فعالا .
(ب) الاعتراف بالحصة غير الفعالة للكسب أو الخسارة على أداة التحوط في الربح أو الخسارة .

تحاسب تحوطات الاستثمار الصافي في العملية الأجنبية، بما فيها تحوط البند النقدي الذي يحاسب على أنه جزء من الاستثمار الصافي، بشكل مشابه لتحوطات التدفقات النقدية
(أ) الاعتراف بحصة الربح أو الخسارة على أداة التحوط التي تم تحديدها لتكون تحوطا فعالا .
(ب) الاعتراف بالحصة غير الفعالة في الربح أو الخسارة .

أبرز الاختلافات مع المعيار السعودي

سيتم التعرض للاختلافات الخاصة بهذا المعيار وايضا المعيار الدولي رقم 39 عند التعرض للمعيار الدولى للتقرير المالى رقم 9.

المعيار رقم40 الاستثمارات العقارية

الهدف

هدف هذا المعيار هو وصف المعالجة المحاسبية للعقارات الاستثمارية ومتطلبات الإفصاح ذات العلاقة.

النطاق

يطبق هذا المعيار في الاعتراف والقياس والإفصاح للعقارات الاستثمارية.

ملخص المعيار

وتعرف العقارات الاستثمارية بأنها ممتلكات (أراض أو أبنية-أو جزء من مبنى-أو كلاهما) محتفظ بها (من قبل المالك أو المستأجر بموجب عقد إيجار تمويلي) من أجل الحصول على إيجار أو لزيادة رأس المال أو كليهما وليس من أجل:

(أ)استخدامها في إنتاج أو توريد البضائع أو الخدمات أو لأغراض إدارية.

(ب)بيعها في سياق الأعمال العادي.

يمكن تصنيف حصة الملكية التي يحتفظ بها المستأجر بموجب عقد إيجار تشغيلي ومحاسبتها على أنها عقار استثماري، شريطة:

(أ)أن يتم تلبية بقية تعريف الاستثمارات العقارية .

(ب)يتم محاسبة عقد الإيجار التشغيلي كما لو أنه عقد إيجار تمويلي وفقا لمعيار المحاسبة الدولي 17 "عقود الإيجار."

(ج) أن يقوم المستأجر باستخدام نموذج القيمة العادلة المبين في هذا المعيار فيما يخص الأصل المعترف به.

يتم الاعتراف بالأستثمارات العقارية على أنها أصول عندما وفقط عندما:

(أ) يكون من المحتمل أن تتدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بالعقارات الاستثمارية إلى المنشأة.

(ب) يمكن قياس تكلفة العقارات الاستثمارية بشكل موثوق.

ويتم قياس العقارات الاستثمارية مبدئيا بسعر تكلفتها. وتُشمل تكاليف المعاملة في القياس المبدئي. إن التكلفة المبدئية لحصة الممتلكات المحتفظ بها بموجب عقد إيجار معين والمصنفة على أنها عقار استثماري تكون كما هي محددة لعقد إيجار تمويلي وفقا للفقرة 20 من معيار المحاسبة الدولي 17، أي أنه يتعين الاعتراف بالأصل بالقيمة العادلة للممتلكات أو بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار الدنيا، أيهما أقل. ويتم الاعتراف بمبلغ معادل على أنه التزام وفقا لما جاء بنفس تلك الفقرة.

<u>يسمح هذا المعيار للمنشآت اختيار إما:</u>

(أ)نموذج القيمة العادلة الذي يتم بموجبه قياس العقارات الاستثمارية، بعد القياس المبدئي، بالقيمة العادلة مع الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في حسابات الربح أو الخسارة.

(ب)نموذج التكلفة. يتم تحديد نموذج التكلفة في معيار المحاسبة الدولي 16 ويتطلب قياس العقارات الاستثمارية بعد القياس المبدئي بالتكلفة المستهلكة (مطروحا منها أي خسائر متراكمة لانخفاض القيمة). وتقوم المنشاة التي تختار نموذج التكلفة بالإفصاح عن القيمة العادلة لعقاراتها الاستثمارية.

وتعرف القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية على أنها السعر الذي يمكن به مبادلة الممتلكات بين أطراف راغبة ومطلعة في معاملة على أساس تجاري.

يتعين إلغاء الاعتراف بالعقار الاستثماري عند التصرف به (إلغائه من بيان المركز المالي) أو عندما يتم سحبه بشكل دائم من الاستخدام ولا يُتوقع تحقق منافع اقتصادية مستقبلية من التصرف به.

ويتم تحديد الخسائر أو الأرباح الناجمة عن سحب العقارات الاستثمارية أو التصرف بها، على أنها الفرق بين صافي عوائد التصرف والمبلغ المسجل للأصل، كما يتم الاعتراف به في حسابات الربح أو الخسارة خلال فترة التصرف أو السحب من الخدمة. (ما لم يتطلب معيار المحاسبة الدولي 17 غير ذلك عند البيع وإعادة الاستئجار.)

أبرز الاختلافات مع المعيار السعودي

لا يوجد معيار سعودى مقابل ولكن تتم المعالجة الحالية وفقا لمعيار الاصول الثابتة

م	البند	معيار المحاسبة الدولي 40IAS العقارات الاستثمارية	المعيار السعودي معيار الأصول الثابتة
1	العرض فى القوائم	تعرض فى مجموعة منفصلة	تعرض ضمن الاصول الثابتة
2	الغاية من الاستخدام	تعتبر الأصول عقارات استثمارية إذا كانت الغاية من الاحتفاظ من العقار كسب إيرادات إيجارية أو لإنماء رأس المال أو لكليهما	فتعتبر غاية الأصول الثابتة) تزويد المنشأة بالخدمات أو المنافع الاقتصادية في المستقبل)
3	نموذج التقييم	يتم الاختيار بين نموذجى: - التكلفة - اعادة التقييم	لا يسمح الا بنموذج التكلفة التاريخية فقط ولكن سمح مؤخرا بالافصاح عن القيمة العادلة للاستثمارات العقارية ضمن الايضاحات المتممة
4	حساب الاستهلاك	عند اعتماد نموذج القيمة العادلة ضمن خيارات القياس بعد الإثبات للعقارات الاستثمارية يتوقف احتساب الاستهلاك عن هذه العقارات. أما عند تبني نموذج التكلفة فإنه لا يتوقف.	حساب الاستهلاك لا يتوقف.

المعيار رقم 41 الزراعة

الهدف

يهدف المعيار المحاسبي رقم 41 إلى وصف المعالجة المحاسبية والافصاحات المتعلقة بالنشاط الزراعي.

النطاق

يطبق هذا المعيار على محاسبة البنود التالية المتعلقة بالنشاط الزراعي:

- الأصول البيولوجية.
- المحصول الزراعي عند نقطة الحصاد.
- المنح الحكومية المتعلقة بأصل بيولوجي.

ملخص المعيار

يعتبر معيار المحاسبة الدولي رقم 41 الزراعة من المعايير التي لا يوجد نظير ضمن معايير المحاسبة السعودية المنشورة حيث لم تصدر لجنة معايير المحاسبة التابعة للهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين حتى الآن معيار محاسبي خاص بالزراعة، وبالتالي فإن هذه الأصول الحيوية تقاس بالتكلفة التاريخية طبقا لمعيار المحاسبة السعودي رقم 13، إلا أن اللجنة التابعة لهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين قد أصدرت رأيها رقم 8-1 وذكرت فيه ، أنه يجب الالتزام بنموذج التكلفة التاريخية كأساس لتقييم الأصول غير المتداولة في صلب القوائم المالية ، وأنه يمكن للمنشآت أن تفصح ضمن الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية السنوية القيمة العادلة للأصول الحيوية وطبقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم 41 الزراعة يقاس الأصل الحيوي والمنتجات الزراعية الناتجة عنه عند نقطة الحصاد في الاعتراف الأولي (المبدني)، في تاريخ إعداد القوائم المالية وفي كل فترة مالية تالية بالقيمة العادلة مخصوما منها التكاليف المقدرة عند نقطة البيع ويعتبر هذا القياس معبرا عن التكلفة للمنتجات الزراعية عند تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم ٢المخزون أو معيار دولي آخر ينطبق على ذلك.

لذا ستكون نقطة التحول الرئيسية عند تطبيق المعيار الدولي 41 هى كيفية إثبات الأصول الحيوية بقيمتها العادلة وفقا لمتطلبات المعايير الدولية
وستكون الشركات أمام خيارين:

<u>الخيار الأول:</u>
هل يمكن قياس القيمة العادلة بموثوقية تامة من خلال سوق نشط للأصول الحيوية وهنا ستكون الشركة ملزمة وفقا للمعايير الدولية بإثبات أصولها الحيوية بالقيمة العادلة.

<u>الخيار الثانى:</u>
حال لا يوجد سوق نشط يمكن من خلاله قياس القيمة العادلة بموثوقية وهنا ستستمر الشركة بإثبات أصولها الحيوية طبقا لطريقة التكلفة ولكنها ستكون ملزمة عن افصاحات إضافية بهذا الخصوص.

كما سيشهد التحول الى المعايير الدولية طفرة فى حجم ونوعية الافصاحات المطلوبة فيما يتعلق بالثروة الزراعية الخاصة بالشركة والوصف الكمي والنوعى لها والتغيرات التى تطرأ عليها بالتكاثر والنمو والاندثار وكذا الافصاحات المتعلقة بالقيمة العادلة والتغيرات عليها، وبحسب المعيار فإن النشاط الزراعي يقوم بإدارة المنشأة للتحول البيولوجي للأصول البيولوجية برسم البيع إلى إنتاج زراعي أو أصول بيولوجية إضافية .

ويتألف التحول البيولوجي من عمليات النمو والفقدان والإنتاج والتوالد التي تسبب تغيرات كمية أو نوعية في الأصول البيولوجية، أما الأصل البيولوجي فهو حيوان حي أو نبات. ويعرّف الإنتاج الزراعي على أنه الإنتاج المحصود من الأصول البيولوجية الخاصة بالمنشأة. ويُعنى بالحصاد هنا فصل الإنتاج عن الأصل البيولوجي أو توقف العمليات الحياتية للأصل البيولوجي.

ويصف معيار المحاسبة الدولي 41، من بين أمور أخرى، المعالجة المحاسبية للأصول البيولوجية خلال فترة النمو والفقدان والإنتاج والتوالد وكذلك المعالجة المحاسبية للقياس المبدئي للإنتاج الزراعي في وقت الحصاد. ويتطلب هذا المعيار القياس بالقيمة العادلة مطروحا منها تكاليف نقطة البيع المقدرة ابتداء من الاعتراف المبدئي بالأصول البيولوجية ووصولا إلى وقت الحصاد باستثناء الحالة التي لا يمكن فيها قياس القيمة العادلة بموثوقية عند الاعتراف المبدئي. ويتم تطبيق هذا المعيار على الإنتاج الزراعي- الإنتاج المحصود من الأصول البيولوجية الخاصة بالمنشأة- فقط عند وقت الحصاد. وبعد ذلك يتم تطبيق معيار المحاسبة الدولي 2 "المخزون" أو أي معيار آخر قابل للتطبيق. وعليه، فان هذا المعيار لا يتطرق إلى معالجة الإنتاج الزراعي بعد الحصاد، على سبيل المثال معالجة العنب إلى نبيذ من قبل تاجر الخمور الذي قام بزرع العنب.

أما القيمة العادلة فتعني المبلغ الذي يمكن به مبادلة الأصل أو تسوية الالتزام بين أطراف مطلعة وراغبة في معاملة على أساس تجاري. وتشمل تكاليف نقطة البيع العمولات الممنوحة إلى الوسطاء والتجار والرسوم المفروضة من قبل الوكالات التنظيمية وأسواق بورصة السلع ورسوم وضرائب النقل. وتستثني تكاليف نقطة البيع تكاليف النقل والتكاليف الأخرى اللازمة لتوصيل الأصول إلى الأسواق.

يتطلب معيار المحاسبة الدولي 41 تضمين التغير في القيمة العادلة مطروحا منها تكاليف نقطة البيع المقدرة في حسابات الربح أو الخسارة خلال الفترة التي نشأ فيها هذا التغير. وفيما يتعلق بالنشاط الزراعي، فان التغير في الخصائص الفيزيائية للحيوان الحي أو النبات يؤدي مباشرة إلى زيادة أو تخفيض المنافع الاقتصادية بالنسبة للمنشأة.

ولا ينص معيار المحاسبة الدولي 41 على أي مبادئ جديدة متعلقة بالنشاط الزراعي حول الأراضي. وبدلا من ذلك، فان المنشاة تتبع معيار المحاسبة الدولي 16 "الممتلكات والمصانع والمعدات" أو معيار المحاسبة الدولي 40 "العقارات الاستثمارية" وذلك اعتمادا على ملاءمة أي من هذين المعيارين لظروف معينة.

ويتطلب معيار المحاسبة الدولي 16 قياس الأرض إما بسعر تكلفتها مطروحا منها أي خسائر متراكمة لانخفاض القيمة أو بمبلغ معاد تقييمه. في حين يقتضي معيار المحاسبة الدولي 41 قياس الأرض، التي تكون عبارة عن عقار استثماري، بقيمتها العادلة أو بسعر تكلفتها مطروحا منها الخسائر المتراكمة لانخفاض القيمة. ويتم قياس الأصول البيولوجية التي يتم إلحاقها ماديا بالأرض (على سبيل المثال الأشجار في الغابات الزراعية) بالقيمة العادلة مطروحا منها تكاليف نقطة البيع المقدرة بشكل منفصل عن الأرض.

ويتطلب معيار المحاسبة الدولي 41 الاعتراف بالمنحة الحكومية غير المشروطة المرتبطة بأصل بيولوجي مقاس بقيمته العادلة مطروحا منها تكاليف نقطة البيع المقدرة على أنها دخل عندما- وفقط عندما- تصبح المنحة الحكومية مستحقة القبض. وإذا كانت المنحة الحكومية مشروطة، بما في ذلك حين تتطلب المنحة الحكومية من المنشأة عدم المشاركة في نشاط زراعي ما، فإنه يتعين على المنشأة الاعتراف بالمنحة الحكومية على أنها دخل عندما- وفقط عندما- يتم تلبية الشروط المرفقة بالمنحة. وإذا كانت المنحة الحكومية متعلقة بأصل بيولوجي مقاس بسعر تكلفته مطروحا منها أي استهلاك متراكم وأي خسائر متراكمة لانخفاض القيمة، فإنه يتم تطبيق معيار المحاسبة الدولي 20 "محاسبة المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية"

أبرز الإختلافات مع المعيار السعودي

لا يوجد معيار سعودى مقابل ولكن تتم المعالجة الحالية وفقا لمعيار الاصول الثابتة

م	البند	معيار المحاسبة الدولي 41IAS الزراعة	المعيار السعودي معيار الأصول الثابتة
1	استهلاك الاصول الحيوية	يتم تقييم الاصول الحيوية بالقيمة العادلة ولا يتم اهلاكها	يتم اهلاك الاصول الحيوية
2	الاثبات والقياس للموجودات الحيوية	عند الاعتراف الأولي وفى كل تاريخ ميزانية بقيمته العادلة ناقصاً تكاليف البيع المقدرة	يتم الإثبات بالتكلفة، ويتم استهلاكها إلى القيمة المتبقية المقدرة من التكلفة

المعايير السعودية الحالية

م	المعيار
1	معيار العرض والإفصاح العام
2	معيار العملات الأجنبية
3	معيار المخزون السلعي
4	معيار الإفصاح عن العمليات مع ذوي العلاقة
5	معيار الإيرادات
6	معيار المصروفات الإدارية والتسويقية
7	معيار تكاليف البحث والتطوير
8	معيار توحيد القوائم المالية
9	المحاسبة عن الاستثمار في الأوراق المالية
10	معيار التقارير المالية الأولية
11	معيار المحاسبة المالية للزكاة
12	معيار المحاسبة لضريبة الدخل
13	معيار الأصول الثابتة
14	معيار المحاسبة عن عقود الإيجار
15	معيار التقارير القطاعية
16	المحاسبة عن الاستثمار وفق طريقة حقوق الملكية
17	معيار الأصول غير الملموسة
18	المحاسبة عن الإعانات والمنح الحكومية
19	معيار محاسبة الهبوط فى قيمة الاصول غير المتداولة
20	معيار ربحية السهم
21	معيار المحاسبة عن عمليات تجميع المنشآت
22	معيار محاسبة عقود الانشاء والخدمات

معايير المحاسبة الدولية IAS

IAS 1 Presentation of Financial Statements	رقم 1: عرض البيانات المالية
IAS 2 Inventories	رقم 2: المخزون السلعي.
IAS 7 Statement of Cash Flow	رقم 7: قائمة التدفقات النقدية.
IAS 8 Accounting Policies, Changes in Accounting Estimates and Errors	رقم 8: السياسات المحاسبية، التغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء.
IAS 10 Events after the Reporting Period	رقم 10: الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية.
IAS 12 Income Taxes	رقم 12: ضريبة الدخل
IAS 16 Property, Plant and Equipment	رقم 16: الممتلكات والمصانع والمعدات.
IAS 19 Employee Benefits	رقم 19: منافع الموظفين.
IAS 20 Accounting for Government Grants and Disclosure of Government Assistance	رقم 20: محاسبة المنح الحكومية.
IAS 21 The Effects of Changes in Foreign Exchange Rates	رقم 21: أثر التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية.
IAS 23 Borrowing Costs	رقم 23: تكاليف الاقتراض.
IAS 24 Related Party Disclosure	رقم 24: الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة.
IAS 26 Accounting and Reporting by Retirement Benefit Plans	رقم 26: المحاسبة عن برامج منافع التقاعد.
IAS 27 Separate Financial Statements	رقم 27: القوائم المالية المنفصلة
IAS 28 Investments in Associates and Joint Ventures	رقم 28: محاسبة الاستثمارات في المنشأة الزميلة.
IAS 29 Financial Reporting in Hyperinflationary Economies	رقم 29: التقارير المالية في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع.
IAS 32 Financial Instruments: Presentation	رقم 32: الأدوات المالية: العرض.
IAS 33 Earnings per Share	رقم 33: حصة السهم من الأرباح.
IAS 34 Interim Financial Reporting	رقم 34: التقارير المالية المرحلية.

IAS 36 Impairment of Assets	رقم 36: انخفاض قيمة الموجودات.
IAS 37 Provisions, Contingent Liabilities and Contingent Assets	رقم 37: المخصصات، الالتزامات، والموجودات المحتملة
IAS 38 Intangible Assets	رقم 38: الموجودات غير الملموسة.
IAS 39 Financial Instruments: Recognition and Measurement	رقم 39: الأدوات المالية، الاعتراف والقياس.
IAS 40 Investment Property	رقم 40: الاستثمارات العقارية.
IAS 41 Agriculture	رقم 41: المحاسبة الزراعية.

المعايير الدولية للابلاغ المالي
IFRS

IFRS 1 First-time Adoption of International Financial Reporting Standards	رقم (1): (التطبيق الأول لمعايير الإبلاغ المالي).
IFRS 2 Share-based Payment	رقم (2): (الدفع بواسطة الأسهم).
IFRS 3 Business Combinations	رقم (3): (اندماج الأعمال)
IFRS 4 Insurance Contracts	رقم (4): (عقود التأمين).
IFRS 5 Non-current Assets Held for Sale and Discontinued Operations	رقم (5): (الأصول غير المتداولة والمحتفظ بها للبيع والعمليات غير المستمرة).
IFRS 6 Exploration for and Evaluation of Mineral Resources	رقم (6): (شرح لتقييم الأصول المعدنية).
IFRS 7 Financial Instruments: Disclosures	رقم (7): (المشتقات المالية: الافصاحات).
IFRS 8 Operating Segments	رقم (8): (التقرير عن القطاعات).
IFRS 9 Financial Instruments	رقم (9): (الادوات المالية).
IFRS 10 Consolidated Financial Statements	رقم (10): (توحيد ألقوائم المالية).
IFRS 11 Joint Arrangements	رقم (11): (الترتيبات المشتركة).
IFRS 12 Disclosure of Interest in Other Entities	رقم (12): (الافصاح عن الحصص فى الشركات الاخرى).
IFRS 13 Fair Value Measurement	رقم (13): (قياس القيمة العادلة).
IFRS 14 Regulatory Deferral Accounts	رقم (14): (الحساب النظامي المؤجل).
IFRS 15 Revenue from Contracts with Customers	رقم (15): (االايراد).
IFRS 16 Leases	رقم (16): (الايجار التمويلى).

المقابلة بين المعايير السعودية والمعايير الدولية		
المعيار السعودى		المعيار الدولي المقابل
	IAS	رقم 1: عرض البيانات المالية
	IAS	رقم 7: قائمة التدفقات النقدية.
	IAS	رقم 8: السياسات المحاسبية، التغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء.
معيار العرض والإفصاح العام	IAS	رقم 10: الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية.
	IAS	رقم 37: المخصصات، الالتزامات، والموجودات المحتملة
	IFRS	رقم (5): (الأصول غير المتداولة والمحتفظ بها للبيع والعمليات غير المستمرة).
معيار العملات الأجنبية	IAS	رقم 21: أثر التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية.
معيار المخزون السلعي	IAS	رقم 2: المخزون السلعي.
معيار الإفصاح عن العمليات مع ذوي العلاقة	IAS	رقم 24: الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة.
	IFRS	رقم (12): (الافصاح عن الحصص فى الشركات الاخرى).
معيار توحيد القوائم المالية	IFRS	رقم (10): (توحيد القوائم المالية).
معيار الإيرادات	IFRS	رقم (15): (الايراد).
معيار محاسبة عقود الانشاء والخدمات	IFRS	
معيار التقارير المالية الأولية	IAS	رقم 34: التقارير المالية المرحلية.
	IAS	رقم 27: القوائم المالية المنفصلة
معيار المحاسبة لضريبة الدخل	IAS	رقم 12: ضريبة الدخل
معيار الأصول الثابتة	IAS	رقم 16: الممتلكات والمصانع والمعدات.
	IAS	رقم 23: تكاليف الاقتراض.
معيار المحاسبة عن عقود الإيجار	IFRS	رقم (16): (الايجار التمويلى).
معيار التقارير القطاعية	IFRS	رقم (8): (التقرير عن القطاعات).

المحاسبة عن الاستثمار وفق طريقة حقوق الملكية	IAS	رقم 28: محاسبة الاستثمارات في المنشأة الزميلة.
معيار الأصول غير الملموسة	IAS	رقم 38: الموجودات غير الملموسة.
المحاسبة عن الإعانات والمنح الحكومية	IAS	رقم 20: محاسبة المنح الحكومية.
معيار محاسبة الهبوط فى قيمة الاصول غير المتداولة	IAS	رقم 36: انخفاض قيمة الموجودات.
معيار ربحية السهم	IAS	رقم 33: حصة السهم من الأرباح.
معيار المحاسبة عن عمليات تجميع المنشآت	IFRS	رقم (3): (اندماج الأعمال)

معايير سعودية لا يقابلها معيار دولى

معيار المصروفات الإدارية والتسويقية	لا يوجد لها مقابل
معيار تكاليف البحث والتطوير	لا يوجد لها مقابل
المحاسبة عن الاستثمار في الأوراق المالية	لا يوجد لها مقابل
معيار المحاسبة المالية للزكاة	لا يوجد لها مقابل

معايير دولية لا يقابلها معيار سعودى

لا يوجد لها مقابل سعودى	IAS	رقم 19: منافع الموظفين.
لا يوجد لها مقابل سعودى	IAS	رقم 26: المحاسبة عن برامج منافع التقاعد.
لا يوجد لها مقابل سعودى	IAS	رقم 29: التقارير المالية في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع.
لا يوجد لها مقابل سعودى	IAS	رقم 32: الأدوات المالية: العرض.
لا يوجد لها مقابل سعودى	IAS	رقم 39: الأدوات المالية، الاعتراف والقياس.
لا يوجد لها مقابل سعودى	IAS	رقم 40: الاستثمارات العقارية.
لا يوجد لها مقابل سعودى	IAS	رقم 41: المحاسبة الزراعية.
لا يوجد لها مقابل سعودى	IFRS	رقم (1): (التطبيق الأول لمعايير الإبلاغ المالي).
لا يوجد لها مقابل سعودى	IFRS	رقم (4): (عقود التأمين).
لا يوجد لها مقابل سعودى	IFRS	رقم (6): (شرح لتقييم الأصول المعدنية).
لا يوجد لها مقابل سعودى	IFRS	رقم (7): (المشتقات المالية: الافصاحات).
لا يوجد لها مقابل سعودى	IFRS	رقم (9): (الادوات المالية).
لا يوجد لها مقابل سعودى	IFRS	رقم (11): (الترتيبات المشتركة).
لا يوجد لها مقابل سعودى	IFRS	رقم (14): (الحساب النظامي المؤجل).
لا يوجد لها مقابل سعودى	IFRS	رقم (13): (قياس القيمة العادلة).
لا يوجد لها مقابل سعودى	IFRS	رقم (2): (الدفع بواسطة الأسهم).